

# شعنا الحصري

في الاحكام الشرعية الاسرائيلية للقرائين

تأليف

مراد فرج

مصر

١٩١٧

אדרת אליהו  
תרגום ופירוש מראד פרג  
במצרים

STATUT PERSONNEL ISRAELITE CARAÏTE  
PAR  
MORAD BEY FARAG - CAIRE

حقوق الطبع محفوظة لنا

٨ أبريل سنة ١٩١٧

١٦ نيسان سنة ٥٦٧٧

طبع بمطبعة الرغائب بمصر







221.2  
SiA Reserve

# شعائر الخضر

في الاحكام الشرعية الاسرائيلية للقرائين

تعريب وشرح

مراد فرج

بمصر

—

אדרת אליהו

הדפוס והפירוש מראד פרג

במצרים

STATUT PERSONNEL ISRAELITE CARAÏTE

PAR

MORAD BEY FARAG - CAIRE

حقوق الطبع محفوظة لنا

١٦ نيسان سنة ٥٦٧٧ ٨ ابريل سنة ١٩١٧

طبع بمطبعة الرغائب بمصر

1917

47146  
C2

Re

## اهداء الكتاب

وللانا توفيق مراد المحامى  
جعلتك قبلة اهدائى فاقبل هذا أيضاً مـ

والدك مراد





## مقدمتنا

باسم من لا اله الا هو

تمنيت وتمنى غيرى سواء من القرابين أم من اخواننا <sup>(١)</sup> ان لو كنا واحداً لا يفرقنا ماهو مفرق ايانا الآن من اختلاف المذهب ولا يفصلنا ماهو فاصل لنا من الانقسام والاستقلال بسبب ذلك الخلاف وكثيراً ما جاء ذكر هذا الرجاء بل كثيراً ما هوّن الامر بعضهم من هؤلاء وهؤلاء فلا يزالون يذكرون ويتمنون ويهونون كلما جاءت المناسبة وكلما اجتمع البعض ببعض ولا سيما الاصدقاء والظرفاء وتمنينا وتمنوا ان لو صح الخبر وبدا الأمر ولكن الكلام غير الفعل فالكلام سهل والفعل يكاد يكون من المستحيلات ومن أضمن النظر تأكد فان اخواننا يعتبرون التلمود <sup>(٢)</sup> توراثة ثانية لا يقدرّون ان يجهدوا عنه قيد فقير أو قيل فضلاً عن عدم اعتبار القرابين له الا ما وافق منه فاذا أمكن للقرابين الاجتهاد وهو غير مقل عليهم افضاله على اخوانهم بالتلمود فامكان اجتهاد هؤلاء مثلنا لا يتأتى كما هو ظاهر فاذا جاز كما وقع فعلاً ان يتبين الخلف منا خطأ السلف من قبلهم في بعض المسائل كالحارم أعني الارحام المحرمة فقد خلف السلف في استدراج القياس ثم في حرمة الاخوين لاختين وحرمة الاخت بعد وفاة أختها وكما بينت أنا أيضاً خطأ المجاز في اخوة الآيتين الثامنة والاشرة منكر آياه على من اقرده به أخيراً من الفقهاء وهو العلامة يشوعاه وقد جراه صاحب هذا المصنف العلامة 'ياهو بشياصي

(١) أعني الربانيين وهذا لقبهم عندي فكلمت مرت بك كلمة اخواتنا عرفت انهم هم

(٢) أعني التثاة « مشناه » كناية عن توراثة ثانية في اعتقادهم

بأنحيازها إليه ثم خطأ تحريم العقد الحلال بالمقد الحرام بعده وتحريم الذرية به من حينه كما سيجي<sup>\*</sup> بيان هذا جميعه مفصلاً اذا جاز ذلك فاجتهاد اخواننا مثلنا غير متأثراً لامتناعه عليهم بالتلود كما تقدم فاذا قلنا لهم هانحن تبيننا خطأ الافراط عندنا في المحارم فتبينوا أنتم خطأ العكس في مثل بنت الاخ وبنت الاخت نخطأ تحليل بنت امرأة الأب مع وضوح تحريمها بنص الآية الخامسة من آيات المحارم قالوا لا قدر كما حصل ذلك فعلاً فقد سبق لهؤلاء وهؤلاء ان اجتمع قضاؤهم ببعض على ان يوقعوا بينهم فكانت النتيجة ان قالوا لنا غيروا أنتم أما نحن فلا تغير ولهم العذر مادام لهم ما لهم من الاعتقاد في التلود على ان الدهر أبو العجائب فقد يقع ما لم يكن في الحسبان فاني أول من يتمنى الجمع بين الفرقتين والوصل بين الفئتين

واذا كان الاجتهاد مدعاة للتغير والتبديل فلا ينبغي ان يعاب به الشرع أو يعير به أصحابه فان الخروج من الخطأ خير من البقاء عليه على ان التبديل أو التغير ليس بيد كل فرد أو ليس هو في كل زمان ومكان بل هو لا يكون الا عن اجماع على شرعي يتفق عليه بعد الاقتناع والاقتناع بالحجة والدليل كما حصل أخيراً في روسيا بشأن الاختين لاختوين والاخت بعد وفاة أختها كما سبق الذكر ثم اذا أحصينا التغير والتبديل عندنا من عهد ذلك الانقسام والانفصال الفعلي أي منذ الاحد عشر قرناً فلا نبجده عدداً أصابع اليد وليس قصدي الاستنكاف من الاجتهاد وإنما القصد انه نادر بقدر قلة الخطأ وعزة العلم وهذا الشرع الاسلامي لم يقلل باب الاجتهاد فيه مع ما بلغه الأئمة من الغاية القصوى من التفقه وبعد النظر وهامهم العلماء بإشارة الحكومة بملون

اليوم في زيادة البحث والتنقيب لا للخروج عن شيء من الشرع بل لزيادة الوصول الى الكمال في كل شيء بقدر الضرورة والامكان وما اضطرنا الى ذكر القرائين والربانيين الا التمسد لهذا الكتاب وضرورة بيان كونه لنا نحن معشر القرائين عربت منه هذا الذي عربته وعلقت عليه ما علقت من البيان والشرح مما تراه في ذيل بعض الصحف بقدر الضرورة وال لزوم والا فان الشرح يطول يحتاج الى مصنف على حدة وربما فكرنا فيه يوماً من الايام كما قد فكر في تعريب الباقي وفي جمع الاحكام الشرعية وتبويبها وجعلها فقرات على شكل القوانين وافراغها في مؤلف خاص بها جمعاً للشتات وتقريراً للبعد وتسيلاً للريد وغير ذلك من التآليف اذا وفق لنا القدير

وهو آخر مؤلف من نوعه وعليه القنوى فان واضحه وهو المرجوم العلامة الياهو بشياصى كما قدمنا وقف أولاً على ما للعلماء قبله من المصنفات واطلع عليها واستخلص منها بدليل استشهادهم أو اعتراضه على بعضهم مثل بنيامين ويوشياه ودانئيل وداود بوغز وسهل ويافت وليفى وهارون صاحب شجرة الحياة وجنة عدن وهارون صاحب المختار ويهوذا الآسى صاحب المنقود ويوسف البصير وتلميذه يشوعاه وغيرهم من المشاهير الاعلام رحمهم الله ورضى عنهم فيكاد يكون كتابه زبدة ما قبله . ألقه رحمه الله ومسقط رأسه احرنه وأدركته الوفاة قبل تمامه فاكمله من بعده تلميذه سنة ٥٢٥٠ للخلقة أعني منذ ٤٢٧ سنة وطبع بالآستانة ثم أعيد طبعه باياتوريا سنة ٥٥٩٥ ثم طبع بها أيضاً سنة ٥٦٣١ ولقته البرية نطقاً ورسماً كما هو معلوم

والفرض من عملنا هذا ان ينتفع به القراؤن ولا سيما الذين لا يعرفون

منهم العبرية أو لا يجيدونها وكثير ما هم فضلاً عن غيرهم ممن يشاء الاطلاع فسرجه على كل حال التوراة أول كتاب أنزل وفضلاً عما فيه من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والحض على الفضائل ومكارم الاخلاق والتحذير من المهلكات علاوة على ما فيه أيضاً من بيان الفرق بيننا وبين اخواننا في كثير من الاشياء وما فيه كذلك من التأريخ نوعاً راجحاً ان لا يهمل العبرية أصحابها فهي لغة الدين والعبادة والصلوات والشعائر والفرائض فاني اذا عربت لهم أو شرحت بعض الشرح فلا يكتفوا أو ينصرفوا بل بالعكس ليزيد اهتمامهم بالعبرية ثم لكيما يعرفوا انها أم العرية وانما يكون ذلك بالجمع بين اللتين والتمكن منهما ولا سيما العرية

هذا ولم ترد ان يكون تعريب ما مر بنا من الآيات أو الجمل حرفياً ولا أن نكون مقيدين فيه بعبارة من عربوا الكتاب من قبل

واذا كان من ضمن ما عربناه شيء من الرق وشيء من بعض عناصر الامم المنقرضة أو بعض الاجيال الخالية من قديم أو بعض الحدود كالأحراق والرجم وغير ذلك كالارصاد الشرعي وماء الشطط مما لم يبق له اليوم محل أو تلاشي فليكن من باب العلم بالشيء فأننا لم نستحسن ان تصرف بحذف شيء مما أتينا على تعريبه

واذا رأى لي اخواني شيئاً من الانتقاد في بعض المواضع على بعض علمائهم فهم يرون لي مثله أيضاً على بعض علمائنا في بعض المسائل فلم يعتنى غير الحق ولهذا فلم أفرق بين علمائهم وعلمائنا بل ربما وجدوا لي بعض ما هو في فائدتهم انصافاً للبيان

وأصل اسم الكتاب «أذيرت الياهو» وأذيرت بمعنى الرداء والياهو

اسم المصنف كما قدمنا أى رداء الياهو والمقصود به فى الحقيقة الياهو النبى  
وهو سيدنا الخضر عليه السلام فان الياهو هو الخضر ووجه التسمية أنه كان  
رداءً مباركاً كان به للخضر ما كان من الآيات والمعجزات فضلاً عن انه  
وهو صاعد الى السماء تركه لصاحبه سيدنا اليسع بعد أن تلقى به فكان له به  
أيضاً ما كان من المعجزات وقلنا شعار بدل رداء لما فى الكلمة من لياقة المعنى  
وتمام الغرض أكثر فان الشعار بمعنى العلامة أو العلم أو الطريقة فضلاً عن  
انه أيضاً كناية عن أول ملبوس على الجسد مباشرة ولذا قيل له شعار نسبة الى  
الشعر فلها جميعه قلنا شعار الخضر تعرياً للاسم كما عربنا ما عربناه من الكتاب  
وعلى كل حال فرجائى حسن الظن بى وأنى ما قصدت الا خدمة العلم  
شأنى فى سائر ما لى من المؤلفات ولهذا فاذا مرّ القارىء الكريم بهنوة أو  
كبوّة أصلحها للقصد نفسه والله لا يضع أجر من أحسن عملاً

وهذه مشتملات الكتاب غير المقدمة وما علقناه عليه من الشروح فضلاً  
عما أوردناه من الاجتهادات الشرعية التى حصلت بالروسيا وما أوردناه أيضاً  
مما هو باقى عندنا لم يزل من الآثار التأريخية كما سيجىء

تمهيد . المحارم اجمالاً . الاسماء الشرعية . المحارم المنصوص عليها  
اختلاف العلماء . مسالك التحريم . ما أخذ التحريم وجداوله . كيف يميّز فى  
الجداول . حكمة الخليقة والزواج . العقد على المرأة أعنى القنوان . المهر  
الوثيقة . القبول . شروط المهر وأنواعه . ايقاع العقد . العاقد بشرط . من  
لا ينفذ عقدهن . المرأة وأختها . امرأة الرجل . المارتد زوجها . الاجنبية  
الجارية . مرصدة الزوج الشرعى . حرمة بعض إناث وذكور آخر ولو مع  
نفاذ العقد . ابن الحرام . العمونى والمؤابى . الادومى والمصري أول وثانى

جيل . الجعمونيون . السامرة . الزانية . زواج المتعة . المطلقة يرجع اليها بعد عقد الغير عليها . المسبية . ممنوعات الكاهن . الموجوء والمجبوب . الزواج ما للمرأة على الرجل . ما عليها له . المنازعات بينهما . محل الطلاق . الطلاق ايقاع الطلاق . الرضاة والحضانة اقتطافاً من كتاب الوصايا للعلامة شموئيل الحكيم . كونها أرملة . ارتياب الرجل في امرأته . المحتال عليها . المكروه الزناء اجمالاً . التوريت . الوقف . الهبة . الوصية . ميراث البنين . ميراث الآباء . امتياز البكر . وراثه الزوجين . وراثه المرتد . خلاصة عامة في الميراث الشهود اقتطافاً من جنة عدن . التمين



شرع من شافته غرة مولا \* هـ ومن جاءنا بأول منزل  
 شرع من قال لا اله سوى الله ومن كان قبله الأمر يُجهل  
 شرع من يثن الحلال وكان الناس فوضى من اقتران وما كل  
 شرع من قال بالطلاق كتابياً وما كادت الحضارة تحصل  
 شرع من جاء بالامانة والعهد نذيراً من كل قص فكمل  
 شرع من قال ان تجذ لدور \* لقطه ردها اليه وعجل  
 شرع من لم ينز من الرفق حتى الـ حيوان الضيف فالرفق يشمل  
 شرع من لم تكن لتعرف قبلاً \* جنة الخلد أو جهنم تُدخل  
 مكرم الوالدين ماقت من يحسد موصي العباد بالخير يُعمل  
 شرع موسى الكلم بكر النبيـين صفي الاله أول مرسل

الفقير الى المولى عز وعلا

مراد فرج

## تمهيد

علت مما مضى ان جل قصد شريعتنا الالهية هو ان ينال الانسان السعادة الابدية ولكن الانسان لا يتأتى له أن يدرك لها معنى وهو في هذه الدنيا الدنيئة عرضة لردائها وآثامها محجوباً بعقله بظلماتها عن نور الله سبحانه وتعالى ما لم يوجه قلبه الى الشريعة ويخل وجدانه للعلم والمعرفة حينئذ تبزغ عليه الانوار العقلية من الجانب العلوى فيدرك ما يدرك من كنه تلك السعادة وهو انما يدرك القليل اليسير . ولما كان ماعون الروح في هذا العالم الادنى هو الجسد ولو انها مرتبطة به ارتباطاً وجودياً لا مزجياً فبقوام الجسم وصحته يقوم ارتباط الروح به ولهذا قالوا لا نبوءة على ضعيف ولا وحى على غير قوى حكيم . فالغاية ان الجسم هو مناط الروح كالملاح مناط همته قوة السفينة غير انه مع ذلك لا ينبغي ان يستسلم الانسان لجسده والا فلا عين شبت ولا اذن استكفت وانما ليكن معه بقدر ما يلزم للنياة بامر الروح ولهذا فارسته لنا الشريعة من الفرائض والاحكام ما هو الانظام عادل معين للداقل يحفظه من الضعف ويمنع عنه السقوط فيما لا قرار له ولا مستقر فشله مع جسده مثل الجواد مع صاحبه فهو يطعمه ويسقيه ليكون له من القوة بقدر ما ينبغي لينتفع به ذلولا في مصالحه لا ليجعله شموساً يجمع فيكبوا به ويوقه هذا هو قطب الشريعة ومحورها ومن تبصر هنا ادرك سر تحريمها ما حرمته من المأكول وتحذيرها من دم الحيض والنجاسة وتشديدها بشأن الطهارة والتطهير وغير ذلك مما جاءت به الشريعة وهو كثير ومن جملة ما نحن الآن بصدده من المحارم فانه لا بد لكل امرأ ونهى من حكمة ولو صغرت كما قدم عليك هذا

فيما مضى من كلام العلماء واذا غابت عنا الحكمة في بعض الامور فلقصر ادراكنا وهو ما لا يليق ان يعيرنا به أحد من الناس فيسلفنا من أجله بالسنة حداد بل ليكشف عن بصره وينيق من غفلة جهالة وينظر الى ما أخلص لنا فيه العلماء من البيان وانى لأعجب لصاحب الشجرة رحمه الله كيف ينكر على المحارم حكمتها العقلية ويجردها الى الشرع وحده كأنما هو قد ندى ما علل به حد القطع « كريت » وما يستفاد منه من السبب العقلي بالنظر الى المحارم فضلا عما قد ذكره من قبل أيضاً في مصنفه شرح الكتاب من ان القصد الشرعى هو الاعتدال والتعفف في نزعة الجسد وان لا ما يشغل الانسان ويطمس عقله وبصره عن نور الله سبحانه وتعالى أكثر من تلك النزعة الجسدية على انه رحمه الله ربما كانت عبارته الأولى خاصة في ذاتها الجواز غياب العلة نوعاً عن الادراك في بعض الامور اما وهي بجملة فلاشك في سيئتها هذا وما عون الروح كما ذكر العلماء هو القلب بدليل قوله « سراج الله روح الانسان انه بحاث أعماق القلوب » وقوله أيضاً « انما تحمل الحكمة في قلب التهميم » وقالوا ان للانسان شهواً ثلاثاً احداها النفس الحيوية ومقرها ومصدرها القلب فهو العضو الرئيسى وأول ما يخلق منه وهى منبثة في عموم الجسم عن طريق الشرايين ولهذا فهى المسبر الذى يعرف به ما يطرأ على القلب والثانية النفس الحساسة ومقرها ومنشؤها المخ ومنه تتصل الى عموم الجسم بواسطة الاعصاب والدليل انه اذا فجع المخ فراجع فقد الاحساس وعلى هذا فبقدر قوة المخ تكون حركة الاحساس فاذا اشتد به القروالطوبة أكثر مما يلزم تأخر الاحساس كما انه يتهيج اذا اشتدت به الحرارة واليوسة أكثر مما



يلزم ولهذا فأهل الشمال الأقصى فاقروا الاحساس وبالجملة فهو على حسب طبيعة المخ . والثالثة هي المنبتة أو الطبيعية ومسكنها الكبد فإذا تأثر الكبد تأثرت بتأثره فتخور وتضعف حركتها وتسوء حالة الهضم وترنخي المفاصل

فإذا كان الامر كما ذكرنا وكانت تلك الأتس الثلاث مقرها تلك الاعضاء قوتها من قوتها وضعفها من ضعفها فهي اذن أعضاء رئيسية بحيث لا يمكن ان يكون للانسان قوام من دونها بل اذا فسد أحدها فسد الكل خلافاً لغيرها من سائر الاجزاء فقد يفسد بعضها ومع ذلك تبقى الحياة كما هي ولو الى حين ولهذا سميت تلك الاعضاء بالرئيسية ومن أجل ذلك اذا أضر بها الانسان وأضعف قوتها وهي كما رأيت مسخرة للروح فسيبحة لله عز وعلا فهو غرٌّ جاهل ماوق من المعرفة بعيد عن الايمان

ولما كان البذر التناسلي هو من الدم الصميم غذاء تلك الاعضاء ممتزجة به الروح الحيوية أيضاً عند انصبابه لارتباطها به ضرورة غذائها منه كان لابداً عند هذا الانصباب من تأثيرين أحدهما نقص الغذاء عن تلك الاعضاء الرئيسية والثاني نقص الروح الحيوية بقدر ما ينصرف منها ولولا ان الروح تقطر مع الدم ما كان الحمل ولا جاء الانسان بمولود مثله وأشد ما يتأثر من تلك الاعضاء المخ ضرورة كونه أكثر رطوبة من غيره والدليل ان الاكثار جالب لضعف الحواس والاعصاب فلماذا كان من المقتضى ان لا يسرف الانسان وان لا يكون الامر الا بقدر الضرورة لحفظ البقاء النوعي وبحيث يحافظ على قوام صحته وفقاً لما تقتضى به الحكمة الالهية فانه لما كان لا يمكن للبقاء النوعي ان يحفظ بذاته اقتضت الحكمة ان يكون الحفظ عن طريق القهر

والإلزام بسر ما أودع من الطبيعة في الفطرة ولهذا منعت الشريعة ما منعت  
من المحارم لداعي القرابة والقرب ودوام الاختلاط كما منعت الزنا وغيره وكما  
كانت نهت أيضاً التنبيه الخاص يومئذ بطور سنين . نعم ان الزوجة بين  
البيدين حلاً في كل وقت ولكنها ليست مرمى الكلام في الحقيقة وإنما  
الفرض من التحذير بنوع خاص هو التقليل حيث تشتد الرغبة ويتجدد الميل  
فلا يقف الأمر عند حد ولذا قالوا شبعانه جائع وجائعه شبعان وعلى هذا الواقع  
على محرم جاحد لما وعدنا الله به من السعادة الابدية في الآخرة وجاحد  
للكتاب المنزل فكافر بمن أنزله سبحانه وتعالى ولذا قال « أنا الله » والجزء  
القطع كالنصن يهصر من عوده فإن من يقع ذلك الوقوع أغنى على المحرم يضل  
عن الهدى وتضعف قوى روحه فيسود الوجود أمامها ويظلم فتدحر وتقطع  
من جذعها ولكنها لا تنعدم بتاتاً بل تبقى للعباب واليه أشار بقوله « دوتهم  
لا تموت ونارهم لا تحبوا » ولهذا كان النهي عن المحارم شيئاً خطيراً وكان النظر  
فيها مهما يقتضى الدقة والاحتراص خيفة الخطأ وحذراً من الوقوع في العذاب  
الاليم ولهذا فلم يسعنا أن نحول عما اثبتنا لنا علماؤنا المتأخرون وفي مقدمتهم  
العلامة يشوعاه صاحب كتاب العدل وقد أفاض في رده على المركيين (١)  
افاضة لم نر معها حاجة الى المزيد هذا وقد أتبعنا طريقة العلامة صاحب الشجرة  
منحازين مع ذلك الى ما أقره العلامة يشوعاه ولو خالفه فيه صاحب المختار  
بانحيازه الى العلامة البصير

(١) جماعة من الفقهاء تدلوا وأفرطوا في المحارم فقادوا على التيسر ولهذا ساءوا  
مركيين ولكن طريقتهم هجرت وظهر بطلانها من قديم

## في المحارم اجمالاً

لقوله « انسان ما » <sup>(١)</sup> دون أن يقول من بنى اسرائيل يفهم ان النهي عام يشمل حتى المستوطن <sup>(٢)</sup>. وقال العلامة يشوعاه ان التكرير مفاده الذكرو والاني وقريب القريب وخالفه العلامة البصير بقوله ان النص وارد في حق الرجل دون الاناث. وعطاه بعضهم بكون المحارم نوعين قريب وقريب القريب أو قريب النسب وقريب الزوجية. ورأى العلامة صاحب الشجرة ان العلة هو كون المحارم بعضها من النص وبعضها من القياس. والاصح ما قاله العلامة يشوعاه ولكن لامن وجه ما تضمنه النص من التكرير فهو قد ورد مثله في موضع آخر وانما لان ذلك هو ذاته مدلول النص بغض النظر عن التكرير

وقوله « قريب جسده » فسرهم بعضهم بان جسده بمعنى زوجته مستدلين بقوله « فيكونان جسداً وحداً » وهو شطط منهم كما أثبتته العلامة يشوعاه وبمضهم فسرهم بان جسده كناية عن قريبه فقالوا ان قريب جسده معناه قريب قريبه وهذا أيضاً غير صحيح لاولوية القريب بالذكركر قبل قريب القريب وقد عبر الكتاب أيضاً بقريب الجهد في وصيته بالعبد يفديه لليوييل أخوه أو عمه أو ابن عمه أو أحد أقرباء جسده كما هي عبارته <sup>(٣)</sup> ومن هنا يظهر انه مجرد ترادف في المعنى كأديم عفر وبفته فجأة

(١) النص هو « لا يقترب انسان ما الى قريب جسده انا الله » والتعريب الحرفي هو « رجل رجل الى قريب جسده لا تقربوا » وتكرير كلمة رجل معناه الاطلاق كما عربنا

(٢) يعني القريب بمن هو من غير اليهود مقيماً في وسطهم

(٣) لا وبين ٢٥ - ٤٧

وهو<sup>(١)</sup> جنس عام يجمع الاقارب الستة وهم الاب والام والابن والبنت والاخت والاخت ولو ان العلماء يرون الاقارب اربعة لاصول والفروع وان الاخوة هم اقارب الاقارب كذلك هو يجمع اقارب الاقارب أعني اقارب الستة المار ذكرهم يدل على ذلك ماورد في الكتاب من قوله « الا لقريبه الاقرب » فلم يكن القرب جنساً عاماً كان احترزواستثنى بقوله « الاقرب » واذن فهو كناية عن المحارم التي نص عليها بعد ذلك ثم ما يخرج منها بالقياس كما هو ايضاً قول صاحب الشجرة . ولا يقال ان باجماله اولاً ثم بتفصيله ثانياً تكون المحارم عين المذكورات المنصوصة دون غيرها كلاً فان ما يضاف اليها هو بدرجة المذكور منها لمشابهة له من جميع الوجوه مثله في ذلك مثل قوله « لا يكن به أى عيب عور أو كسر » فكل عيب من العيوب الاخرى يدخل تحت الاجمال وهو قوله « اي عيب »

وقوله لا تقربوا فسرهم بعضهم بمعنى كشف السوءة اى المضاجعة كما ورد من قوله « ولم يقرب منها ايمبلغ » وفسره اخواننا بمعنى الاستئناس « حدودين » كما فسر واكشف العورة بمعنى المضاجعة وهذا صحيح قلما خلا الامر من الاستئناس اولاً . وقال العلامة يشوعاه استقبح كشف العورة لكونه مقدمة الفساد ولكن صاحب المختار وابن عزرا يريان كشف العورة كناية عن المضاجعة وان الكلمة مشتقة من قوله « عرى محيضا » واختلف العلماء اهي لفظة خاصة بالختان المعلوم ام مستعارة من قوله « عورة الارض » فمنهم من قال باستعارتها في هذه الجملة كما في كل شيء يستحي منه يصح التعبير

عنه بالعمرة ومنهم من قال هو اسم لما يستحي من تعمرته محتاجاً الى السترة ومن هذا المعنى صاحب الشجرة والواقع انه مشترك يصدق على كل مستبح وقوله « انا الله » ايذان بان كل منتهك محرماً يقتص منه فانه لا اسواً من ان يتعد الانسان عن الله . وقال العلماء ان سورة المحارم مرتبطة بما تقدمها من قوله « واوحى الله الى موسى ان لا تعملوا فمال ارض مصر التي كنتم بها ولا فعال ارض كنعان التي انا آت بكم اليها لا تسلكوا مسالكهم » فاذا جاز انها مرتبطة بهذا فهي ايضاً مرتبطة بما قبل وهو قوله « أى إنسان مامن بنى اسرائيل يضحى نوراً أو كبشاً » فقوله كفعال ارض مصر يرجع الى ما قبله من قوله أى إنسان من بنى اسرائيل وقوله كفعال ارض كنعان يرجع الى ما بعد ذلك وهي المحارم فان مصر كانت نضجى للاصنام وكنعان كانت تأتى المحارم يجمع ذلك قوله تعالى « كل ما اقترفه اهل الارض من المفاسد فتقبىء الارض سكانها »

### الاسماء الشرعية

بالنظر الى ان الكتاب عبّر في المحارم ببعض أسماء شرعية كان لنا أن نبدأ بيحسها أولاً قبل الكلام على المحارم ذاتها حتى يتبين لنا ما هو غرض النص منها فنقول انه سبق ان يتنا عند كلامنا على وصية يوم السبت الفرق بين الاسم اللغوى والشرعى فالاسم الشرعى هو كالسبت . والشحم . وقريب . وعورة . ومولودة واخت . وعمة <sup>(١)</sup> . وغير ذلك . فلبعض هذه الأسماء معنى

(١) هنا كناية عن امرأة العم كما سيجى في الآية الثامنة غير العمه الصحيحة المعروفة بأخت الأب

آخر من اللغة فالسبت مثلاً ولو أنه كما قلنا من الأسماء الشرعية غير أنه ذو معنى آخر في اللغة هو أن الله سبحانه وتعالى سبت فيه خلافاً لمثل الشحم فلا معنى له من اللغة فهو يطلق على الأبيض والاحمر أيضاً كالكليتين وزائدة الكبد كذلك كلمة قريب فهو اسم شرعي ولو أنه يطلق لغة على كل قريب إياً كان غير أنه يصدق أيضاً من جهة الشرع على مادون الأقرباء كبنت امرأة الأب لدخولها في اجمال النص كما أنه لا يقع على بنت العمومة أو الخولة ولو أن اجمال يشملها واذن فكلمة قريب « شير » كلمة شرعية . وقال العلامة يشوعاه أنها تصدق على القريب والبعيد من الأصول والقروع والاجنحة أعني الأخوة أما أحل من ذلك بدليل خاص وقال أيضاً كون الكلمة تصدق على القريب والبعيد إنما هو بالنظر إلى النسب من طريقة الشرعي يعني أن الإطلاق مناطه الشرع لا اللغة والا كانت بنت العمومة أو الخولة محرماً وبنت امرأة الأب حلالاً أما كلمة عورة فشرعية تارة ولغوية أخرى فإذا نسبت إلى الرجل كقوله عورة إبيك كان المعنى شرعياً وإذا نسبت إلى المرأة فلفظي فهي محلها أما الرجل فبالنظر إلى المرأة . وأما مولودة واخت وعمه فشرعية محضة لا كلمة قريب لغوية بل كلمة الشحم لاحظ لها من اللغة واذن فعلاً بالأصول وكما أثبت العلامة يشوعاه لا يجوز الاقتباس مما ليس له معنى لغوي من الأسماء الشرعية لعدم قابلية الاسم والحال هذه للاضطراب بل يبقى الاسم خاصاً بمكانه حيث يكون كبنت امرأة الأب سميت بالاخت فلا يصح أن نخرج منها حرمة أخوين مجازاً على قريبين أو على أخوين مجازاً آخرين ولو تأتى التحريم من طريق آخر كما سيجيء في المأخذ الخامس بخلاف ما كان

له معنى من اللغة ككلمة قريب فان لنا ان نخرج منها بدليل قياسي من نص الكتاب متى كان الوجه واحداً في المقيس والمقيس عليه لا ان يكون القياس على مجرد المنطوق وحده وهي لفظة القرابة والاعتدت الحرمة كثيراً من الاقارب البعداء جداً وعلى هذا فالاسماء الشرعية قسمان فمنها ما وافق المعنى اللغوي ولا يقتبس منه فهو شرعي محض فكما انه خص بمعنى من المعاني يعرف به ولا يستعمل لغيره فكذلك الاسم الشرعي لا يتعدى مكانه الذي خصص له كالاسم المجازي فكما اننا لا نتقل من مجاز الى مجاز فكذلك لا نقيس عليه . ومنها ما وافق المعنى اللغوي و يقتبس منه وهو ما أمكن اطلاقه على الحلفتين الأولى والثانية ككلمة قريب فانها ترجع أولاً الى الستة اقارب بالذات وثانياً تنصرف الى اقارب هؤلاء أيضاً والدليل استثناء الكتاب واحترازه بقوله « الا لقربيه الاقرب » فان القريب بالذات هم الستة السالف ذكرهم وحينئذ فيكون الاسم الذي يقتبس منه بمنزلة المصدر والاساس لاسماء الاقتباس هذا ويجب دائماً رد الاسم الى حقيقته دون المجاز مالم يتبين كون غرض النص منه المجاز لا الحقيقة فمثلاً السبت وهو اسم شرعي وله معنى في اللغة ويمكن تصريفه فكلماً جاء ذكره مستقلاً علنا ان الفرض يوم السبت المعلوم في سفر التكوين ضرورة رد الشيء الى أصله ولكن اذا قيل مثلاً « ويكون سبباً للارض » تغير المعنى بقدر سياق الكلام

وخلاصة القول ان حرمة المحارم مرجعها القرابة وان قوله لا يقترب انسان ما الى قريب جسده قول اجمالي عام بمنزلة الجنس وما تلاه من الذكر تفصيل له وقيس عليه لعل القرابة وبذا تناولت الحرمة غير ما فصل كما سيحيء

## في المحارم المنصوص عليها

اعلم ان الاحدى عشرة آية الواردة بشأن المحارم هي تفصيل للاجمال قبلها متسلطاً عليها بسلاح القرابة ولنبداً بشرحها أولاً بحسب منطوقها ثم نقب بما هو محل للحرمة غيرها بقوة التخريج القياسى

### الآيتين الأولى والثانية

نهت الآية الأولى عن الأم والثانية عن امرأة الاب فابتدأ الكتاب بالقرب الحقيقي حيث امكان اقتباس سائر الاقارب الآخرين . وقوله عورة أليك في الآية الأولى كناية عن امرأته ضرورة رد الاسناد اليها كلما ذكرت النسبة للرجل كما نفهم هذا من قوله في الآية الثانية « عورة أليك هي » يعنى المرأة وهو تأويل حسن خلافاً لآخواننا بأبقاتهم الاسناد اليه ذاتياً وقولهم ان من وقع على أبيه أثم لانه أبوه ولانه لواط وهو مردود فان العورة اسم للرحم المحرم لانه اسم لغير الرحم فقد أثبت المحققون ان المقصود من نسبة العورة الى الاب امرأته بدليل قوله على أثر ذلك « وعورة أمك » ومعلوم ان الام وكل امرأة يبنى عليها الاب واحد بالنسبة اليه ولا يقال ان معنى الاسناد فى الآية الأولى امرأته خلاف الام والا كان الكتاب كأنه قدم الأبعد عن القريب وهذا غير سديد ولا شك ان الزوجة أبعد من الام كما سيحىء (١)

---

(١) يضاف الى ذلك ان الاب أرفع وأبعد من ان يصوره الكتاب محلاً لوقوع ابنه عليه فيحرمه عليه أو ينهيه عنه فاین هذا من توصيته به وتكليفه إياه باكرامه واهتمامه بشأنه حتى جعله من جملة الكلمات العشر فى الواح المحفوظ على ان المقام مقام



ويلحق بهذا التحريم مزنيته <sup>(١)</sup> أعني أنها تحرم على الابن لا من وجه كونها زوجة أبيه وإنما من وجه الفعل فإن الزوجة مناطها المقد لا المضاجعة بدليل قوله بشأن من احتيل عليها « يهرنها له زوجة ». كذلك هو رأى العلامة يشوعاه بقوله ان التكنية عن المرأة بمورة الرجل تكنية شرعية مرجعها العقد والا فلا دليل على ما دون ذلك ولكنه كما ان التحريم يكون لانها عقد عليها للأب فكذلك يكون اذا هو زنى بها وان علة الزنا مع عدم النص تنقلب بتأثيرها اقتضاءً والخلاصة انه أفتى بالحرم ولو أنها ليست زوجة وان الفعل لا يصيرها كذلك ولكنه يؤثر في الحكم وعلى هذا فزنية الاب اختياراً أم احتيلاً أو أكرهاً تحرم على الابن

وقال العلامة يافت لولم يأت الكتاب بآيته الثانية وهي قوله « عورة

أرحاماً بياناً لتحريمها ونهياً عن الزوج منها لامقام شيء آخر وفضلاً عن ان ذلك الشيء الآخر وهو معلوم نهى عنه نهياً عاماً شاملاً في موضع آخر على حدة وهو اللواط ولا معنى ابدأ لأن يخص الأب بالذكر من معنى ذلك الموضع الآخر في مقام بيان الأرحام المحرمة وما قوله عورة ايئك وعورة امك في الآية الأولى الا بياناً لها من انها واحد يعني ان الأب والأم حرمة واحدة أو ان فضح الأم فضح للأب أو انه اجمال للزوجة والأم ثم فصلت الزوجة في الآية الثانية ولا يقال هنا ان الكتاب قدم البعيد عن الاقرب فانه على كل حال ما ذكر أولاً الا الأم ثم ذكر الزوجة فهي جاءت بعد الأم ومتى وجد أي مسوغ لصرف الكلام عن ان يكون خلاصاً بالأب وجب الاعتماد عليه من باب اللياقة وأدب التعبير واكراماً للأب وصوناً للابن وتزجيماً للكتاب وجعل كل مقام خلاصاً بمبحثه فما بالنا والمسوغات بل الادلة كثيرة منطقية وشرعية وادبية كما قدمنا

(١) واليه ذهب الحنفية خلافاً للشافعية بقولهم لا يحرم الحرام الحلال قلت ولكنه

منه فنجهس فحرم

امراة أيك عورة أيك هي ، ما كانت آلت اليها النسبة فورد هذه الآية دل على ان الرجل هو امرأته في نسبة العورة ولذا جاء ذكر امرأه الاب متأخراً عن الام كما انه بعد ان جاءت النسبة الى الاب والام في الآية الأولى وانتهى بردها الى الام دلالة على ثبوتها عن الاب ذاتاً رجع في الآية الثانية وبين كون النسبة الى الاب انما هي نسبة شرعية بقوله « عورة أيك هي » وهو ترتيب محكم كما قدمنا من ان النسبة الى الرجل نسبة الى المرأة

وحاصل الامر ان الانسان محرم على اقاربه ثم ان تحريم الام مفهومه الأصل فقوله « أمك هي » كناية عن قوله أصلك والأصل وأصل الأصل واحد . ومحرم على الزوجية لقوله عورة أيك هي . ومن هنا حرم كل رحم وقع عليه الاب . ومنه أيضاً فهمنا ان صلة تحريم الرجل على الرجل ترجع الى امرأته لقوله « عورة أيك هي » وحرمة المزني بها مرجعها اقتضاء النص تأثراً بالفعل لالانها تمد زوجة فهي ليست كذلك بالمضاجعة وانما بالعقد تكون الزوجية كما قدمنا

ورجع بمضمم في تحريم المزني بها الى قوله « لا يأخذ امرؤ امرأة أبيه ولا يكشف كنف أبيه » بدعوى ان الوصف يصدق عليها (١)

(١) رجوع غير مقبول لان المزني بها لا تمد زوجة أو لا تنسب للأب على الأقل ثانياً لأن الزنا منكر والمنكر ليس محلاً لان يوصى به خيراً ولا شك ان التوصية بالمزني بها ونهى الابن عن أخذها عنابة بها وبالزاني وهو أمر بعيد التصور ولا سيما لو صف الكتاب ايها هنا بافضل مما وصفها في موضع الزوجية الحقبة بتعبيره عنها بالكشف وهو بمعنى السر والجناح عبرياً وعربياً فلا شك ان الآية واردة في حق الزوجية الصحيحة لا المزني بها وعبر عنها هذا التعبير من باب زيادة العناية بالتحريم واكرام الاب ولا يقال ان الشق الاخير من الآية وهو قوله « ولا يكشف كنف أبيه »

وقال صاحب الشجرة ان الكنف بمعنى الستر من قوله « وبسطت كنفك على أمتك » لا بمعنى العورة اسم ما يحتاج الى الستر وان المعنى اذن هو ان لا يكشف الابن ستر أبيه عن امرأته لا ان المرأة يقال لها كنف الرجل وقد أصاب (١)

### الآية الثالثة

« عورة أختك بنت أهلك مولودة اليك أو مولودة الخارج لا تكشف عورتها »

بنت أهلك هي الأخت لاب دون الأم . وبنت أهلك هي الأخت لأم دون الاب . ومولودة اليك كناية عن الأخت لاب . ومولودة الخارج كناية عن الأخت لأم . فالشق الاخير كناية عن شرح ما قبله (٢) . أما

مستقل بذاته قائما هو عطف بيان أي انه تفسير للمذكور قبله فمبر عن الزوجة بالستر أو الجناح وهي في الواقع كذلك ومن هنا نخرج أيضاً الى عدم تعقل كون الآية تجمع في آن واحد بين الزوجة والمزني بها والعناية بهما على السواء ان لم نقل بغلبة الحظ في الوصف بهذه أكثر

(١) تصويب في غير محله لأن كلمة كنف في هذا المقام يمكن ان يكون الغرض منها كونها كناية عن الزوجات وانها عطف عليها بياناً لها بصورة أخرى كما قدمنا ولا توافر اذا سميت الزوجة ستر زوجها قائما في الواقع كذلك بمعنى انها كناية عن وجوب ستر زوجها بها بأن لا يفضحه ابنه بزواجه بها سواء في حياته ام بعد وفاته وهذا خبر من ان نرى النص ناقصاً فتكملة من عندنا كما فعل صاحب الشجرة رحمه الله بقوله « عنها »

(٢) مولودة اليك كأن يتزوج غير أم ولده فيرزق منها ومولودة الخارج كأن يتزوج وهي مرزوقة من غيره ولنا سميت في الأول مولودة اليك وفي الثاني مولودة الخارج كما هو الواقع

حرمة الاخت لابوين فرجها كلمة « اختك » في الآية (١)

ونظم الاخت بعد امرأة الاب لانها أنثى مثلها وقدمها عن بنت الابن  
وبنت البنت لان الاخت أسبق في الوجود غالباً من الابن والبنت فن  
الحفيدة من باب أولى كما ان تقديمها عن الاخ هو لانه كناية عن امرأته  
والاخت أقرب من امرأة الاخ ومن هنا دلنا الكتاب ان الانسان يحرم أيضاً  
على أقاربه ولو كانوا من جهة أحد الابوين دون الآخر

### الآية الى ابعد

« عورة بنت ابنك أو بنت بنتك لا تكشف عورتها فانها عورتك »  
نظم الفرع بعد الجناح أعني الاخوة لانه هكذا نظام الوجود وهو كون  
الجناح قبل الفرع وأيضاً لان بنت البنت قريبة القرب كالاخت . وحرمة  
البنت مرجعها خوى الخطاب فانه اذا كانت بنت البنت محرماً فالبنت من باب  
أولى . وعلل بعضهم اغفال ذكرها بان الناية منه التنبيه الى القياس في المحارم  
في موضع مفهم لا يقبل الجدل . وقوله « فانها عورتك » هو بمعنى انها منها  
وسواء أكانت النسبة فيها له أم لامرأته فانها تسمى عورته كما أسلفنا . ومن  
هنا دلنا الكتاب ان الانسان محرم على أقارب أقاربه كما ان منه أيضاً تمرزت  
حرمة الاصول فان بنت البنت مقابل أم الام والاشياء تتميز بضدها فكما ان  
بنت البنت فتازلا محرم فأما الام فصاعداً محرم كذلك

(١) لم يقل الكتاب اختك وسكت بل وصفها بكونها إتما من الأب وإتما من الام  
فلست أرى ان يكون تخريج الاخت الصحيحة منها وانما من خوى الخطاب أو قياس  
الاولى فانه اذا كانت الاخت لاحد الابوين محرماً فن باب أولى الاخت لابوين

## الآية الخامسة

«عورة بنت امرأة أليك مولودة أيتك هي لا تكشف عورتها»  
 نظم قريب زوجية القريب بعد قريب القريب لانه استهل بالقريب  
 فزوجية القريب فقريب القريب فجاء الآن بقريب زوجية القريب وربما كان  
 محله بعد زوجية القريب لمناسبته هناك عند ذكر الاب ولكن الكتاب  
 الحكيم جاء به هنا

ونهب اخواتنا انما الاخت الشقيقة أى لابوين والحال انما لو كانت  
 كذلك كانت قدمت على الاخت لاحد الابوين <sup>(١)</sup> أو كان الكتاب أغفل  
 ذكرها اكتفاء بذكر هذه فانها أبعد منها كما هو ظاهر كاغفاله ذكر البنت  
 بينت البنت كما هو نفسه قول اخواتنا ونهبهم في تحريمها الى دلالة النص  
 كما هو الواقع أعني ذكر ما هو أبعد منها <sup>(٢)</sup> وقد أفاض في رده عليهم صاحب  
 المختار واذا عارضه ابن عزرا فعارضه ظاهرية فقط مداجاة لهم فهو منهم بعد  
 أن رأى ضعف جانبهم فقد قال رحمه الله «واذا انقضاء نارضى الله عنهم قالوا بحلية  
 بنت امرأة الاب فلا داعي للرد على المبكرين من أفكارهم» فانا أقول ان  
 المبكرين هم من ينسبون لله ما ليس له اثباتاً وتقياً وقد برّ العلامة المشار اليه

(١) فان الاخت الشقيقة احق بالذكر قبل غيرها كما هو بدى او كانت نجي  
 لا بعد غيرها كما هو ابعد منها اكثر كفرع الفرع اعني بنت البنت او بنت الابن  
 (٢) سترى ان تحریمهم ايها هو بقیاس المساوي او بالقطعة المساوية كما هو  
 اصطلاحهم لا بقیاس الاولى وهو غوى الخطاب

في يمينه ضمناً وهي كونه نصف ولا يجابى فوارب بقوله « المتكرين من أفكارهم » فافهم المنى (١)

أما علماءنا فقالوا انها بنت امرأة الاب من رجل آخر وقالوا انها وبنت زوج الام واحد وعلى هذا فالاخوات خمس أخت لأب وأخت لأم والأخت لابوين (٢) وبنت امرأة الاب وبنت زوج الام. وتفسير الكتاب عنها بمولودة وأخت تمير شرعي يقصر على مكانه لا يتعداه فان أخوتها مجازية لاحقية كما هو ظاهر والمجاز لا يطرد. وقال العلامة يشوعا ان تسميتها بالمولودة والأخت هو من باب تشبيها بالأخت الصحيحة تنفيراً من سوء قرباها ومن هذا المنى ايضاً صاحب الشجرة قال فلو أطلقنا المجاز ومشيئناه حرمت ضرة الأخت المجازية كضرة الأخت الصحيحة. قال فلا تحرم أخت الأخت المجازية حرمة هذه مالم يكن التحريم من وجه آخر. قال فالاخوان مجازاً لا بحرمان على الذات الواحدة أو على القريين أو الاخوين مجازاً. ثلثها من

(١) ثم لو كانت الأخت الصحيحة كان يكفي أن يقتصر بقوله اختك فان الالفاظ بمعانيها الذاتية لا تنحوج الى أكثر منها. ثم ان استهلال النص بقوله بنت امرأة ابيك مولودة ابيك وقوله بعد هذا اختك هي دليل على ان هذه الكلمة هي بيان لما ينبغي ان تكون عليه البنت المذكورة من الوصف شرعاً تجنباً لها كما لو انها الأخت لغة. ثم ان قوله مولودة ابيك اذا لم يحتمله كونها من رجل آخر كما سيحيى فكونها الأخت اعنى الشقيقة كما هو رأيهم يفتى عنه كذلك فضلاً عن ان الكتاب عند ذكره الأخت لأب أو لأم في الآية الثالثة استهل بقوله اختك اعنى الوصف الحقيقي ثم قال مولودة البنت أو غير البنت ومن قوله هذا خرجت حرمة الأخت الصحيحة بقوة دلالة على الأقل واذن فعلية كون بنت امرأة الاب هي الأخت الشقيقة محلبة مردودة عليها قبل غيرها لانها الاصل (٢)

باب أولي والا فلي من يقول بغير ذلك ان يأتي ببرهانه من مسند آخر غير مانحن فيه وهو مسند الاخوة . اهـ . وتوهم بعضهم ان عبارة العلامة يشوعاه تيدخلية الاخوين مجازاً للذات الواحدة أو للقريين من باب أولى فلم يفهموا قوله كما سيتوضح هذا جميعه تفصيلاً في المأخذ الخامس . وقال صاحب الشجرة ليس معنى تسمية الكتاب اياها بالاخت جعلها مصدرراً للتحريم كالاخت الصحيحة فان التسمية الشرعية عقيمة لا تنتج ألا ترى انه أولاً حرماً ثم سماها أعنى ان التحريم لصق بها قبل التسمية (١) اهـ . ولا يقال ان قوله مولودة أليك أختك هي قول مستقل غير بنت امرأة الاب والا كان عطف بالواو وهذا ما اعتمد عليه العلامة المشار اليه . وتسميتها بالاخت هو من قبيل تشبيهاً بها ايماء الى سوء القربى فهو تشبيه شرعي لا يقاس عليه ولا يتوقف على الاداة اللغوية كحرف الكاف كما زعم بعض المتقدمين واستنبط العلماء من هذا النص قاعدة تحريم القريين على القريين قياساً على كون الاب وابنه قريين والزوجة وبنتها قريين مثلها . وسواء أكان زواج الاب هو الاول أم زواج الابن

(١) لعل مراده من ان التحريم لصق بها قبل التسمية يرجع الى ان التسمية جاءت متأخرة بعد الوصف الصحيح وهو كونها بنت امرأة الاب وكون التحريم سابقاً عليه بالاجمال التمهيدي وهو قوله لا يقترب انسان مالى قريب جسده وكون الآية تقديرها « لا تكشف عورة بنت امرأة ايك مولودة ايك أختك هي لا تكشف عورتها » وبهذا التقدير ينتفي ماشكل على بعضهم من اضافة الشيء الى ذاته ظاهراً في الآية وهو اسناد الكلمة الاخيرة منها الى مثلها في اولها

## الآية السادسة

« عورة أخت أيك لا تكشف قرية أيك هي »

قدم العمة على المم لمناسبة كونها كالتى قبلها من الارحام ولان تحريم المم يرجع الى امرأته والعمة أقرب من امرأة المم . وقال العلماء ان الرجل وعمته كالمم وبنت أخيه أو بنت أخته حالة واحدة (١) فكلتاها قريب القريب واستنبطوا من هذا النص قاعدة تحريم الانسان على أقارب أقاربه

## الآية السابعة

« عورة اخت امك لا تكشف قرية امك هي »

الحق الخالة بالعمة لان حكمها واحد فكلتاها قريب القريب فالعمة قريبة الأب والخالة قريبة الأم

## الآية الثامنة

« عورة اخى ايك لا تكشف الى امرأته لا تقرب عنك هي »

اسناد التحريم الى اخى الاب ظاهر الغرض منه فهو امرأته لقوله الى امرأته لا تقرب غير عاطف بها على ما قبل . ومن هنا ايضاً نعلم كما اسلفنا ان تحريم الرجل على الرجل يرجع الى امرأته . وسماها عمة تصويراً لسوء قرباها وذهب العلماء انه تشبيه مضمحل الاداة تأويله كعمتك واعتبروه مجازاً ولكنه

(١) فكما يقول لها عمى او خالتى تقول له عمى أو خالى فكما ان عمته أو خاتمه محرم عليه فكذلك عمها وخالتها محرم عليها قياس مساواة أو قياس العكس أو المقابلة فضلاً عما هو غير هذا من أوجه التحريم خلافاً لاختواتنا



خطأ فانه لا يتفق مع قوله « ومن وقع على عمته فقد انتهك حرمة عمه » (١) ولا يقال ان بتقدير أداة التشبيه تصح المجازية وانما هو كما قال العلامة يشوعاه اسم شرعى كمولودة وأخت (٢) وقال العلامة المومنا اليه ان الاخ في الآية هو كالاخت يشمل كما أسلفنا الخمسة اخوة لأخ لأب وأخ لأم والأخ للابوين (٣) وأخ هو ابن امرأة الأب وأخ هو ابن زوج الأم وهذان اخوتهما مجازية والثلاثة الأول حقيقة للقرابة كما صرح بها النص في العمة والخالة بقوله قرية أهلك هي قرية أمك هي فدلنا بهذا انها أختان صحيحتان فاذا خلا المقام من مثل هذه القرينة جال المجاز مع الحقيقة سواء أكان للاسم نصيب من اللغة أم كان شرعياً مجتأ كالشحم يقع على الحقيقى وهو الايض وعلى المجاز وهو الكلتيان وزائدة الكبد . والسبب الذى اضطر العلامة المذكور الى اشرائه المجاز مع الحقيقة في الآية التى نحن بصدها هو ذكر

(١) المقصود بها امرأة العم لا العمة الصحيحة كما مهدنا من قبل  
(٢) لاجد فرقاً بين ان يعد مجازاً او اسماً شرعياً فان الاصل على كل حال الحقيقة وهي العمة الصحيحة المعروفة بأخت الأب وهنا امرأة العم وسميت عمة انتقالاً من الاصل تشبيهاً لها به فقيل عمة اشباعاً لبيان قرب صلتها به كما لو انها العمة الصحيحة فلا خطأ على ما اعتقد اذا سمي مجازاً فانه في الواقع كذلك اذ المجاز كما قدمنا انتقال من المعنى الموضوع له في أصل اللغة الى معنى آخر وهنا كذلك كما ان الاسم الشرعى كناية عما عرف به من الوضع الفقهي دون التنوى وهذا يصدق أيضاً على امرأة العم فانها سميت عمة تسمية شرعية لا تصرف الى أية زوجة أخرى كما هو معلوم والا كانت العمة الصحيحة كلمة وغير الصحيحة كلمة أخرى والحال انها لفظة واحدة « دوداء » ويفرق بينهما المقام

(٣) محله قبل غيره لانه الاصل كما لاحظنا ايضاً في الاخوات

لقطة القرابة في الآيتين السادسة والسابعة وعدم ذكرها هنا وعلى هذا فامرأة  
 الم غير الصحيح محرم أيضاً. قال أيضاً فكلما ذكرت القرابة قصر المعنى  
 على الحقيقة والا اشترك المجاز معها لا ان تستفاد المجازة من مجرد الاسم الشرعي  
 فهو لا يصح الاستمداد منه <sup>(١)</sup>. واستنبط بإشارة النص حرمة الانسان  
 وقريب قريبه على القريين فان الرجل وأبا أبيه ذات وقربيان وامرأة أبي  
 الأب وابنها الذي هو أخ مجازي لاختيه قريبان وقد تزوج أبو الأب بالأم  
 فهو محرم على ابنها الذي هو أخ مجازي لايه أعني انه محرم على امرأته فمثلاً  
 لقطوره امرأة إبراهيم ولد من رجل آخر اسمه فلان فهو محرم على يعقوب  
 أي على امرأته لان يعقوب وإبراهيم ذات وقريب قريب وقد تزوج إبراهيم

(١) ذكر القرابة في الآيتين السادسة والسابعة له غاية هي اشباع البيان في  
 قرب الصلة كما هو الواقع بين الرجل وعمته أو خالته فنه بقوله قربة أيك هي  
 قربة أمك هي شأنه في اشياء هذا المقام اما ذكر قرابة أخى الأب أي الم في  
 الآية التي نحن بصدد فعلها لا ولا لزوم فان المقصود بالتحريم وهي امرأته  
 ليست كما هو ظاهر من اقاربه بل هي اجنبية جمعها به النسب فلا معنى لان يكون  
 النص هكذا «عورة أخى أيك قريب أيك هو لا تكشف الى امرأته لا تقرب  
 عمتك هي» والا تعقدت العبارة والتبس وكفى وهو المهم ان ينفه بقوله عمتك هي  
 والا احتاجت الحقيقة دائماً الى دليل والحال ان الذي يحتاج انما هو المحاز فالحقيقة  
 هي الاصل والمجاز اتقال منه الى غيرها والواجب اعتبار الاصل دائماً ما لم تردنا عنه  
 القرينة كما صرح المصنف بهذا في كلامه على الاسماء الشرعية ولا ينبغي ان توضيح  
 الواضحات من الحقائق يحمل ماخلا من التوضيح غير حقيقي أو مجازياً أيضاً ويؤيد  
 ما أقول تسميتها بالعمة تأثراً به فان هذا يدل على كون المقصود الم وهو المعروف  
 بالأخ الشقيق او لاحد الابوين وما كان غير شقيق ولا لاحد الابوين فليس بهم ابداً  
 لالفة ولا شرعاً وعلى هذا فلا أرى مسوغاً لاشراك المجاز مع الحقيقة في العمومة في  
 هذه الآية ولا في الآية العاشرة كما سيجي.

بقطوره فيكون اسحاق أبو يعقوب مع فلان ابن قطوره أخوين مجازاً وقوله عورة أخي أيك يقع على المجاز أيضاً كما قدمنا فيحرم على فلان ابن قطوره التزوج بامرأة ابراهيم . وقال المركبون سهاها عمه ليحرم بها ما يحرم بالعمه الصحيحة ورد عليهم العلامة يشوعاه بنت امرأة الاب سهاها أختاً ولا يحرم بها ما يحرم بالاخت الصحيحة وبضرة الاخت الصحيحة وكونها محرماً دون ضرة الاخت مجازاً وبكون الكتاب لم يحرم أحداً من أقارب امرأة الم حتى تقاس عليه حرمتهم واذن لجميع أقارب امرأة الم حلال ولا نشط وقول كما ان الكتاب حرم بنت امرأة الأب وهي قريبة زوجية القرب وتعمش التحريم على كل قريب زوجية القرب كبنت امرأة الاخ وبنت امرأة الابن وبنت زوج الام فليس أيضاً على حرمة اخوة الاب المجازيين كل قريب زوجية قريب القرب حتى نصل الى أقارب زوجية الم كلاً فان الكتاب أحل أبناء الم الحقيقيين وهم أقارب قريب القرب فن باب أولى أقارب امرأة الم أعني أقارب زوجية قريب القرب ولهذا فالتحريم لا مساغ له . وحلية أبناء الم ترجع الى قوله « وكس لا بناء أعمالهم زوجات » وقوله أعمالهم يتضمن معنى منع الاختين لاخوين فانه جمع لا مفرد ولا يمارض هذا قوله « وتزوجهن بنو قيش » فانه كان قبل الشريعة ثم لعل أحدهم مع ذلك كان ابن الابن وقيل لهم كلهم أبناء لجواز الوصف على الخفيد أيضاً . كذلك يدل على حلية أبناء الم عدم المطف في الآية فلم يقل « والى امرأته » والا كانت الآية بمحرمين وكان أبناء الم يدخلون تحت قوله « عورة أخي أيك » لجواز انصراف النسبة في الأب الى ابنه بدليل ختام الآية الرابعة فعدم

العطف دلّ على ان لا مفهوم لآخى الاب ذاته وان المقصود امرأته لا غير  
ومن حلية أبناء الم استنبط العلامة المذكور ان الانسان وقرب قريبه محرم  
على القريين في الاصول والفروع دون الاجنحة أى الاخوة

### الآية التاسعة

« عورة كنتك لا تكشف امرأة ابنك هي لا تكشف عورتها »  
من هنا أيضاً عرفنا ان تحريم الرجل على الرجل يرجع الى امرأته لقوله  
امرأة ابنك هي والتحريم هو لانها عورة ابنه . وقال صاحب المختار كما  
حرمت الكنة فالصهر <sup>(١)</sup> كذلك أعنى امرأته لبده بالكنة دون الابن قد  
دلّ هذا ان التحريم مبناه زوجية القريب ولهذا فالصهر أعنى امرأته محرم  
ومن هنا خرجت حرمة القريين للذات <sup>(٢)</sup>

### الآية العاشرة

« عورة امرأة أخيك لا تكشف عورة أخيك هي »  
الكلام هنا كالكلام قبله لاتحاد النسب في الآيتين فان اسناد النسبة  
الى المرأة دونه دليل كذلك على ان امرأة زوج أخته محرم أيضاً . <sup>(٣)</sup> ومن  
هنا عرفنا كذلك حرمة القريين لذات . ولقاتل ان يقول كان يمكن  
الاكتفاء بامرأة الم ومنها تعرف امرأة الاخ لا ولويتها كالاكتفاء بينت

(١) زوج بنت الرجل كأن يتزوج باخرى ويطلقها أو تترمل فلا يجوز له  
أخذها

(٢) فالكنة وزوجها أو الصهر وأمرأة قريبان والذات هو الحم

(٣) كان يتزوج غير اختك ويطلقها أو تترمل فلا يجوز لك أخذها

البنت عن البنت ولكن العلماء أجابوا بأن الكتاب كثيراً ما حرم بوجهين كالنص ودلالته وإن التحريم قد يكون لوجه وقد يكون لاثنتين وثلاثة وقال صاحب المختار إن لتحريم الأم أكثر من ستة أوجه

## الآية الحادية عشرة

« عورة امرأة وبنتها لا تكشف بنت ابنها أو بنت بنتها لا تأخذ قريباتهاهن أنها فاحشة »

قوله امرأة وبنتها حرم به القربان لذات . والامراة والبنت كالرجل وزوج بنته فلا يجوز له الزوج بامراته (١) . وقوله بنت ابنها أو بنت بنتها حرم به الانسان وقريب قريبه على الذات الواحدة . والضمير في قريباتها راجع الى المرأه أعني ان المذكورات هن قريباتها . والضمير في قوله انها فاحشة راجع الى الاخذ أعني الزواج

تم الكلام على الاحدى عشرة آية في المحارم فقلاً عن الملامه يشوعاه بلا تعرض للمركبين وقد وضع للتحريم النص ما أخذ خمسة صحيحة وزاد عليها واحداً من طريق الاقتضاء وسنأتى عليها تفصيلاً بعد ذكر ما وقع من الخلاف بين العلماء

## اختلاف العلماء

انقسم علماء اسرائيل في أمر المحارم الى فرقتين رئيسيتين احدهما اخواننا انكروا القياس وتعلقوا بالمنطوق وحده واحتجوا بأنه لو كان القياس

(١) يعني اذا تزوج غير بنته كما هو ظاهر

أو المفهوم حجة في الكتاب كان استغنى بالعمة عن الخالة لقيهما بها قياساً عليها وبينت امرأة الأب عن بنت الزوجة لقيهما منها كذلك وبإراءة الم عن امرأة الأخ لأنها من باب أولى ولكن علماءنا اجابوهم بما اقروه هم انفسهم من ان حرمة الأم هي لأنها أم ثم لأنها عورة الأب اعني أنهم استنتجوا على كل حال . قالوا لهم أيضاً ان مقاصد الحكمة الآئمة كثيراً ما تخفى عن الأفهام وكثيراً ما لا يدرك الا القليل منها فسيحان من هو فوق كل ذى علم عليم فوجب ان لا نعيد عما تقتضيه شريعتهم جهد الامكان وهذه وصية يوم السبت ذكرت ثلاثة عشرة مرة في جملة مواضع ثم هم انفسهم زادوا على المحارم المنصوصة عشرين ولو انهم اسندوها كما يقولون الى الحديث وهي ام الأم . وان علت . وأم ابى الأم . وأم الأب وان علت . وام ابى الأب . وامرأة ابى الأب . وان علا . وامرأة ابى الأم . وامرأة اخي الام لاب أولام . وامرأة اخي الأب لأم . وكنته الابن وان نزلت . وكنته البنت . وبنت بنت الابن . وبنت ابن الابن . وبنت بنت البنت . وبنت ابن البنت . وبنت ابن ابن المرأة . وبنت بنت بنت المرأة . وأم أم ابى المرأة . وأم أم ابى المرأة . وأم ابى ام المرأة . فثلاث الى فوق وواحدة الى تحت والباقي محدود . ومن الغريب انكارهم القياس حالة كونهم حرما البنت ولا نص بها حرموها بما اصطالحوا عليه مما هو معروف بالقطعة المساوية (١) ثم اذا كان تحريمها لا من الكتاب كما يقولون فكيف ساغ

(١) كناية عن قياس المساوي في علم الاصول والحقيقة في تحريمها قياس الاولى أو مخوى الخطاب أو لحن الخطاب أو دلالة النص لأن ملاذكر هو بنت البنت فالبنت من باب أولى

لهم عدُّ كنهها من المحارم الثانوية بالنسبة اليها ثم اذا كان لهم فوقيّة وتحتيّة فامعنى قصرها وعدم اطلاقها الا على البعض القليل ثم اذا كان بعض هذه المحارم الثانوية مرجعها في الحقيقة المفهوم أو القياس كما اثبت العلامة صاحب المختار فامعنى اسنادهم إياها الى التواتر أو الحديث ثم كيف اخذوا في تحريم البنت بالقياس وينكرونها أليسوا القائلين بان لا شرع على الشرع أى لا عبرة بما يخرج منه بقوة القياس قالوا حرمتنا البنت بالقطعة المساوية كما لو انها نص عليها فرجنا الى آية النهي عن المرأة وبنتها أو بنت ابنها أو بنتها الى آية النهي عن المرأة وماها وكون الآيتين تضمنتا كلمتي « هما وخشاء » قالوا فهذه المطابقة بين الآيتين افادتنا حرمة البنت ولو لم نذكر نصاً (١) قلت قياسنا اصح وأوضح وادنى الى الحق خلافاً لطريقتهم (٢) وعلى كل حال فهم لم يتقيدوا بالمنطوق وحده بل اضافوا الى المحارم ما اضافوا كما رأيت اخذاً كما يقولون بالتواتر أو الحديث والقطعة المساوية وقد سموها الخفيف والاشد « قال وحومر » (٣)

والفرقة الثانية علماؤنا أى علماء القرايين أثبتوا القياس وابدوه ضرورة تنبيه الكتاب اليه في عدة مواضع كما مساهمه عن البنت فمرفتنا بنت البنت

- 
- (١) غير مفهوم مع ذلك تماماً كيف استخرجت البنت  
 (٢) هنا ورد المصنف جملة أيضاً أمور يستدل بها على علمهم بالقياس دحضاً لانكارهم إياه اكتفينا عنها بما تقدم تفادياً من التطويل  
 (٣) كناية عن حقوى الخطاب أو قياس الأولى كالنبت بالنسبة الى بنت البنت غير قياس المساوي كما مرأة الحال بالنسبة الى امرأة العم قسمية قياس المساوي بمعنى قياس الأولى خطأ كما هو ظاهر

انها من باب أولى وعن امرأة الخال فساويتها بامرأة الم لتام الشبه فضلاً عما يقضى به العقل من سريان الحكم على أحد المثلين ولو أغفله النص وقد اطمان الكتاب الى العلم والعلماء فهم يقيسون ويستنتجون وما أكثر ما في الكتاب من مواطن القياس تتوقف عليه الاحاطة بمعظم الامور<sup>(١)</sup> واذن فالقياس مقتضى العقل وأساس العلم معنى ومادة فتعمن بمقتك تتأكد ذلك وقد مر برك ان العلم مسخر للنبوءة تصديقاً لوجها فهو ما لا يتم بدون القياس فوجود الخالق عز وعلا وكونه واحداً لا شريك له وما زودنا به السلف من عقائد الايمان وحدوث العالم وهو أس الكتاب كل ذلك لا يتم تحصيله بغير القياس فاذا أهملناه فيما أوحى به الى الانبياء كان الكتاب كأنه لم يكن ورضى الله عن الميموني وابن عزرا من علمائهم ايذا القياس وقالوا أنه أس أو امر ونواهي الكتاب وما قصته علينا من القصص

### في اختلاف علماء القرايين

انقسموا قسمين احدهما المركبون باعتبارهم الرجل والمرأة واحداً وتجرمهم عليه اقاربها كاقاربه فاذا تزوجت غيره عدوها واياها واحداً كذلك وحرّموا اقاربهم على الرجل الاول وهكذا الى اربعة ادوار واستدلوا بقوله «فيكونان جسداً واحداً» ولو صح ما زعموه كان لا معنى لايقافه عند حد

(١) كالتهي عن الجدى يطبخ بلبن امه فانه لا مفهوم لنوعه بل هو جنس عام يقاس عليه غيره وكالتهي عن الثور والحمار يجرث بهما معاً فانه لا مفهوم لهما ولا للعمل نفسه وانما الغرض منع ارهاق الدابة بغيرها ليست من نساها في أى عمل من الاعمال



بل كان يتسلسل الى ماشاء الله . واستدلوا أيضاً باعتبار الاب وامراته حرمة واحدة فقالوا ان معنى هذا أيضاً ان الرجل والمرأة واحد . كذلك استدلوا بتسمية مالمست باخت اختاً قالوا فلان الذ كر والاني واحد سماها هكذا (١) كذلك استدلوا باعتبار العم وامراته حرمة واحدة فقالوا ان الاثنين اذن واحد . كذلك استدلوا بالأخ وامراته . وقد قلوا هم قاسوا وركبوا هم ركبوا حتى أربت محارمهم كثيراً فزادوا على النص وعلى القياس حالة ان استدواجه كالمجاز لا يجوز . كذلك حرموا من المجاز ما يحرم من الحقيقة في بنت امرأة الأب واعتبارهم اياها كالاخت تماماً وفي امرأة العم واعتبارها كالعمة الصحيحة واحتجوا بان لا لنو في الكتاب قالوا فلا بد ان يكون لمعنى كذلك حرموا ما حرموا من الطريق العكسي في النهي عن المرأة وبنتها فجعلوها وبنت الزوج من غيرها وبنت امراته من غيره واحداً غير ما حرموه بالقياس والعلة وعارضهم العلامة البصير وتلميذه يشوعاه كل منهما على حدة بادلة قاطعة منجعة فما للعلامة يشوعاه في ذلك ان قوله فيكونان جسداً واحداً معناه انهما يكونان كذلك مودة ورحمة أو بالنظر الى اطلاع أحدهما على الآخر أو بالنسبة الى حليتهما لبعض ولو مع القرابة وان العلة في اعتبار المرأة وزوجها حرمة واحدة كونه يصونها والا كان ابتذالها ابتذالاً له ولذا أوصاه الكتاب بها خيراً ثقة وكسوة واحصاناً ودلت الفطرة ان غيره الرجل على امراته أكثر منها على غيرها وان تسمية مالمست باخت اختاً هو تشبيه لها بها تصويراً لسوء قرباها كالاخت الصحيحة الى آخر ما رد به عليهم

(١) تسمية مالمست باخت اختاً لاعلاقته في افادة اعتبار كون الرجل والمرأة واحداً

والقسم الثاني العلامتان المذكوران اتبعنا النص طبعاً وعملاً بالقياس من واضح وغير واضح ضرورة كونه أحد أركان الايمان الثلاثة دون ان يستدرجاء كما فعل المركبون وأساسه مساواة العلة علة القرابة لا في المجاز ولا في الطريق المكسي فان الكتاب بدأ معطلاً التحريم اجمالاً بالقرابة بقوله لا يقترب انسان ما الى قريب جسده وقال العلماء ان القريب يتضمن أيضاً قريب القريب ولذا قالوا ان لا يخلو محرم من قرابة حتى بنت امرأة الاب فولانها غير قريبة لئلا في شرعاً قريبة بتسميتها اختاً تفيضاً فيها وبالجملة فرأى ذينك العلامتين ان مناط الحرمة القرابة فكلمنا ذكرت ابنتها كقوله قريبة أيك قرية أمك قريباتها هن

## مسالك التحريم

مسالك التحريم ثمانية وزادها العلامة يشوعاه واحداً وهما هي نقلاً عن العلامة سليمان

الاول قياس المساوى كامرأة الخال نظير امرأة العم  
 الثاني قياس الأولى كالنبت فانها من باب أولى بالنسبة الى بنت النبت  
 الثالث القياس لعله منصوطة كقوله قريباتها هن في تحريم المرأة وبنته  
 أو بنت بنتها أو ابنها فدللت العلة انها سبب التحريم  
 الرابع لعله مستنبطة كتحريم بنت امرأة الاب فقد استنتج العلماء ان  
 السبب هو كون المرأة وبنتها قريبين والاب وابنه قريبين وكلاهما أصل  
 وفرع فحرموا كل قريبين على أى قريبين

الخامس النص<sup>(١)</sup> أعنى المحارم المذكورة في الاحدى عشرة آية  
السادس الاجماع وهو على الستة أقارب ولولم تذكر البنت ضمنها  
السابع اشراك المجاز مع الحقيقة في أخى الأب في آية تحريم امرأته فلا  
عن العلامة يشوعاه خلافاً لاستاذ البصير<sup>(٢)</sup>

الثامن قوة المعنى كأم الأم فصاعداً لقوله أمك هي  
التاسع سريان الحكم عقلاً على أحد المثلين لعل منصوصة كالذات  
وقريب القريب في الآية الحادية عشرة أو مستنبطة كالقريين على القريين  
في الآية الخامسة

وحصرها العلامة يشوعاه في ثلاثة أحدها ما قطع بحرمته لوضوحه  
امّا بنص الكتاب وامّا بالقياس وامّا بالاجماع . والثانى ما أجمع على حليته  
ضرورة ان لا دليل عليه . والثالث ما تنازعه الضدان أي ما كان مترواحاً  
بين الحرمة والحلية لعدم البرهان الشرعى فيرجح ما كان الى الصواب أقرب  
أو يَنْقَلِبُ الاقوى على الضعيف . واذا كان المسلكان الاول والثانى عرضة  
للخلاف بين المحققين فالثالث من باب أولى على ان الخلاف انما هو في النتائج  
لا في المقدمات وهو يتوفق الى الحق والصواب بالترجيح والتغليب  
كما قدمنا . واذا كان العلامتان الاستاذ وتلميذه اتفاقاً في الاول  
والثانى ففي الثالث اختلفا فذهب البصير وهو الاستاذ الى ان ماخذ  
التحريم خمسة هي الرجل على أقاربه . وعلى أقارب أقاربه . وعلى القريين . وعلى

(١) محله قبل غيره لانه الاصل

(٢) قدمنا انه اشراك في غير محله لان الاصل الحقيقة ولان عدم ذكر القرابة  
هنا لا يؤثر على الاصل ولا يفيد المجازية — انظر حاشيتنا على وجه ٢٦

الذات وقريب القرب . والقريبان على القريين . قال وتحريم الرجل على الرجل يرجع الى امرأته للآية الثانية والثامنة نتيجة القياس على المنطوق أما تحريم المرأة على المرأة وكونه يرجع الى زوجها فكفعل المكيين قياس على قياس لا يجوز . وذهب تلميذه وهو يشوعاه الى انها ستة لا خمسة فكما أـ لقنا زادها واحداً هو الذات وقريب القرب على القريين لدخول المجاز مع الحقيقة في اخوة الآية الثامنة في الاصول والفروع دون الاجنحة أعني الاخوة وهنا منشأ الخلاف بين الاثنين . قال وتحريم المرأة على المرأة يرجع الى زوجها اذ كما ان الرجل مكلف فالمرأة كذلك لشمولها بالحدود فلولا انهن مكلفات ما شملن الحد كذلك لقوله « ومن أخذ أخته لأبيه أو لأمه فكاشف أحدهما الآخر » فهو زجر لها كما هو زجر له فضلاً عن ان النهي هو طبعاً لما في الشيء المنهى عنه من قصد المنفعة وكما ان الرجل يميل فالمرأة كذلك ولذا حدثت مثله واذن فهي وهو سواء . قال وما هو بقياس على القياس بل هو على المنطوق كقياس تحريم الرجل على الرجل فان النهي العام يشمل الاناث أيضاً كما أسلفنا واذا عبر الكتاب بصيغة المذكر فلائنه الاصل كتقديمه اياها اذا كانت هي السبب أو الاصل أيضاً كما في قوله « وقالت مريم وهارون في موسى » . قال وأما احتجاج صاحب المختار من ان الرجل فاعل والمرأة مفعولة فردود بحدها مثله وأيده صاحب الشجرة . قال أيضاً فكما حرمت ضرة الام لرجل آخر لانها أصل وأصل الاصل كالاصل فضرة أم الأم محرم كذلك . وعارضه الاستاذ بينت امرأة الاب لا تمتداه شرعاً الى الجد فكذلك ضرة الام لا تمتداه الى الجدة قياساً على امرأة الأب وكونها

لا تعدى شرعاً الى الجد والا كان تحريم ضرة أم الأم قياساً على قياس ضرورة كون ضرة الأم لرجل آخر مقيسة على امرأة الأب فاجابه بقوله لو كان تحريمها هو من هذه الوجهة كان قياساً على قياس يقيناً ولكن التحريم هو من جهة كونها أصلاً وكون أصل الأصل كالأصل أما بنت امرأة أبي الأب فتحريمها هو كما أسلفنا من مجازية الاخوة في الآية الثامنة علاوة على الحقيقة لا قياساً على حرمة بنت امرأة الأب في الآية الخامسة . وبالجملة فالعلامة يشوعاد هذا فاقهم وظهر عليهم ولم يقدروا ان يدفعوا حجة لثباتها . انظر مؤلفه المعروف بالعدل

## ماخذ التحريم

### المأخذ الاول

المأخذ الاول حرمة الرجل على أقاربه الستة أبيه وأمه وأخيه وأخته وابنه وبنته للاجماع علاوة على الكتاب

فاما الأب والأم فلنص عليها في الآية الأولى . وأما الاخ فلقوله امرأة أخيك في الآية العاشرة وأما الاخت فلقوله أختك في استهلال الآية الثالثة (١) وأما الابن فلقوله كستك في الآية التاسعة . أما البنت فلم ينص عليها منطوقاً ولكنها عرفت طبعاً من بنت البنت فانه اذا كانت هذه محرماً بنص الكتاب فالبنت من باب أولى . والحرمة على الذكور معناها نساؤهم . فيحرم

(١) قدمنا ان تحريمها بقياس الأولى أصح وأقرب فانه اذا كانت الاخت لأحد الابوين كما هي الآية المذكورة محرماً فالاخت الشقيقة من باب أولى كما هو ظاهر ولان قوله أختك في أول الآية ملحق بكونها التي لأحد الابوين

على الرجل ما هو مبين في الجدول الآتي من اليسار الى اليمين

واعلم ان القياس انما يكون على المنطوق لا على القياس ذاته فهو مالا يجوز ثم ان ما يقاس عليه من المنطوق انما هو مع ذلك الحقيقة لا المجاز فحرق مثلاً بين الام أو غيرها ممن هنّ أبمدوناً في القرابة وبين بنت امرأة الاب فولد انها سميت أختاً فجاز كما هو ظاهر

الرجل	أب	زوجة
	أم	
	أخ	زوجة
	أخت	
	ابن	زوجة
	بنت	

لاحقيقة فحرمته عليها قاصرة لا تتناول زوجها أعني امرأته ضرة الاخت المجازة المذكورة ولا ضرة الام في رجل آخر ولو تأتى تحريمها من جهة ثانية كما سيجيء وهي حرمة القريين على الذات وكون حرمة الرجل على الرجل ترجع الى امرأته أما ضرة الاخت المحكى عنها فلا تحرم أبداً ضرورة ان لا قرابة فاذا قسنا فمرة لا أكثر والا وقسنا فيما وقع فيه المركبون . وكما يرجع تحريم الرجل الى امرأته يرجع أيضاً الى مزنيته مختارة كانت أم مكرهه قاله العلامة يشوعاه كما أسلفنا . قال وأم الام أم وهكذا الى حواء وعليها قس الا ب الى آدم وتحريمه يرجع الى كل من وقع عليها كذلك الابن ينزل الى ابن الابن بلانهاية كذلك الاخ والبنت والاخت (١)

#### المأخذ الثاني

حرمة الرجل على قريب قريه . عمه . عمته . خاله . خالته . بنت ابنه

ابن ابنه . بنت بنته . ابن بنته . بنت أخيه . ابن أخته . ابن أخيه . وبنت أخيه كل هؤلاء يقال لهم أقارب القريب . ذلك لثبته عن العممة والحالة في الابنتين السادسة والسابعة وعن بنت الابن وبنت البنت في الآية الرابعة . وحرمة الذكور محلها نساؤهم وتلحق بهن مزيّنهم كما تقدم وعرف قريب القريب في الكتاب بالقريب كما أسلفنا ومن ثم فحارم هذا المأخذ أيضاً تدخل تحت ذلك الجنس العام وهو قوله اجمالاً لا يقترب انسان ما الى قريب جسده فانها نوع منه . وقريب القريب محرم أبداً في الاصول كالتروع كالاجنحة وحتى الآن لم تتجاوزته تمشياً مع الكتاب أما قريب قريب القريب ففي الاجنحة حلال كإبناء العمومة والخولة لقوله وكن لإبناء أعمامهن زوجات . ولا حد للحرمة علواً أما نزولاً فكما رأيت أبناء العمومة والخولة حلال فن باب أولى أبناء الإبناء . وقد وضعنا لكل مأخذ جدولاً أو أكثر يبين فيه حارمه كما رأيت في جدول المأخذ الاول وها هو جدول هذا

الرجل	اب — ام	ام - اب — اخت - اخ	زوجة — زوجة
	اخ — اخت	بنت — ابن	زوجة
	ابن — بنت	بنت — ابن	زوجة

ففي النهر الاول الي اليمين الرجل طالب الزواج بواحدة من النسوة اللاتي الى اليسار وفي النهر الثاني أقاربه الستة وفي الثالث أقارب الاقارب وفي

الرابع نساء الذكور حيث اليهن يرجع التحريم والمربع الاول في النهر الثالث  
يخدم على النهر الثاني كذلك المربع الثاني من النهر الثالث يخدم المربع الذي  
أمامه في النهر الثاني

### المأخذ الثالث

حرمة الرجل على القريين للنهي عن المرأة وبنتها في الآية الحادية عشرة  
في الاصول والقروع والاجنحة كالمرأة وأباها أو أمها أو أخاها أو أختها أو  
ابنها أو بنتها . والحرمة على الذكور محلها نسائهم . وحرمة النسوة اللاتي  
ذكرناهن في المأخذ الاول أعني امرأة الاب وامرأة الاخ وامرأة الابن كما  
تجىء من جهة أزواجهن تجىء أيضاً من هنا تبعاً لحرمة القريين على الذات  
كذلك الضرائر فضرة الام وضرة الاخت وضرة البنت محرم لان الرجل  
وأمه أو أخته أو بنته قريبان فيحرمان على الذات الواحدة وهي الضرة وتحريم  
المرأة على المرأة يرجع الى زوجها فإذا أخذ الرجل ضرة أمه حرمت هذه عليها  
أى على زوجها كذلك ضرة الاخت أو البنت ومعنى ذلك ان العقد الاول  
يتأثر بطلان الثاني فالاول كان حلاً وجاء الثاني وهو زواج الرجل بضرة أمه  
أو بنته أو أخته حرمة تبعاً لحرمة وسواء أ كان العقد الثاني عن جهالة أم علم  
فالحكم واحد غير ان ذرية العقد الاول قبل الثاني حلال . كذلك اذا أخذ  
الرجل امرأة واخذ ابنه قريية لها شرعاً حرمت الأولى حالاً تبعاً لهذه وما  
يجىء من الذرية بعداً حرام وهكذا الشأن في سائر المحارم (١) ولهذا المأخذ

(١) تأثر راء شديداً وقاسياً بل اراه لامعنى ولا وجه له كما مهدت في المقدمة فانه  
لا تلازم بين المقدين مادامت أسبقية الاول معروفة فهو يبقى بحلته والثاني لحرمة  
أب النظر الى الاول يطل والا فاذن العقد الاول أو ما ذنب ذريته بعد العقد الثاني  
ولا سيما اذا جهه الزوجان وكيف يجوز تعريض العقود للحلال الى البطلان بفعل



ثلاثة جداول الاول حرمة الرجل على زوجية اقاربه والثاني حرمة على اقارب زوجيته والثالث على اقارب زوجية زوجيته

الجدول الثاني			
حرمة الرجل على اقارب زوجيته			
الرجل	زوجته	اب	زوجة
		اخ	زوجة
		ابن	زوجة
		وامها	
		واختها	
		وبنتها	

الجدول الاول			
حرمة الرجل على زوجية اقاربه			
الرجل	اب	زوجة	
	ام	زوج	زوجة
	اخ	زوجة	
	اخت	زوج	زوجة
	ابن	زوجة	
	بنت	زوج	زوجة

#### المأخذ الرابع

حرمة الرجل على الذات وقرب  
قريبه كالمرأة وبنت بنتها أو بنت  
أختها أو ابن ابنها أو أبا أبيها أو أم  
أمها أو بنت أخيها وبالجملة أي ذات

الجدول الثالث			
حرمة الرجل على اقارب زوجية زوجيته			
الرجل	زوجته	زوج	ام
		زوج	اخت
		زوج	بنت

اجنبي قد يكون عامداً لا بطل العقد الاول ؟ : واعلم على كل حال ان تأثر العقد الاول  
بالتأني مناطه مع ذلك في رأي المستفيين لا مجرد حصوله بل تمامه بالدخول فالحطبة أو  
الهدد وحتى التبريك العائلي لا تأثير له وحده لا عقلاً ولا شرعاً أيضاً اذ لا فعل فوالحال  
هذه يفرق بين المتعاقدين في العقد الحادث ضرورة كونه باطلاً لذاته بالنظر الى  
الاول دون ان يتأثر هذا ولست أرى كما قدمت ان يتأثر الاول على كل حال فالاحلال  
حلال والحرام حرام (٦)

وقريب قريبه في الاصول والفروع والاجنحة . والذكور مرجهم نساؤهم ذلك لنهيه عن المرأة وبنت ابنها أو بنت بنتها في الآية الحادية عشرة فضلاً عن الاستدلال بامرأة الم فإن الرجل وعمه ذات وقريب قريبه والم مرجحه امرأته فهما يحزمان على الذات الواحدة أعني تلك المرأة وقد مرّ تحریمها في المأخذ الثاني . وللمأخذ الرابع هذا ثلاثة جداول الاول حرمة الرجل على

﴿ الجدول الاول للمأخذ الرابع هذا ﴾				
حرمة الرجل على زوجة اقارب اقاربه				
الرجل	اب	اب - اخ أم - اخت	زوجة زوج	زوجة
	ام	اب - اخ ام - اخت	زوجة زوج	زوجة
	اخ	ابن بنت	زوجة زوج	زوجة
	اخت	ابن بنت	زوجة زوج	زوجة
	ابن	ابن بنت	زوجة زوج	زوجة
	بنت	ابن بنت	زوجة زوج	زوجة

زوجية أقارب أقاربه والثاني على أقارب أقارب زوجيته والثالث على أقارب أقارب زوجية زوجيته وقد مر بنا الجدول الاول

﴿ الجدول الثاني ﴾				
حرمة الرجل على اقارب اقارب زوجيته				
الرجل	زوجته	اب	اب	زوجة
		اب	ام	زوجة
		ام	اب	زوجة
		ام	ام	
	زوجته	اب	اخ	زوجة
		اب	اخت	
		ام	اخ	زوجة
		ام	اخت	
		اخ	ابن	زوجة
		اخ	بنت	
		اخت	ابن	زوجة
		اخت	بنت	
		ابن	ابن	زوجة
		ابن	بنت	
		بنت	ابن	زوجة
		بنت	بنت	

المأخذ الخامس

حرمة القريين على

القريين للنهي عن بنت امرأة

الاب في الآية الخامسة فان

الرجل وابنه قريان والمرأة

وبنتها قريان. كذلك الاخوان

لاختين أو للام وبنتها أو

الاختان لرجل وابنه وبالجملة

كل قريين على قريين في

الاصول والفروع والاجنحة

﴿ الجدل الثالث ﴾

حرمة الرجل على اقارب اقارب زوجية زوجيته

الرجل	زوجته	زوج	اب	ام
		زوج	ام	ام
		زوج	اخ	بنت
		زوج	اخت	بنت
		زوج	ابن	بنت
		زوج	بنت	بنت
		زوج	اب	اخت
		زوج	ام	اخت

ومن هذا المأخذ يحرم الاخوان مجازاً على الذات الواحدة لانهما قريان على قريين وحرمة الرجل على الرجل عليها امرأته لان بنت الزوجة سميت في الكتاب أختاً وهي ليست كذلك فتطرد كلياً فان استطادها ممنوع كما أسلفنا ولذا فالخت أختي المجازة حلال ما لم تحرم من طريق آخر. كما سترى فقد التيسر على بعضهم فهم عبارة صاحب الشجرة وهي « ثم لو استطردنا الاسم الشرعي حرمت أخت الاخت المجازة حالة كونها حلالاً لانها مثلها فتحرم ما لم يحىء التحريم من طريق آخر واذن فلاخوان مجازاً لا يحرم ان على الذات الواحدة ولا على أخوين مثلها من باب أولى والا فلي من يقول بغير ذلك ان يأتي بالدليل من غير هذا المقام » فتوهم ذلك البعض ان الرجل يقول بحليتها دائماً ولم يلتفتوا الى ما في عبارته من الاحتراز وهو

احتمال كونها محرم من جهة أخرى وبالجملة فقد ابهم عليهم الامر حتى اضطرت ان آتى لهم على ايضاحه فهو ان الاخت المجازية تارة تحرم وتارة تحل كذلك الاخوان مجازاً على القريين أو على أخوين مجازاً مثلها تارة يجرمان وتارة يحلان فمثلاً ابراهيم تزوج رحيل وله من غيرها ولد اسمه محلون وهي أيضاً لها بنت اسمها استر من رجل آخر اسمه يعقوب ولهذا من امرأة أخرى بنت اسمها ديناه وعلى هذا فاستر أخت ديناه مجازاً ومحلون أخو استر مجازاً أيضاً واذا ذلك فديناه أخت أخت محلون مجازاً ولا شك إنها محرم عليه لانه اذا أخذها حرمت رحيل على يعقوب فان يعقوب وديناه قريبان و ابراهيم ومحلون قريبان كذلك والقريبان على القريين محرم وظاهر ان حرمة يعقوب على ابراهيم ترجع الى امرأته وهي رحيل واذن فلا تحل ديناه لمحلون . قول ولاستر ايضاً أخت أخرى مجازية كذلك من طريق آخر فهي غير محرم على محلون وبيان ذلك ان والد استر وهو داود مثلاً متزوج غير رحيل باخرى اسمها ساره ولها بنت اسمها هاجر فهي أخت استر مجازاً وهذه أخت محلون مجازاً ايضاً فلا ما يمنع أبداً من ان يتزوج محلون بهاجر المذكورة ولو ان سارة وهاجر قريسان ومحلون و ابراهيم قريبان ولكن اذا تزوج محلون بهاجر فابراهيم لا يجوز له أخذ ساره أمها والى هنا يقف التحريم ولا يطرد . وأما الاخوان مجازاً على القريين فمثلاً لابراهيم ايضاً زوجة أخرى اسمها حسناء ولها ولد اسمه سليمان فهو ومحلون أخوان مجازاً ومحلون واستر اخوان مجازاً ايضاً ولاستر هذه أخت من أبيها داود اسمها تمار فهي حل لمحلون أما استر لسليمان فحرم لانها وأمها رحيل قريبان وحسناء وسليمان ابنا قريبان كذلك فاذا أخذها حرمت رحيل على حسناء أى على زوجها ابراهيم ولكن اذا تزوج

سليمان بهاجر وعملون بساره أما فلا أدنى أثر للتحريم هنا . أما حرمة الاخوين  
فجازا على الاختين مجازا أيضا فمثل استر وديناه وعملون وسليمان فزواج عملون  
بديناه وسليمان باستر لا يحل كما أسلفنا تبعا لحرمه القريين على القريين وكون  
تحريم المرأة على المرأة مرجعه زوجها وذلك لان ابراهيم زوج حسناء تزوج  
برخيل امرأة يعقوب ومن ثم صارت ديناه أختا لأخت عملون مجازا واستر

الجدول الاول لما أخذ الخامس هذا					
حرمة الرجل على اقارب زوجية اقاربه					
الرجل	أب	زوجة	أب - أخ - ابن	أم - أخت - بنت	زوجة
	أم	زوج	أب - أخ - ابن	أم - أخت - بنت	زوجة
	أخ	زوجة	أب - أخ - ابن	أم - أخت - بنت	زوجة
	أخت	زوج	أب - أخ - ابن	أم - أخت - بنت	زوجة
	ابن	زوجة	أب - أخ - ابن	أم - أخت - بنت	زوجة
	بنت	زوج	أب - أخ - ابن	أم - أخت - بنت	زوجة

أختاً لآخي سليمان مجازاً أيضاً حسباً يَدُنَا . فانكار العلامة صاحب الشجرة التحريم وطلبه الدليل عليه مبنى على انه لا يجي من جهة التسمية الشرعية كما ذهب المركبون وانما من طريق أخرى هي طريق القرابة . وحاصل هذا المأخذ حرمة الرجل على أقارب زوجية أقاربه . وأقارب زوجية زوجية أقاربه وأقارب زوجية أقارب زوجيته كما هي الثلاثة جداول وقد مرّ أولها

﴿ الجدول الثاني ﴾				
حرمة الرجل على أقارب زوجية زوجية أقاربه				
الرجل	أب	زوجة	زوج	أمه وأخته وبنه
	أم	زوج	زوجة	أما وأختها وبنها
	أخ	زوجة	زوج	أمه وأخته وبنه
	أخت	زوج	زوجة	أما وأختها وبنها
	ابن	زوجة	زوج	أمه وأخته وبنه
	بنت	زوج	زوجة	أما وأختها وبنها

﴿ الجدول الثالث ﴾					
حرمة الرجل على اقارب زوجته اقارب زوجته					
الرجل	زوجه	أب	زوجة	أم	أخت بنت
		أم	زوج	أم	أخت بنت
		أخ	زوجة	أم	أخت بنت
		أخت	زوج	أم	أخت بنت
		ابن	زوجة	أم	أخت بنت
		بنت	زوج	أم	أخت بنت

### المأخذ السادس

حرمة القريين على الذات وقريب قريه في الاصول والفروع دون الاجنحة أعني الاصل والفرع فقط في الذات وقريب قريه أما في القريين فالجناح أيضاً.. وهذا المأخذ هو للعلامة يشوعاه ومبناه عدم ذكر القرابة في اخوة الأب في الآية الثامنة مع ذكرها في أخوات الأب والأم في الآيتين



السادسة والسابعة فن ذلك استتبع انه اطلاق للجواز مع الحقيقة في اخوة الاب وعلى هذا فأخو الاب مجازاً وأمه قريبان والرجل وأخا أبيه ذات وقريب قريبه وقد سبق لابي أبيه ان تزوج بأمه المذكورة ومعلوم ان بنت الزوجة أو زوجة ابنها محرم كما مرّ علينا في شرح الآية الثامنة فسواء أكان أخو الاب صحيحاً لآبويه أم لا أحدهما أو مجازياً محضاً وليست الطائفة في التحريم هذه المجازية وانما هي الاطلاق في النص وعدم ذكره القرابة مع ذكره اياها في غير هذا المقام فضلاً عن تسمية الكتاب قريب القريب قريباً كبرت الابن وبنت البنت في الآية الحادية عشرة . وعلى هذا فالذات وقريب قريبه بمنزلة القريين وأسلفنا ان القريين على القريين محرم وبالجمله فالقريان على الذات وقريب قريبه محرم في الاصول والقروع دون الاجنحة لخروج هذه بقوله ولكن لا بناء أعمالهن زوجات كما سلف ذكر ذلك

فن هذا المأخذ يحرم الرجل على أقارب زوجية أقارب أقاربه ومرجع الذكور نسائهم . وعلى أقارب زوجية زوجية أقارب أقاربه . وعلى أقارب أقارب زوجية أقاربه . وعلى أقارب أقارب زوجية زوجية . وعلى أقارب زوجية زوجية كما ترى في الجداول الستة الآتية (١)

(١) كل تحريم مرتب على مجازية الاخوة في هذا المأخذ هو في اعتقادي وقوة النظر العلمي تحريم باطل لبطلان أساسه كما بينا هذا عند الكلام على الآية الثامنة بذيل صحيفة ٣٥٢٦ فان الحقيقة كما قلنا هي الاصل وهي غنية بذاتها لا تحتاج الى المزيد واذا زيد عليها فاما تكون الزيادة اشباعاً للبيان أو توكيداً فعدم ذكر القرابة في موضع مع ذكرها في آخر لا يدل على قصد المجاز ايضاً ولا سيما اذا تجرد الموضوع من كل قرينة

﴿ الجدول الاول ﴾						
حرمة الرجل على اقارب زوجية اقارب اقاربه						
الرجل	أب	أب	زوجة	أب - أخ	زوجة	أبها وأختها وبناتها
		أم	زوج	ابن		وأمه وأخته وبنته
	أم	أب	زوجة	أب - أخ	زوجة	أبها وأختها وبناتها
		أم	زوج	ابن		وأمه وأخته وبنته
	أخ					
	أخت					
	ابن	ابن	زوجة	أب - أخ	زوجة	أبها وأختها وبناتها
		بنت	زوج	ابن		وأمه وأخته وبنته
	بنت	ابن	زوجة	أب - أخ	زوجة	أبها وأختها وبناتها
		بنت	زوج	ابن		وأمه وأخته وبنته

أو دلالة ذاتية على ارادة اشراك المجاز كما هي الحال في الاخوة والعمومة أعني امرأة الاخ وامرأة العم مبنى هذا المأخذ فانه لا ما يدل أبداً هناك على قصد المجازية مع الحقيقة والا كنا كأننا عاكسون للامور وجاعلون الحقيقة مفترقة دائماً الى معزز وانه اذا خلا المقام من التمييز شمل المجاز وهو شطط وخروج عن كليات علم الاصول فضلاً عن المقول وهو أساسه ويؤكد ذلك خلو بعض المحارم من ذكر القرابة كالأية الرابعة ازاء الحادية عشرة فان القرابة مذكورة في هذه دون الآية الرابعة فهل نقول انها مجازية أيضاً حالة كونها حقيقية محضة تبعاً للاصل وهو ما لا بد من السير عليه حتى بالبداية بلا تأمل ما لم تردنا عنه التريفة وما معنى التأثر بعدم ذكر القرابة وما هو

الجدول الثاني				
حرمة الرجل على أقارب زوجية أمأرب أمأربه				
الرجل	أب	أب	زوجة	زوج
		أم	زوجة	أم وأخته وبنته
	أم	أب	زوجة	أم وأخته وبنته
		أم	زوجة	أم وأختها وبنتها
	أخ			
	أخت			
	ابن	ابن	زوجة	أم وأخته وبنته
		بنت	زوجة	أم وأختها وبنتها
	بنت	ابن	زوجة	أم وأخته وبنته
		بنت	زوجة	أم وأختها وبنتها

بالموضع الوحيد أما كون الكتاب سمي قرب القريب قريباً فلا يصح ان يبنى عليه هنا حكم لان الحقيقة أحق بالانواع فهي يقين بقوة الاصل واليقين لا يؤثر عليه غيره أو لا يزول بالشك فاري بكل اعتقاد واطمئنان عقلاً وعلماً ان كل محرم مرتب على مجازية الاخوة في الآيتين الثامنة والعاشره هو تحريم باطل لبطلان أساسه كما أوضحنا ولا سيما لانه رأى فردي لم يقل به الآخرون بل خالفوه

المجدول الثالث					
حرمة الرجل على أقارب أزواج أقاربه					
الرجل	أب	زوجة	أب	أب	زوجة
			أب	أم	زوجة
			أم	أم	زوجة
			ابن	ابن	زوجة
			ابن	بنت	زوجة
			بنت	ابن	زوجة
			بنت	بنت	زوجة
الرجل	أم	زوج	أب	أب	زوجة
			أب	أم	زوجة
			أم	أم	زوجة
			ابن	ابن	زوجة
			ابن	بنت	زوجة
			بنت	ابن	زوجة
			بنت	بنت	زوجة

﴿تابع الجدول الثالث﴾					
حرمة الرجل على اقارب اقارب زوجية أقاربه					
الرجل	أخ	زوجة	أب أب أم أم ابن ابن بنت بنت	أب أب أم أم ابن ابن بنت بنت	زوجة زوجة زوجة زوجة
الرجل	اخت	زوج	أب أب أم أم ابن ابن بنت بنت	أب أب أم أم ابن ابن بنت بنت	زوجة زوجة زوجة زوجة

﴿تابع الجدول الثالث﴾					
حرمة الرجل على أقارب أقارب زوجية أقاربه					
الرجل	ابن	زوجة	أب	أب	زوجة
			أب	أم	
			أم	أب	زوجة
			أم	أم	
			ابن	ابن	زوجة
			ابن	بنت	
			بنت	ابن	زوجة
			بنت	بنت	
الرجل	بنت	زوج	أب	أب	زوجة
			أب	أم	
			أم	أب	زوجة
			أم	أم	
			ابن	ابن	زوجة
			ابن	بنت	
			بنت	ابن	زوجة
			بنت	بنت	

## ﴿ الجدول الرابع ﴾

حرمة الرجل على اقارب اقارب زوجية زوجية اقاربه

الرجل	أب	زوجة	زوج	أب أم ابن بنت	أم أم بنت بنت
أم	زوجة	زوج	زوجة	أب أم ابن بنت	أم أم بنت بنت
أخ	زوجة	زوج	زوج	أب أم ابن بنت	أم أم بنت بنت
أخت	زوج	زوجة	زوجة	أب أم ابن بنت	أم أم بنت بنت

﴿تابع الجدول الرابع﴾

حرمة الرجل على أقارب أقارب زوجية زوجية أقاربه

الرجل	ابن	زوجة	زوج	أب	أم
	بنت	زوج	زوجة	ابن	بنت
				أب	أم
				أم	بنت
				ابن	بنت

﴿الجدول الخامس﴾

حرمة الرجل على أقارب أقارب زوجية زوجية

الرجل	زوجته	اب	زوجة	أب	أم
				ابن	بنت
				أب	أم
				أم	بنت
				ابن	بنت



﴿ تابع الجدول الخامس ﴾					
حرمة الرجل على أقارب اقارب زوجية أقارب زوجيته					
الرجل	زوجته	اخ	زوجة	اب	ام
				ابن	ام
				بنت	بنت
		اخت	زوج	اب	ام
				ابن	ام
				بنت	بنت
		ابن	زوجة	اب	ام
				ابن	ام
				بنت	بنت
		بنت	زوج	اب	ام
				ابن	ام
				بنت	بنت

﴿ الجدول السادس ﴾					
حرمة الرجل على أقارب زوجية أقارب زوجية					
الرجل	زوجته	أب	أب	زوجة	أم وأختها وبنتها
		أب	أم	زوج	أم وأخته وبنته
		أم	أب	زوجة	أم وأختها وبنتها
		أم	أم	زوج	أم وأخته وبنته
		ابن	ابن	زوجة	أم وأختها وبنتها
		ابن	بنت	زوج	أم وأخته وبنته
		بنت	ابن	زوجة	أم وأختها وبنتها
		بنت	بنت	زوج	أم وأخته وبنته

واعلم أن ما احتوته هذه الجداول جميعها من المحارم إنما هو إلى الدرجة الثانية أي قريب القريب لا أكثر تمشياً مع الكتاب حيث لم يزد على هذا وما فوق ذلك علوًّا أو نزولاً فتروك إليك ومرجعه « أمك هي » كما سبق الإيضاح وذلك في الأصول والفروع فإن أصل الأصل كالأصل فصاعداً وفرع الفرع كالفرع فانزالاً فكل ما يحرم على ما يحرم على أصلي من أقارب الزوجية وما يلحق بها يحرم على نظيره من أصل أصلي كذلك ما يحرم على من فرعي يحرم على نظيره من فرعي إلا في الاجتهاد نزولاً غير زوجية قريب القريب <sup>(١)</sup> وعلى هذا أيضاً فكل الذين يحرمون على يحرمون على أصل

(١) كأمراة العم والخال فلتها محرم كما هو معلوم

أصله فما فوق كذلك فرعي وفرع فرعي فنازلاً يحرم على من هم يحرمون على  
 الآ في الاجنحة حيث لا حرمة فيها نزولاً كما تقدم فبنت أخي أو بنت اختي  
 محرم على ولكنها لا بنى حلال وهكذا فنازلاً والمرجع قوله وكن لا بناء  
 اعمامهن زوجات كما تكرر ذكر هذا وقد يتسلسل التحريم نزولاً في الاجنحة  
 في الذوات وقريب قريبه على الشخص الواحد فلا فرق بين الرجل وابن اخيه  
 أو ابن ابن اخيه فنازلاً<sup>(٢)</sup> وكما تحرم العمة والخالة محرم عمة وخالة الأب  
 فأبي الأب وهكذا وبالجملة فالحرمة علواً ونزولاً حكمها ووضعها واحد أما  
 في الاجنحة ففي البعض دون البعض كما اوضحنا وهو موضع يجب التنبيه له  
 فان الخطأ فيه كبير الوقوع واعلم ان ما لا تجده في تلك الجداول مما تبحث  
 عنه من المحارم يكون حلالاً فانها جامعة مانعة كما اوضحنا ويحسن أولاً ان  
 تصور ما تريد البحث عنه ثم تقابل بينه وبين رؤس الجداول الستة من الاجمال  
 لمعرفة ما اذا كان داخلها فاذا كان كذلك فابحث عنه ايضاً في قلب الجدول  
 للتحقق من صحة مآرايت في عنوانه لتوفق بين النظيرين وتجمع بين الدليلين  
 فانها افضل من الواحد لا انك تسكلف النظر كما يفعل اهل زمننا هذا فلما  
 لا يجدون في زعمهم يقولون حلال حلال وهم مخطئون

## كيف يبحث في الجداول

صور ما تريد ان تبحث عنه من المحارم صورته كما ترى في رؤس الجداول

(٢) كأمراة ابن اخي أو ابن ابنة فانها محرم على وهكذا فنازلاً ولعله كان الاولى  
 ان يقول ان لا فرق بين الرجل وفرع الاخوة أو فرع فرعها لتدخل الاناث كبنات  
 الاخوة وبنت بنتها وبنت الابنة وبنت بنتها وابن الابنة وابن ابنة أعني امرأته  
 وهكذا فنازلاً

ثم قابل بينه وبينها فإذا عثرت عليه في أحدهما علمت أنه محرم فهب مثلاً أن المسئلة هي هل يجوز للرجل أن يتزوج بنت زوج امرأة أخيه فالصورة هي حرمة الرجل على أقارب زوجية زوجية أقاربه وبالبحث عنها في رؤس الجداول نجدها في الجدول الثاني للمأخذ الخامس ثم يبحثنا عنها في قلب الجدول المذكور نجدها في المربع الثالث طويلاً<sup>(١)</sup> ومرجع هذا التحريم هو القريبات على القريين وكون تحريم الرجل على الرجل محله امرأته فإن الرجل وأخاه قريبان والبنات وأباها قريبان فإذا تزوج الرجل بالبنات حرم الأخ على أباها أي على امرأته ولذا فلا يجوز للرجل أخذ بنت زوج امرأة أخيه. أو أن المسئلة هي هل للرجل أن يأخذ بنت زوج أم امرأته فصورتها هي حرمة الرجل على أقارب زوجية أقارب زوجية زوجية فهي في الجدول الثالث للمأخذ الخامس المتقدم ذكره وبالبحث عنها نجدها في المربع الثاني منه ومرجع التحريم القريبان على القريين كذلك وكون تحريم المرأة على المرأة يرجع إلى زوجها أو أن المسئلة هي هل له الزوج بامرأة زوج بنت زوجة أبيه فصورتها هي حرمة الرجل على زوجية زوجية أقارب زوجية أقاربه وبالبحث عنها في رؤس جميع الجداول فلا نجدها فهي إذن حلال. أو أن المسئلة هي امرأة أخي امرأة أخي الزوجة فالصورة هي حرمة الرجل على زوجية أقارب زوجية أقارب زوجية وبالبحث عنها في رؤس جميع الجداول فلا نجدها كذلك فهي حلال أيضاً وقد اشتبه فيها العلامة هارون صاحب المباحث واستفتى عنها العلامة

(١) يعني من التهر الأخير جهة اليسار من فوق وهكذا كل مسألة فالبحث عنها يكون في التهر الأخير من الجداول جهة اليمين من فوق حتى إذا وجدت الشخص الذي تبحث عنه انجذبت أمامه جهة اليمين

سليمان الرئيس فافتي بالخليفة كما هو الواقع . اوهب ان المسئلة هي بنت امرأة  
أبي أبي الزوجة فالصورة هي حرمة الرجل على أقارب زوجية أقارب أقارب  
زوجيته فهي في الجدول السادس للمأخذ السادس وبالبحت عنها نجدها في  
المربع الاول ومرجع التحريم كون الانسان وقريب قريه محرماً على القريين  
في الاصول والفروع وكون تحريم المرأة على المرأة يرجع الى زوجها فان  
البنت وأما قريبان وامرأة الرجل وأبا أبيها ذات وقريب قريه فهم يحرمون  
على المرأة وبنتها وتحريم المرأة على البنت يؤل الى زوجها وهو ذلك الرجل  
أو ان المسئلة هي بنت زوج امرأة الاب فالصورة هي حرمة الرجل على  
أقارب زوجية زوجية أقاربه فهي في الجدول الثاني للمأخذ الخامس وبالبحت  
عنها نجدها في المربع الاول فان البنت المذكورة هي اخت أخته مجازاً  
وتحريمها مرجعه كون الزوج وبنته قريين والرجل وابنه قريين كذلك وكون  
تحريم الرجل على الرجل يؤل الى امرأته

ومما ينبني لك معرفته والتنبيه له ان العقد أعنى القنوان لا ينفذ في المحارم  
فلا يحتاج الى الطلاق عدا المرأة على المرأة وكون تحريمها يرجع الى زوجها وعدا  
المأخذ السادس ايضاً برمته فان الطلاق في هاتين الحالتين لازم ضرورة  
كونهما محل خلاف بين المحققين وانما ذكرنا هذا هنا لزيادة التنبيه له ولو انه  
مر علينا

## حكمة الخليفة والزواج

ان حكمته تعالى من الخليفة هي ان تفيض معرفته في الدنيا وان يملأ  
جلاله السموات العلى . واذا كان جلالة ملء العالم العلوى بالملائكة المظهرين

حول عرشه الى الازل قبيض معرفته في العالم الادنى انما يكون عن طريق العقل يرتبط بالمادة مادة هذا الوجود ولو انه لا دوام لصورته كالدوام الذي في الملا والسبب معلوم فهو ما كان من أمر أبي البشر وعصيانته كما هو وارد في سفر التكوين لهذا فرّق الله سبحانه وتعالى بين فوق بقاء وتحت فناء مع ثبات أصل الجرثومة ومن أجل ذلك منّ علينا عزّاً وعلا فارشدنا الى كل ما من شأنه حفظ النوع جهد الامكان كما نوهنا بذلك في بعض الوصايا وسنّ لنا طريقة الوجود الدائى فهى ان يكون للرجل امرأة يسكن اليها تحل له وحده وتحرم على سواه فيعرف بها أولاده فيحنو عليهم ويعولهم الى ان يبلغوا أشدهم كقوله «كرحة الاب على البنين» . نعم ان الام تعرف أيضاً الاولاد وتعملهم غير ان الاثنين خير من الواحد والرجل أفضل . يضاف الى ذلك ما على البنين من الاحكام والمعاملة فقد ورد في الكتاب «ان أبناء الصبا لك السهام في يد الجبار» . كذلك ما على الاقارب بينهم وبين بعضهم من التعاون والتآزر وكون المرأة عون الرجل كما ورد «فأصنع له معيلاً» فهذا جميعه يحفظ النوع ولا يبيد

ولما كان عليه الخلق في بدايته من هدية وقوع الذكور على الاناث نزلت الشريعة الالهية ومنعت السفاد وقصت علينا ما كان عليه السلف الصالح من عهد آدم ونوح عليهما السلام من القدوة الحسنة في شرف التأهل وقها لما تقتضيه المدنية ولذا لم ين الكتاب بالتأهل كيف يكون اكتفاءً بذكر تلك القدوة على اننا مع ذلك لم نعدم منه ايماءً والماعاً أما ما قاله اخواننا من ان مجرد وقوع الرجل على المرأة كان يجمع بينه وبينها قبل الشريعة حليلة له فردود يعارضهم فيه السلف الصالح وآباؤنا الاولون

## في العقد على المرأة - أعنى القنوان<sup>(١)</sup>

يملك الرجل المرأة عند اخواننا بواحد من ثلاثة أشياء اما بفضة أو مال  
واما بوثيقة واما بالوقاع بشرط الاشهاد . وقد أخذوا الفضة من قوله « اذا  
أخذ رجل امرأة » ومما ورد من كون الاخذ مطلقاً هو بفضة لقوله « هاهو  
ثمن الغيط خذ مني » فقالوا اذا كان الاخذ بالفضة فاخذ المرأة يكون كذلك  
والوثيقة أخذوها من الطلاق فقالوا اذا ان الطلاق بوثيقة فالزواج كذلك  
والوقاع أخذوه من قوله « اذا أخذ رجل امرأة وتزوجها » بمعنى واقعها فقالوا  
انها بالوقاع تحل له زوجة<sup>(٢)</sup> .

أما علماؤنا فن المتقدمين منهم من قال بخمسة أشياء كالعلامة بنيامين  
الخطبة والاخذ والمهر والمهد والشهود . ومنهم من قال بستة كالعلامة بوشياه  
المهر والشهود والوثيقة والقبول « يثاء »<sup>(٣)</sup> والقنوان والتقدیس . واتفق  
أثرهما العلامة يهوذا فقال بهمز وخطبة ووثيقة وشهود وعهد وقبول . ولكن  
المتأخرين كالعلامة يافت وليثى والبصير ويشوعاه وغيرهم قالوا بثلاثة أشياء  
مهر ووثيقة وقبول وجميعها لازمة معاً . ولا مشاحة في ان الخلاف بينهم انما

(١) القنوان مصدر قني يقنو بمعنى كسب أو امتلاك والكلمة عبرية الاصل لنقطاً  
ومعنى فصدرها قبان وهو هنا بمعنى امتلاك الرجل المرأة بالعقد وما يعطيه اليها أو  
يقدره لها على نفسه من المهر

(٢) المتفق عليه الآن عندهم ثلاثة اركان معاً تسمية المرأة على الرجل تسمية  
شرعية والعقد كتابياً والتبريك العلني الديني « مادة ٥٦ للعلامة حاي شمعون » .  
انظر ايضاً المادة ٣٩٣ من المقارنات والمقابلات لحضرة الفاضل محمد حافظ بك فانها  
تدل على ان الحالة كانت غير ما اتفق عليه اليوم

(٣) « يثاء » عندنا بمعنى القبول كما يجيى لا بمعنى الوقاع كما يتوهم الكثيرون

هو في النتائج دون المقدمات فإن الخطبة « اروس » كناية عن العقد « اسور » والكلمة مقبولة ككلمة كبش فإنها وردت أيضاً كسب والمضى واحد. وبالعقد أعني القنوان تحرم المرأة على كل رجل آخر فالخاطب عاقد شرعاً فلا معنى لعقد الخطبة منفردة . كذلك التقديس فإن معناه تخصيص . كذلك الشهود فهم ركن من العقد . كذلك المهد أعني حنف اليمين فما هو الا لزيادة التوثيق لا انها من أركان العقد ولذا قال العلامة يشوعاه ان ليست مرصدة الزوج الشرعي (١) « يباه » الا كمن حلفت على ان تكون لفلان كما يحلف هو على ان يكون لها بمعنى انه كما لا يؤتم الداخل بمن حالقها تأييم زوجية كذلك الداخل بمرصده شرعاً لا يؤتم فاليمين هي للتشديد كيلا تهون المرأة في نظر الرجل فيطلقها فان من يطلق بلا مسوغ شرعي يحنث في يمينه اذا حلف فهي اذن من باب الاحتراس كمؤجل الصداق لا انها ركن من العقد فاذا عقد الرجل بالثلاثة أشياء المار ذكرها بلا يمين فالعقد تام كما انه اذا حلف ولم يعقد بالاشياء المذكورة فليست امرأة رجل بل هي حل لمن شاءت وخلاصة الامر ان ليست المرأة مقتناة الا بثلاثة أشياء مما المهر والوثيقة والقبول (٢)

(١) مرصدة الزوج الشرعي ارملة لم يعقب زوجها ذرية فيكاف الشرع اخاه بزواجها ما لم يتمم واليوم بطل هذا لزوال الملك وزوال ما كان للاسباط من الارضين وميراثها

(٢) حصص علماءنا اركان العقد وحصرها كما رأيت في ثلاث المهر والوثيقة أي العقد كتابياً والقبول وانا ايضاً ارى ان التخصيص والحصر ينبغي ان يكون في ثلاث ولكن بشكل آخر هو احوال العلانية الشرعية المعروفة بالسبع بركات محل القبول فيكون الوضع هكذا مهر وعقد كتابي وعلانية شرعية وذلك لان القبول شيء من



## في المهر

انقسم علماء اسرائيل في المهر فلكخواننا يقولون انه كناية عما يضيفه الرجل على جلة ما في المقدم مما يعرف عندنا نحن بمؤجل الصداق وانه هو

ذات العقد اعني انه نصف ركنيه اللذين هما الايجاب والقبول كسكل عقد آخر من عقود المعاملات فهو لا يقال له عقد شرعاً او قانوناً الا اذا كان بقبول ورضى والا فلا يعد عقداً اذا لانعقاد كناية عن بناء شيء على شيء آخر وهو الايجاب على القبول فدام القبول غير حاصل فلا عقد . نعم ان للقبول عندنا بعض اعتبارات يجب مراعاتها بنوع خاص كاشتراط البلوغ في القاصر والقاصرة ايضاً اذا كانت يتيمة من الاب وكاشتراط رضى ابى البالغة كذلك كما سيجيء ولكن كل هذا يرجع على كل حال الى المقدم ذاته والى ما اذا كان بعد شرعاً معقوداً أو لا وينفذ أو ينقض فان للقاصرة اليتيمة نقضه قبيل بلوغها كما سترى ولا يقال انى بذلك حذف ركناً من الاركان فما هو يحذف ولكن رده الى متبوعه وهو العقد والشرع بين يدينا متبعاً معلوماً . واما السبع بركات فولوا انها كما قالوا وكما سترى ليست من اركان الزواج في ذاتها غير انها مع ذلك لازمة ومطلوبة ومشرطة ايضاً فضلاً عن كونها متبعة معمولاً بها لا يفت منها عقد من العقود وذلك لوجهين الاول وجوب توفر العلانية والجمع من عشرة رجال على الأقل اقتداء بالسلف الصالح كما سترى والثاني لان من يدخل بامرأته قبل ذلك يعدّ معيباً « بغوم » فضلاً عما للبركات من التحدث بنعم الله عز وعلا ومن التيمن والتفاؤل والتأثر بذكرى اورشليم اسفاً ورجاءً وغير ذلك من المزايا علاوة على ما لها من ضمان اشراف السلطة الشرعية دائماً على كل عقد محافظة على الدين وصيانة من المحارم أو الموانع الشرعية بوجه عام فلهاذا جميعه اذا سنت في يوم من الايام لائحة شرعية نفهم مالنا من الاحكام وجب ان يراعى فيها ما يلزم مراعاته من التحوير في وضع اركان المقدم فيكون هكذا مهر وعقد كتابي وعلانية شرعية حسبنا بيننا ولا ضرورة لهذا التغير في الالفاظ العبرية في الوثائق « كتوبه » تحاشياً من ان يقال اننا غيرنا وبدلنا ومحافظة على القديم العبري ولو أن ما شيربه من التحوير هو غاية من الصواب

المنوء عنه بقوله « يزن لها فضة كهر البكارى » ولكنهم رجعوا في القضية كما رأيت الى الوجهة التي مرت بنا وقالوا ان للرجل ان يعقد ياراة أو بما يوازيها أمّا علماؤنا فقالوا ان مانص عليه الكتاب من المهر هو ما تقنى به المرأة ويعرف عندنا نحن بالمقدم ولا يجوز اغفال ذكره في العقد وعمله من الكتاب قوله « يهرنها له زوجة » وفسر علماؤنا أيضاً كلمة المهر بمعناه الآخر اللغوى وهو الربط كما انهم استنبطوا المؤجل من قوله « وتسرح مجاناً بلا فضة » ومن رأيهم ان المهر بقسميه كان متبعاً قبل التوراة وجاءت أيده وعللوا المقدم بانه مقابل الملك والمؤجل بانه للاحتراس من أن تهون المرأة في عين الرجل فيطلقها فضلاً عن انه يكون لها ذخراً اذا طلقت أو تزلت واذا كان المهر بجملته معروفاً معياره قبل الكتاب فهو لم ينص عليه وانما ذكره اجمالاً واستخرج بعض اخواننا معياره من قوله « كهر البكارى » فحسبوا كاف التشبيه بمشرين واداة التعريف وهي الماء بخمسة فقالوا خمسة وعشرون فضة جعلوها مهر البكارى وزعموا ان ذيك الحرفين ما جاء الالمنى وهو استدلال صياني. ومنهم من قال ان ليس المهر من الكتاب وبالجملة تضاربوا حتى ان بعضهم يذكروا في العقود انه مهر البكاراة واذن فهو المقدم وبعضهم علله بانه كيلا تهون المرأة في نظر الرجل وأخيراً اضطروا الى التسليم بالمقدم فانه عندنا قسمان مقدم ومؤجل الاول مقابل الملك والثاني لتشديد الطلاق واختلف العلماء في معياره فذهبوا الى رجوع اليه في قوله بشأن المقتنبة « فبعطي لابی الفتاة خمسين فضة » قالوا فلولاً ان له معياراً ما كان أهوله « كهر البكارى » معنى فان القياس انما يكون بالمقيس عليه . ومنهم من قال ان لا معيار له فلا يتأنى ان يكون مهر الوضيعة كهر ذات الحسب واستدلوا بقول سيدنا داود عليه السلام

لشأؤل الملك « وانا رث صملوك » وجواب الملك له « انما يريد الملك مائة رأس من الفلسطينيين لا انه يريد مہراً » وليس معنى هذا اتفاء المهر وهو ما لا يصح وانما المعنى هو ان الطلب مقابل المهر . وقال صاحب الشجرة ان للمهر معياراً وبحسب درجة المتعاقدين وتراضيهما يقبل الزيادة أما النزول عنه فلا يصح وما قول الكتاب كهر البكارى الا كناية عن عدم جواز الخط منه وعندي ان لا معيار له الا من طريق العرف ومنزلة المتعاقدين ولهذا لم تضع له التوراة حداً . كذلك قال صاحب المختار وليقي . ومن رأى صاحب المختار ان من عقد باقل من الحسين كان عقده باطلاً لا يحتاج الى الطلاق وأرى انه يجب على القائمين بالامر ان يقتنوا الرجل بالمهر اللائق بحسب عرف البلد والا امتنعوا من ان يعقدوا له ولكن من عقد بشاهدين وكان المهر ولو بارة أو ما يوازي فالعقد صحيح ولعل صاحب الشجرة من هذا الرأى أيضاً

والخلاصة ان يكون العقد بما هو المتداول في البلدة من المسكوكات أو بما يوازي وانما على القائمين بالامر جعل العقد بالمهر المناسب وهو ما ينوه عنه في العقد بقوله « والمهر الذى قبلته وقدرته لها على نفسى هو مهر بكارتها المنصوص فى الكتاب أعطيه اليها حسبما تطلب » . كذلك عليهم فرض المؤجل اللائق فلا يقدمون له من دونه فقد أوجه العلماء كالمقدم وانما الفرق ولو ان كليهما للزوجة دون أبيها أو أقاربها ان المقدم يعطى اليها ان كانت بالغاً وان كانت قاصراً فالى أبيها ويضيف اليه ما يضيف تجهيزاً لها واذا التزم لها بشئ أثبتته واذا توفيت ورثها وورثتها ويحرم الدخول بها قبل قبضها المهر كما يحرم تجاوزها عنه تقادياً من ان تضع نفسها موضع غير الزوجة الشرعية ولا يرد علينا ما قلته بنات لابان متظلمات من فعله من انه أضعاع عليهن مهورهن

بتسخيره يدينا يعقوب عليه السلام بدل المهر فان قولهن هذا كان تجنباً منهن والا فانه ولا شك اتفق عليهن أكثر من خدمة زوجهن له ونعمة يته في ذلك الوقت تشهد . كذلك لا يرد علينا ما فعله شاول من طلبه المائة رأس بدل المهر فانه ولا شك عوض . كذلك غرم المقرئ على البكارة كذباً وغرم الفاضل ما كان يستفيد منه الاب بل كان يرده الى بنته ويزيد عليه وعلاوة على هذا شدد العلماء أيضاً حتى على من كان يبيع بنته لعموز فاجبوا عليه حفظ المال وتنفع به دونهم ولو ان بعضهم يرى كونه ينتفع ليكون فرق بين الجارية المملوكة والمؤهلة . أما المؤجل فوجوبه عند الطلاق أو الوفاة فيكون للمرأة عوناً وذخراً واذا ماتت فلا كالمقدم يرثه ورثتها خلافاً لآخواتنا فانهم يورثونه وهو خطأ فان العلة في فرضه منع سهولة الطلاق وان يكون لها عوناً عند الترميل فما وجه توريثه

هذا والبعض منا يثبت في العقد المقدم دون المؤجل والبعض العكس والبعض يثبتهما كليهما ثم منهم من لا ينفق على البنت كل المقدم بل يستبقى جانباً منه لنفسه وهي خطة عوجاء فان المهر بمجملته للبنت كما أجمع جمهور العلماء واذا زيد عليه خبياً وكرامة أما كونه يشتر منه فلا ولذا وجب بيان المقدم في العقد مع الجهاز أى ما تدخل به العروس ويعرف بمجملته بكلمة «كاتباه» كذلك المؤجل يحسن بيانه (١) وكما انه يحرم الدخول بالزوجة بلا مقدم فهو بلا المؤجل يحرم كذلك فكلاهما في الوجوب سواء واذا لم يثبت المؤجل في العقد كما يفعل بعضهم فقد يقع الطلاق فيضيع نعم ان بعض العلماء يرى الزام الزوج أو ورثته به مع ذلك بحسب ما يناسب ولكنه اهمال على كل حال

(١) بل يجب كما هو المتبع وكما سيفهم أيضاً من بقي كلام المصنف

يدعو الى الاستهانة بالطلاق خلاف ما يقتضيه الشرع بل انه يكاد يعد من المستحرمات (١)

(١) الامام ملاك وبعض الشافعية لا يرون العقد صحيحاً اذا لم يكن مهر أنظر وجه ٢٤ من شرح الاستاذ الفاضل الشيخ محمد زيد

أقول وقد فرض المهر مقابل حلية المرأة لزوجها وتخصيصها شرعاً له فهو يملكها به ولذلك قيل للعقد عليها « قيان » قيان من قنى يقنو بمعنى كسب أو امتلك كما اسلفنا وهذا يوافق ملة عاينها شرعاً من السيادة فان أساسها المهر وهي طبيعية أيدتها الشريعة لافضلية الرجل على المرأة فاذا كان لا مهر فلا قيان في الحقيقة أي لا مقابل للحلية ولتخصيص وهنا يتزعزع ركن السيادة فولو انها شرعية طبيعية غير انها تتحقق بما يعطيه الرجل من المهر فاذا عكست الآية وقت المرأة الرجل بما هو معروف بالدعوة كان دماً تقويضاً للسيادة أو مناقضاً لها فان الملك يكون للمرأة بما أعطت لا للرجل بما أخذ واذا جاز العقد ولو بيارة من الرجل فهو في اعتقادي تساهل ممن قال بذلك من العلماء حرصاً على العقود من شائبة الفساد فانه لا يخلو عقد من العقود من الخاتم الذهب على الاقل وهو طبعاً يكفى وزيادة قياساً على ذلك التساهل ولكنه يبقى ما يبقى من ان المرأة هي القانية بما تعطيه الى الرجل فهي التي تمهره في الحقيقة كما يبقى ما لذلك من أثر تزعزع سيادته عليها أو تقويضها أو نقضها عليه وأوجب ذلك ان يكون الباب مفتوحاً للرجل ينتظر الثرية أو الاكثر انثاء يرفض القليل ويقبل الكثير أو الاقل ويقبل الاكثر يملق الواحدة وعينه في غيرها يساومها وتساومه وصاحبة المال الاكثر مقدمة الا من عف وزهد وقليل مأمم وقد تنج عن تحول المهر على المرأة ان كسدت سوق التأهل أساس العمران وحسن العفة ومأمن الفساد ووقاه الامراض والمهات ودور المعاصي والمهلكات بوجه عام ذلك لقلة الثريات أو لتفضيل الاكثر انثاء حتى أصبحت معظم العشائر أشبه بمرواح الراهبات وما هن منهن فلا رهينة في شرع موسى عليه السلام قللى السبع بنات يكدن يكن كاهن بالغات ولا من يطرق على الباب يقول خاطب من الخطاب واذا لم تكن العشيعة على شيء من العناية بالثرية والاحتراس خيف على البنات ان تدفع بها الطبيعة الى ما لا تحمد عقباه وليس ما يذكّر في الوثائق من ان المقدم كذا بمهر في الحقيقة فهو لا يعطى وإنما يضاف على

### في الوثيقة

الوثيقة كناية عن العقد يثبت كتابةً ويوقع عليه الشهود المدول بان بنت فلان تزوجت من فلان بمحضرة كبار السن من بني اسرائيل بالشروط المدونة من نفقة وكسوة وغير ذلك مما توجبه الشريعة للسير عليه بينها مما نعتته لنا يد السلف في مصنفاتهم . واذ كان من رأى جمهور العلماء ان المخطوبة تعد زوجة شرعاً فالواجب اثبات الخطبة أيضاً كتابة حتى لا تنقض الا بالطلاق

### في القبول « يثاء »

مهما عقد بالمهر والوثيقة فالقبول لا بد منه أيضاً والا فلا عقد ولا زوجية ولو أرغمها ودخل بها لما ورد بشأن المتنصبة من قوله « وتكون له امرأة ان قبلت » . وقال العلماء كما ان المرأة تعقد برضاها فكذلك الرجل يقعد برضاها لا انه عاقد مرغم دونها كما هو قول اخواننا فان الزام الشرع اياه بها والحال هذه ان شاءت انما هو من باب ملافاة ما وقع منه ولذا منع من طلاقها .

المؤجل فيكون كأنه كله مؤجل اذ لا ميعاد لاداء شيء منه قبل الطلاق أو الوفاة نعم ان الحاضرة اقتضت تفقأت باهظة على الرجل فهو لهذا يعد اذا أمهر ولكن لسكل داء دواء فعلى الرجل أولاً ان يعرف ان المهر عليه شرعاً لا عليها ثانياً ان يعتمد على نفسه قبل ان يعتمد على ما لها ثالثاً ان يقتصد في زخرفه ورياشه حتى لا يضطر الى مهر العروس اياه أو الى كثرة المهر منها رابعاً ان يتذكر عند طلبه المهر أو طمعه في الكثير منه يتذكر الفقيرة البائسة من عشيرته أو جماعته واداً أخذ ما أخذ فاليتق به ان لا تزيع عينه الى غيره فيجعل حماء كما يقال محلبة يستدرها كلما شاء وشاء هواء فاذا لم يدر له اقلب على امراته هدهدها وتوعدها وقاطعها وجافاها ثم اذا استحل ما أخذ فاليتق به أيضاً ان يجعله أمانة لقوام معيشته لا ان يبدده ثم يطعم في غيره والا كان الاصهار كالابناء القسدة أو شرراً منهم أو ضعفاً على ابالة والعياذ بالله

واذ كان لا بد من القبول فهو يقتضى ان يكونا مميزين أى بالثني فان القبول فرع من التمييز وأجمع العلماء كلهم ان قبول الرجل محله بلوغه وان الصغير عقده لنفوق كان لم يكن أما المرأة فاذا بلغت فنهم من قال ان قبولها يتعلق بها وحدها ومنهم من قال بايها دونها ومنهم من قال بهما جميعاً فاذا كانت صغيرة فابوها واثبها فان له ان يملكها الى من يراه كفواً لأزواجها ولا يرد علينا قوله « ندعو الصبية ونسألها » فقد تقدم أيضاً قوله « هاهى ربة أملك خذها وتوكل » وما كان قصد الاستفهام الا وهى مبارحة انشاء ان تقيم أيضاً أياماً أم تنصرف . والقائلون بكون الامر مفوضاً للبالغ وحدها هم اخواننا فقد قرروا ان لا تقيد برضى أبيها بل تعمل كما تشاء ولكن هذا لا يتفق من جهة كون ننور البنت حتى البالغ معلقة شرعاً على رضى الاب وقدم سيدنا يعقوب عليه السلام خدمته من أجل رحيل وكانت راضية ولكن لان أباه لم يكن قبل لم يتم العقد كذلك ما قاله بعضهم من ان الرضى بيد الاب وحده استناداً الى قوله « فاذا أبى أبوها ان زوجها له » فان هذا محله ان يكون شديد التأثير والاستياء مما حصل فجعل له الكتاب الشأن فى الرضى ولا يرد علينا قول كليب « وأعطى له عكساء بنتى امرأة » ولا قول شاول بشأن بنته مراب فقد كانتا قابتين لا مكرهتين واذن فالبالغة لا يصح عقدها الا برضاها ورضى أبيها أيضاً كمتعلق ننورها شرعاً على رضاه ولكنها اذا تزلت أو طلقت استقلت أما الصغيرة فلا تزال فى ولاية أبيها بمجرد زواجها كما يقبل طلاقها للولاية نفسها لانها تزول بالطلاق أو الوفاة كما ذهب اخواننا (١). وحاصل الامر ان البنت اربع حالات اما صغيرة ولها أب أو لا واما بالغ ولها أب أو لا

فالصغيرة ذات الاب أمرها في يده زوجها وقبل طلاقها اذا مات فلا  
تطلق حتى تبلغ لما ورد من ان الطلاق يكون بتسليم وثيقته اليها فوجب ان  
تكون مميزة ولذا فأبوها قبل الطلاق عنها قياساً على ماله من ولاية تزويجها  
ولا يعارض هذا قوله « ان نذر الارملة والمطلقة وكل ما توجيهه على نفسها  
يلزمها » فان محل أحكام نذور المرأة في الكتاب البلوغ

فاذا لم يكن لها أب استظر عليها حتى تبلغ فتزوج ضرورة كونها قاصراً  
لا قبول لها فاذا استقلت في العقد أو عقده لها أقاربها فلقوا كأن لم يكن وتمحل  
لأقارب العاقد كما يحل لقريباتها ومع ذلك فمن المتبع الآن ان يقد لها أقاربها  
اخوتها أو أمها ولو ان العقد معرض للبطلان لانقضاء ولايتهم عليها شرعاً ولانه  
قد لا يميز عند البلوغ ولهذا فمن الواجب والحال هذه تخليف أقاربها الميمن عند  
العقد ان يعملوا على نفاذه بأى وجه من الوجوه لا ان يخلوا به فاذا أجازته وهى  
بالغ فلا حاجة الى عقد جديد فهي معقود عليها من قبل ولكن العلماء أجمعوا  
ان الأليق تسوية عقد مثل هذه اليتيمة الى ما بعد البلوغ . وقد قسم اخواننا  
سنة قبل البلوغ الى قسمين وجعلوا لكل منهما حكماً فقالوا اذا كانت لا  
أكثر من الست سنين فلا يمد لها أباء ولو كانت مميزة أى انها لا تحتاج الى  
الطلاق واذا كانت أكثر من العشر سنين اعتد بابائها واحتاجت الى الطلاق  
ولو لم تكن تميز أما حالها عندنا فلا تحتاج أبداً الى الطلاق وانما قيل بلوغها  
تنبه فاذا لم تجز فهي حل لمن تشاء ولا يحرم العقد الاول شيئاً من القرابة  
مطلقاً (١)

(١) الكلام على عقد الخطبة أو القنوان أى لا على الزواج والا فانه ينفذ ويأخذ  
أحكامه اذا حصل



وأما البالغة ذات الاب فاشتراك أبيها في الرضى واجب فانها لم تزل في ارادته لما رأيناه من ان نذورهما مع ذلك تتوقف على رضاه ولكنها اذا طلقت أو تزلت استقلت تماماً لما رأيناه من ان نذور الارملة والمطلقة ترجع الى مشيئتها وحدها ولا معنى لان تعود ثانية الى ارادة أبيها خلافاً لها اذا كانت غير بالغ فهي تبقى في ولايته لا يؤثر عليها زواجها كما هو ظاهر فان سلطة الاب بدليل توقف النذور عليها كما رأينا لا تزول بالتزوج أو الطلاق أو التزل واما بالبلوغ كما هو الكتاب

أما ما هو محل الروية والنظر فمقد البالغة بلا رضى أبيها فنقدى انها تمد بمنزلة المحتل عليها لا يبرأ ابطال عقدها وعلى الزوج ان يطلق واذا امتنع الزمه الشرع بالطلاق وغرمه غرم المغرى فهو كالسارق المحتلس بهربه من أبيها (١) فاذا لم يكن لها أب فسالكة أمر نفسها تزوج بمن شاءت وتقبل طلاق نفسها

وعلامات البلوغ الملع اليها في سفر حزقيال عليه السلام هي تلون الحلمة وانبات العانة أما اخواننا فقدروه بالاثنتي عشرة سنة ونصفاً ولكن كثيراً ما لا يتفق هذا مع الواقع فضلاً عن انه غير ما في الكتاب (٢). أما بلوغ الرجل فيعرف كذلك بالانبات والاحتلام

شروط المهر وأنواعه

واذ كان لا بد من المهر فكما أسلفنا يحرم ان يتجاوز عنه فانه واجب

(١) لا يكفي مجرد عدم رضى الاب بل لا بد أن يكون لآبائه سبب مقبول كعدم الكفاية أو عدم المهر أو قلته أو العداوة المستحكمة أو ما أشبه

(٢) مادة ٢٣ للملاحة حاشى تشترط مع ذلك الانبات

ان تكون مقتناة للرجل كما يحرم عليه هو أيضاً ان يدخل بها بلا مهر ولذلك  
 وجب ان يكون المهر مما يجوز الاتفاع به لا مما يحرم كالخمر في عيد الفصح  
 وكالثور المرجوم وترايين الشرك بالله وكل ما يتعلق بعبادة غير الواحد الاحد  
 كذلك لا يجوز ان يكون من الاشياء المقدسة كقرايين بيت المقدس وما  
 يختص به ولا من العشر الاول المخصص للكهنة مالم يورث من جهة أبي الام  
 ويكن من الاوليين ولا كذلك من البا كورات ولا غير ذلك من المقدسات  
 الخاصة ببيت المقدس كقربان السلامة ولا من العشر الثاني الخاص باللاويين  
 وقال العلماء ان المهر اذا كان شيئاً من هذا عن جهالة فلا يضر بالمقد اما اذا  
 كان عن علم فباطل ولكن اذا كان من سرقة أو خيانة أو غصب أو لقطعة  
 فالمقد باطل على كل حال كأن لم يكن ضرورة كون الشيء من الحرام ملك  
 صاحبه انما اذا ردّ العوض اليه وفقاً للشرع أو لم يهتد الى صاحب اللقطه فالمقد  
 صحيح . وكانت اللقطه اذا لم يعرف لها صاحب تسلم الى الكاهن في عهديت  
 المقدس أما اليوم فقال العلامة البصير انها بعد فوات ما يلزم من الزمن نحل  
 لواجدها . وعندى انها تسلم الى القائمين بامر الشرع لحلولهم محل الكهنة  
 وأجاز العلماء ان يكون المهر ديناً الى أجل وان يكون عملاً كخدمة سيدنا  
 يعقوب عليه السلام حماء مقابل المهر وان يكون مقاصة فترا ذمة الرجل قدر  
 المهر وان يكون ثمن البنت المبيعة مهراً لها وقت ارادة المشتري الزوج بها بلا  
 حاجة الى مهر جديد وبمضهم يجزى المهر فينجز بعضه ويوفى البعض الآخر  
 هدايا فيما بعد شيئاً فشيئاً أو يؤديه كله هدايا شيئاً فشيئاً كذلك وهى لا  
 تخرج عن كونها مهراً ولو لم يحصل القنوان علناً غير انه قد يجعل بمضهم بالهدايا  
 قبل القنوان وهى ليست من المهر فقال العلماء تمدد مع ذلك منه ما من الشبهة

فإنها شرعاً بنية العقد على المرأة خلافاً لما ترسله هي إليه فهو لا عبرة به شرعاً  
 إذ الرجل هو الذى يقتولها ولذا فإما يحاوله بمض الماكرين من تعجيلهم بالهدايا  
 قبل عقد القنوان ان لا يكونوا مرتبطين به لا يجديهم شيئاً ومن أجل ذلك وجب  
 ان يكون الارسال لا اليها رأساً بل الى أبيها أو اخوتها

### إيقاع العقد

لا يجوز ان يكون مجلس العقد أقل من عشرة رجال اقتداءً بيوعرز وعلى  
 القائمين بالامر ان يدققوا البحث خشية ان تكون المرأة محرماً ويسلم الرجل  
 المهر كله أو بعضه فداً أو عيناً الى كبير الحاضرين وهو يسلمه الى أبى الفتاة  
 أو وكيلها أو اليها رأساً ولو انه غير مستحسن أو انه يلتزم به أمامهم . يفعل  
 هذا ويشهدهم على نفسه بقوله بمهد طورسينا وبفرائض جبل حورب قد  
 خطبت وقدست لى فلاتة بنت فلان لتكون لى زوجة على طهارة وقداصة  
 بمهر ووثيقة وقبول كشريمة سيدنا موسى وبنى اسرائيل . وبعضهم يذكرون  
 سيدنا وباسم مالك السموات بصفقة الكف ولكنه تكرير فان عهد سيدنا كناية  
 عن العشر كلمات وصفقة الكف رمز لها . والغاية من هذا القسم ان لا ينقض  
 الرجل ما ابرم فيطلق بلامسوغ شرعى كما تقدم ذكر ذلك . ويكتبون الوثيقة  
 ويوقع عليها من يوقع من كبار الحاضرين شهوداً كالمتبع واليك صورتها فى  
 يوم كذا من شهر كذا سنة كذا بمجة كذا تحت حكم فلان حضر فلان ابن  
 فلان وأشهد على نفسه بقوله كونوا على شهوداً وفتحوا بكل ما أنا قائله واكتبوا  
 واختموا انى عقدت على فلاتة بنت فلان لتكون لى زوجة على طهارة وقداصة  
 بمهر ووثيقة وقبول كشريمة سيدنا موسى واسرائيل . وكما أسلفنا قد لا يثبت  
 بعضهم المؤجل فى هذه الوثيقة أعنى وثيقة القنوان وانما يثبتونه بعداً فى قائمة

الجهاز غير وثيقة الزواج والغالب الجمع بين الجهاز والزواج بوثيقة واحدة وهو الافضل وبعضهم يرجي بيان الجهاز مع المؤجل الى ما بعد الزواج استيفاء لبيان كل ما يقدمه الزوج من الهدايا وبهذه الطريقة يهمل اثبات المؤجل وقت الزواج ويعتمدون على كونه معلوماً بالنظر الى درجة المتعاقدين ولكنه تهاون كما اسلفنا يخشى معه على المؤجل فانه يعدم اثباته لا يكون حجة على الرجل وقد اطال اخواننا الكلام بشأن العقد وكونه يصح عندهم بواحد من تلك الامور الثلاثة كما ذكرنا ولكنهم اضطروا ان يتكفوا ويفتسوا خلافاً لعمالتنا فلانهم اقتضوا ما اقتضوه من المهر والوثيقة والقبول معاً حسبما يقضى به المرسوم الحق لم يحتاجوا الى شيء من ذلك وقد قالوا بافضلية تولى الرجل عقده بنفسه كذلك قال اخواننا اولى من الانابة كما قالوا بافضلية تولية المرأة عقدها بنفسها ايضاً وظاهر ان الانابة غير ممنوعة فللرجل ان ينيب عن نفسه كما ان للاب ان ينيب من اجل بنته وقالوا الوكيل كالاصيل كذلك وكيل الوكيل اذا كان مأذوناً بالانابة وقالوا اذا نكث الرجل أو الاب أو المرأة بحضرة شهود قبل تمام العقد امتنع سواء كان الحضور بالذات ام نيابة اما اذا كان النكث بعد تمام العقد فلا تأثير له ولذا وجب عند النكث في حال التوكيل اثبات النكث المذكور واثبات وقته والاشهاد عليه حتى اذا سبق النكث العقد كان كإن لم يكن . ووجب ان يكون التوكيل وتوكيل الوكيل ايضاً ثابتاً بشهود من الملة والافرار يثنى ولا يجوز ان يكون الوكيل او النائب اجنبياً ولا عبداً ولا اصم ولا معتوهاً ولا صغيراً . وعلى الوكيل او الرسول ان يخبر برسالته وقت العقد ويذكر ما يلزم من البيان . وجرى القوم في الشرق على الانابة ولو كان المتعاقدان من بلد واحد او كان للفتاة أب اما في الغرب فالفتاة

تنب عن نفسها اباهاً او احدى أقربائها وهو مستحب ولكنها وقت عقد الزواج تحضر بنفسها خلافاً لاهل الشرق فانها تنب ايضاً <sup>(١)</sup> واذا اختلفت جهة اقامة المتعاقدين فكان كل منهما في بلد وانابا عن نفسيهما وجب على بيت الشرع المباشر للعقد في احدى الجهتين اخبار بيت شرع الجهة الاخرى بالمقد العلم به هناك ايضاً . وأوجب العلماء الاهتمام بمعرفة حالة المتعاقدين سنأ ونسباً وعشيرة بقدر الامكان فاما سنأ فلكيلا يبنى عجوز بصبية او صبيّ بعجوز فقد فهم العلماء من قوله « لاترض بنتك للزنى » جواز ان يكون اعطاء الصبية للعجوز مدعاة لزنائها واما نسباً فلكيلا يجمع الابن ذوي الحسب والنسب وقالوا يرخص على الرجل كل عزيز عنده لم يهر بنت العالم وقد اشار الكتاب الى حرم سيدنا هارون وانها اخت نحشون وكون الكهنوت المظلي افضت الى بنينا . واما عشيرة فلكيلا يجمع بين الخسيس او ساقط الاخلاق من المتعاقدين . وقالوا ما اكثر ان نجى الذرية للاخوال كالحكام في قديم الزمان اتخذوا ماشاؤا من النسوة جفاؤا بالجارية

### العاقد بشرط

من عقد بشرط وتحقق نفذ العقد والا فلا وسواء كان من جانب الرجل أم المرأة . وقسمه العلماء الى أربعة أحوال ان يكون مزدوجاً أى جامعاً للإيجاب والسلب كأن يقول اذا رضى أبى فانت مقودلى عليك بهر كذا ويعطيه اليها واذا لم يرض فلا يتم المقد فاذا رضى الاب نفذ العقد والا فلا فاذا ذكر الإيجاب دون السلب كقوله اذا رضى أبى ولم يقل واذا لم يرض

(١) اليوم تحضر بنفسها دائماً وقت الزواج عندنا وعند اخواتنا

فلا ينفذ العقد ولو رضى الاب لا تنفأ ذكر شرط السلب (١) والثاني تقديم  
 الايجاب فاذا بدأ بالسلب كقوله اذا لم يرض أبى فلا تكونين معقوداً لى عليك  
 واذا رضى كنت فالعقد لا ينفذ ولو رضى الاب لانه قدم السلب على الايجاب  
 والثالث تقديم الشرط على المشروط فاذا بدأ بقوله عقدت عليك ثم ذكر  
 الشرط فلا ينفذ العقد ولو رضى الاب لانه قدم المشروط على الشرط وهو  
 رضى أبيه . والرابع ان يكون الشرط جائز الحصول فاذا قال ان صعدت  
 السماء (٢) فانت معقود لى عليك والا فلا فلعو لاستحالة تحققه والمشروط وهو  
 العقد نافذ . ولكن اذا كان الشرط شيئاً مما حرم الكتاب كقوله اذا كانت  
 خنزيراً أو دماً فمعقود لى عليك والا فلا فإخواننا أجازوا الشرط واتخذوا  
 العقد ان أكلت وقالوا أيضاً ان كل مشروط من الكتاب باطل مالم يكن  
 مالياً فاشتراط كونه لا ينفق ولا يكسو ولا يحصن نافذ فى النفقة والكسوة  
 لانها من الاشياء المالية لا فى الاحصان لانه واجب شرعاً أى قضاء واعتبروا  
 مثل أكل الخنزير أو الدم اذا اشترط من قبيل الاشياء المالية أيضاً فاذا أكلت  
 نفذ العقد والا فلا وعندنا يلغى الشرط وينفذ العقد ضرورة ان اشتراط ما  
 حرم الكتاب باطل كمن يحلف بمخالفته فيمينه باطلة . والغاية ان كل عاقد  
 بشرط من الشروط الاربعة المارذ كرها ينفذ عقده متى تحقق الشرط والا  
 فلا ولسنا من رأى اخواننا من انه اذا اختلف الشرط المقدم امتم العقد كقولهم  
 أنت معقود لى عليك بهذا الدينار القضة واذا به ذهب أو الذهب واذا به

(١) اتفاه ذكر الساب لا ينافى تحقق الشرط متى تحقق فعلاً

(٢) لم يبق لهذا الشرط معنى الاستحالة بسبب الطيارات مالم يكن الغرض صريحاً  
 فى أن يكون الصعود بلا واسطة

فضة أو بشرط انه كاهن وهو لاوي أو موسر وهو فقير أو شريف وهو ابن حرام فان هذه الشروط وما يماثلها لا يعتد بها عندنا أعني ان العقد ينفذ لاحتالة كذلك اذا كان الشرط عمله المرأة كاشتراط كونها كاهنة وهي اسراييلية أو موسرة وهي فقيرة (١) كذلك الشرط المؤخر لا عبرة به عندنا ضرورة ان لا عمل للشرط بعد الانقضاء قياساً على الطلاق فانه لا شرط بعده اذ به تنقطع الصلة ولذا يعمد بعض الماكرين فيقدمون الشروط على الشرط فراراً منه فاستوجب هذا تحليف المتعاقدين اليمين والحال هذه ان يحترما كل ما يضعانه من الشروط الشرعية

### من لا ينفذ عقدهن

قال اخواننا ان من عقد على محرم كان كأنه لم يفعل شيئاً لأنها ليست محلاً للعقد بخلاف الحائض فان عقدها ينفذ كذلك قال علماءنا وقد استنتجوه من مقتضى النص ولو انهم تفرقوا مشرباً فمنهم من رجع الى قوله «اياهاخذني» بمعنى اعدلي عليها والى قوله « لا تأخذ بنت ابنها ولا بنت بنتها » بمعنى لا تعقد على احدهما اى ان العقد لا تقاذه في المحارم ضرورة كون المحرم ليست محلاً له شرعاً بدليل ان كلمة الاخذ هي بمعنى العقد أى القنوان لا الزواج بعده ومنهم من رجع الى النهي عن امرأة الرجل وكونه ورد مع المحارم في سورة واحدة واحتج هذا البعض بان كلمة الاخذ وردت ايضاً بمعنى الزواج في قوله « ومن خطب امرأة ولم يأخذها » وان هذا المعنى هو ما يجب صرف الكلمة اليه دائماً والا كان لا معنى للحد الشرعى اذا كان الفرض مجرد العقد وهو

لا شيء بخلاف الزواج فكما ان العقد على امرأة الرجل لا ينفذ فلي المحرم كذلك  
نعم ان الحائض ذكرت أيضاً ضمن المحارم في السورة عنها ولكن المقصود بها  
حالتها مع زوجها . على انه اذا قيل ان العقد عليها يلزم تجديده بعد الطهر فليس  
المعنى بطلان العقد الاول بل يبقى كما هو لا يزغزه غير الطلاق

كذلك عقد المرأة على المرأة اضراراً بها أي على غير ما يقتضيه الشرع لاغ  
لا ينفذ لورود ذكرها ضمن المحارم كذلك الاجنبية لقوله « لا تصاهرهم »  
كذلك الجارية لقوله « ومن واقع جارية مسماة لرجل لم تعد ولم تعتق » اي  
انها لا تنزل على ذمة صاحبها المسماة له مادامت لم تعتق ولو قدت نفسها  
ولذا قال داخل بها آثم حده القتل والا كان لا معنى لحد الكتاب اي اذا كانت  
حلالاً وغير مقبول ما ذهب اليه اخواننا من ان العبيد سواوا بالحير في قول  
سيدنا يعقوب عليه السلام « امكثوا هنا مع الحمار » ويمزقوننا تأثيم من  
تأهل من رجال البيت الثاني باجنيبات وكونهم لزمهم التكفير . واذ كان آثم  
الداخل بالاجنبية والداخل بالجارية واحداً في بطلان عقدهما واحد كذلك  
أما مرصدة الزوج الشرعي فاخواننا ترددوا في أمرها أينفذ عقدها أم يبطل  
خلاقاً لعلنا قد جزموا بالبطلان لقوله « لا تكن الارملة لغريب » فان  
كلمة لا تكن هي بمعنى لا يعقد عليها وقالوا انه كلما عبر الكتاب في التحريم  
بمعنى الزواج كان عقد القنوان نافذاً في ذاته وكلما عبر بمعنى العقد انصرف  
التحريم الى القنوان فيبطل لانه مقدمة الزواج

والخلاصة ان ليس العقد نافذاً في المحارم ذات النص ولا فيما يخرج  
منها بالقياس ايضاً لانها كالمخصوص عليها تماماً خلافاً لمثل المأخذ السادس  
للعلامة يشوعاه وما اختلف فيه العلماء الاعلام كالمرأة على المرأة وما قام بشأنها



من الخلاف بين العلامة المذكور واستاذ البصير من ان تحريرها ينصرف أيضاً الى زوجها أو لا ينصرف فان العقد في ذلك ينفذ لشبهة الخلية ويحتاج الى الطلاق احتياطاً . كذلك كل من اخاف بشأنها قاله العلامة لبني . ولا عبرة بما ذهب اليه المركبون فقد ثبت فساد طريقته كما أسلفنا وانما يجب الالتفات دائماً الى ما يحتاج الى الطلاق وما لا يحتاج فلا يقضى به الا عند لزومه لا انه يقضى به دائماً كما يفعل مضمهم فالزوجة على الزوجة<sup>(١)</sup> خلافاً لمقتضى الشرع وامرأة الرجل أو مخطوبته والاجنبية والجارية ومرصدة الزوج الشرعي<sup>(٢)</sup> كل هؤلاء لا يحتاج عقدهن الى الطلاق

### المرأة وأختها

انقسم العلماء في معنى كلمة الاخت أهى الاخت الحقيقية لا تحل في حياة أختها أم المعنى المجازية أى الزوجة على الزوجة مطلقاً لا تجوز اذا كان زوجها يضر بالأولى فإخواننا والبعض من علمائنا ذهبوا الى المعنى الاول دون البعض الآخر وهو المعظم فقد ذهبوا الى المعنى الثاني بل ن هؤلاء اختلفوا أيضاً في نوع الاخوة فمنهم من قال بالاخوة استعارة ومنهم من قال

(١) سترى ان الزوجة على الزوجة ينفذ عقدها ويحتاج الى الطلاق لما تبين من الاجتهاد الشرعي الاخير من أن الآية هي بشأن حرمة الاخت في حياة أختها لا بشأن الزوج على الزوجة مطلقاً اضراً بها

(٢) كذلك مرصدة الزوج الشرعي ينفذ عقدها ويحتاج الى الطلاق لانه لم يبق اليوم للارض ملك شرعي بين الاسباط وهو ما كان يوجب شرعاً على الاخ أن يتزوج بامرأة أخيه احياءً لذكره في الميراث إذا مات عن غير عقب مالم يتصل شرعاً من هذا الوجوب وكما أثبت هذا النسخ الاجتهاد الاخير المذكور

قربةً ومنهم من قال رضاعةً ومنهم من قال ديناً أعني لا الاخوة الصحيحة على كل حال حرمة القربين على الذات الواحدة قربةً في حرية المرأة وبنتها فهو نهى يصدق على كل قريبين أيّاً كانا وظاهر ان الاختين قريبات فهما يحرمان على الرجل الواحد سواء في الحياة أم بعد ودة الأولى. كذلك الحرمة تجيء من طريق دلالة النص فانه اذا كانت العمّة وهي بنت أبنى الاب محرماً فلاخت وهي بنت الاب من باب أولى ومعلوم ان حرمة المرأة على المرأة تطلق على زوجها فلاخت على الاخت أى على زوجها محرم ولو كانت الاخت الصحيحة وكان النهي عن محرم لكان الكتاب أورد حد الدخول بها في حياة أختها كما فعل بالنسبة الى سائر المحارم أو كان نوه عنها بمثل ما نوه عن المحارم المذكورة بل يقول « عورة أخت امرأتك لا تكشف » أو « عورة امرأة على أختها لا تكشف » واذن فهي ليست بالاخت الصحيحة حتى يقال انها محرم من المحارم ولكنها أيضاً ليست أخت استمارة ولا أخت قرابة ولا رضاعة فان عبارة النص واضحة لا تدل على شئ من ذلك والا لو كان الغرض النهي عن الجمع بين المرأة وغيرها قربةً لها أو أختاً لها رضاعةً اضراراً بها لجاز للرجل ان يعقد على واحدة غير هؤلاء ويظلم الأولى وهو ما لا يصح ان يكون فان الكتاب نبهنا الى الشفقة بالحيوان الاعجم فن باب أولى الانسان زهرة هذه الحياة الدنيا ولذا أجمع العلماء الاعلام ان النص وارد بشأن الاختين ديناً وقطعوا استناداً اليه بحرمة الزوج على الزوجة اضراراً بها بالاعراض عنها والاقبال على الاخرى ما لم يبدل بينهما ويبدل على كون الاضرار هو بهذا المعنى قوله « وكن مهجورات الى يوم وفاتهن أيامى في الحياة » لا الاضرار بالغيرة والا لا تمتع بتاتاً تمتد الزوجات اذ من هي التي لا تفار من زوج

زوجها عليها والتعدد اشير اليه بقوله « ان كان لرجل امرأتان ، واذن فالاضرار بالزوجة الأولى بالمعنى المتقدم محرم ما بقيت الاثنتان في العصمة الا اذا طاق أحديهما فلا اثم عليه ما لم يكن ظالماً لها من قبل ولكن اذا كان الطلاق لعة الزوج بالآخرى لحقه الاثم لان الامر ظاهر وهو قصد الضرر ولذلك فالعقد على الاخرى والحال هذه لا ينفذ لمخالفته مقتضى الشرع وورود ذكره مع امرأة الرجل حيث لا نفاذ لعقدها اللهم الا اذا توفيت الزوجة فانه لا محل والحال هذه لقصد الضرر كما هو ظاهر ولهذا قيد المنع والتحريم بالحياة احترازاً من ان يكون الخطر أديماً . وقال العلامة يافت ان الرجل لا يزال ممنوعاً من الزوج على امرأته اضراراً بها ولو امتد دمها أو اسنت أو خف عقلها (١)

والخلاصة ان تعدد الزوجات جائز بشرط عدم الاضرار بالاقبال على الواحدة والاعراض عن الاخرى احصائاً بل العدل واجب بينهما كما يجب في غير ذلك من هقة وكسوة . وحدد اخواننا التعدد بالاربعة لا أكثر ولو كانت مبسرة الرجل تسمح بالزيادة فان الاحصان شرط لازم أيضاً فلا تعدى الواحدة مرة في الاسبوع وقد أصابوا في استدلالهم بسيدنا يعقوب عليه السلام وكونه جمع بين أربع (٢) . وأخطأ من قال ان قوله « وامرأة الى أختها لا تأخذ » قول مستعمل وان التزوج على الزوجة بناءً على ذلك ممنوع بتاتا فان

(١) لم نر ان تعلق شيئاً على هذا استفاد بما اتفق عليه أخيراً من أن الآية هي بشأن الاخت في حياة أختها لا بعد ذلك

(٢) العلامة جرسون حرم التعدد — مادة ٣٩٥ مقارنات . ومادة ٥٤ للملازمة  
حاي تمنعه كذلك وتقضى بتخفيف الرجل أن لا يتزوج على امرأته

المنوع هو الاضرار لا ان يكون للمرأة ضرة . وقال العلماء ان للرجل اذا عقت امرأته ان يتزوج عليها اذا مضى على عقمها عشر سنين واشتاق الذرية لقوله « وكان منذ عشر سنين لمقام ابراهيم بارض كنعان »<sup>(١)</sup> ولو كان في زواج الثانية مافيه من الاضرار بالأولى فانه بغير الاضرار مباح له أصلاً ولو من أول سنة وله ان يطلق اذا شاء ولا يلزمه المؤجل ما لم يكن العقم منه بل عليه ان يطلق والحال هذه اذا شاءت المرأة أمّا الزواج على الزوجة لا لعلة العقم فكما قدمنا لا ميقات له وانما شرطه كما أسلفنا أيضاً العدالة ثم ليس له عليها ان تقيم وإياه بل عليه لها ان تعيش وحدها في مسكن مستقل ان شاءت فراراً من التأذى

### امرأة الرجل

بما ان العقد على امرأة الرجل باطل فهو لنفوكاؤه لم يكن ان حصل واذا دخل بها حرمت على الاثنين الى الابد فيطلقها الاول ثم تحل لغيرها ولو ان بعضهم أفتى بجلبتها للثاني بعد طلاقها من الاول استناداً الى ما كان من سيدنا داود<sup>(٢)</sup> . والحرمة مصدرها اقتضاء النص كتحريم المزني بها علي الزاني اذا عقد عليها آخر ودخل بها فانه بدخول الثاني بها تعدّ تجبست بالنسبة الى الاول فحرم عليه

اذا كان في عقدها شبهة وعقد عليها آخر كان عقده باطلاً ما لم يطلقها

(١) فرق اخواتنا بين البكر واليب فعملوها حملاً اذا كانت ثيباً — مادة ١٦٤ للعلامة حاي

(٢) استناد خطأ ولذا لم يأخذ به المصنف فان المقيس عليه كان مخالفاً للشرع ولذا أخذه الله به

الاول ثم هو يعقد عليها من جديد (١)  
 اذا عقد وهاجر ولم يرد خبر وفاته فلا تحل لغيره ما لم تطلق أو تحقق  
 الوفاة وكيفيتها تثبت في شهادة الخلو  
 اذا وكل أبو البنت أو هي وكلت وقبل ان يصل اليها العقد عقد عليها  
 آخر فاذا كان عقدها على يد الوكيل أسبق كان هو الاصح واذا لم يعرف  
 ايها الا سبق طلقها أحد الاثنين وتزوج بها الآخر  
 اذا أبهم عليها من العاقد فهي محرم على الكل واذا قال أحد هو أنا فلا  
 تحل له لجواز تعلقه بها فكذب أما في طلاقه ايها فيؤتمن  
 كذلك اذا عقد الرجل لبنته والتبس عليه من العاقد . ولسنا من رأي  
 اخواننا من انه اذا قال احد انا هو صدق فانه لا فرق بين من تعقد لنفسها  
 ومن يعقد لها أبوها بل ان هذه أولى لصبر سنها ولكونها مدعاة لتعلق الرجل  
 بها أكثر

واذا اشتبهت في جملة كان لها منهم الارجح ظناً وطلقها الآخر واذ  
 طلقوها جميعهم حلت لغيرهم  
 اذا ارتابت اللأب أم لابن العقد حرمت عليهما جميعاً بطلاقها وتحل لغيرهما  
 اذا عقد وأشهد انه تعمّد الفعل دون العقد فلا تحل لغيره ما لم يطلق مع  
 ذلك واذا رغب فيها بعداً فبعقد جديد

اذا عقد لها الوكيل على فلان وهي تقصد علاناً وصدقها الشهود بطل  
 العقد فاذا لم يصدقها لزم لها الطلاق من فلان احتياطاً لجواز ان تكون  
 كاذبة وأرادت ان تعدل فاذا أرادته بعد ذلك فبعقد جديد ويحرم عليها أقاربه

دون قريباتها عليه<sup>(١)</sup>

واذا عقد له الوكيل على فلانة وهو يقول لا بل انما أقصد علانته وصدقه  
الشهود فخرنان كلتاها ولكن اذا كذبوه لزمه طلاق الأولى لجواز ان  
يكون عدل فكذب ويحرم على قريباتها ولا تحرم على أقاربه  
اذا تبدل الشيء المعطى الى الوكيل للعقد به وشهد بتبدله الشهود فالعقد  
باطل واذا لم يشهدوا فشبهة يلزم من أجلها الطلاق احتياطاً<sup>(٢)</sup>

اذا عقد له الوكيل على فلانة كما طلب وهو أيضاً أعنى الموكل عقد على  
أخرى من أقربائها ولم يعرف أى العقدین أسبق لزم لكليهما الطلاق  
ويحرم ان عليه الى الابد . كذلك اذا كانت المرأة هي من وكلت وحصل مثل هذا  
اذا وكله ان يعقد له على فلانة ومات الوكيل ولم يعرف ان كان عقد  
عليها أو لا لزم لها الطلاق احتياطاً لجواز ان يكون قد عقد فعلاً وهي عدلت  
وتكتمت

واذا لم يسم له واحدة بالذات وانما طلب منه ان يعقد له على واحدة  
يختارها هو ومات الوكيل ولم يعرف ان كان عقد أو لا حرمت على الموكل  
كل قرية لها خالية وقت التوكيل لجواز ان يكون عقد فعلاً على واحدة منهن  
أمّا من كن متاهلات وقت التوكيل ولو سبق طلاقهن وفاة الوكيل فخل  
الاخذ منهن فتهن لم يكن في النية وقت التوكيل وانما كان القصد واحدة  
من الخاليات حينئذ فلا يقال بجواز ان يكون الوكيل عقد على واحدة  
من غيرهن

(١) يعنى من قالت انه هو المقصود ولو لم تتزوجه كما هر ظاهر

(٢) ما لم يعقد عليها من جديد بالشيء ذاته أو بغيره

من كان له بنتان واشتبه عليه من منهما التي عقد لها لزم لسكنتيهما الطلاق  
 الادعى تركه . نه اما عقد لنفسه وهي كذبتة وقالت لا بل للموكل  
 ولا يذنة حرمت على اقرباء الموكل دون قريباتها عليه كما تحرم على انوكيل  
 دون اقربائه عليها . واذا قامت الينة للموكل صح العقد له . واذا وافقت المرأة  
 الوكيل ان العقد له دون الموكل صح العقد للوكيل ولو أثبت الموكل صحة  
 وكالته . واذا قالت لا أدري لايهما عقد علي ولا يذنة تعلقت بهما جميعاً ولزم  
 لها الطلاق من كليهما وحرمت على اقاربهما . واذا أثبت الموكل وكالته لزم  
 الطلاق منهما أيضاً أو يطلقها أحدهما والآخر يمدد من جديد

اذا عدل الموكل عن التوكيل ولم يعرف ان كان العدول هو الاسبق  
 أو العقد فشبته لزم من أجلها الطلاق احتياطاً . كذلك اذا كانت المرأة هي  
 من وكلت وحصل مثل هذا وبالجملة فكل عقد تطرقت اليه الشبهة لزم له  
 الطلاق

اذا ادعى انه عقد عليها وهي كذبتة حرمت عليه قريباتها دون اقاربه عليها  
 كذلك اذا كانت المرأة هي من ادعت وهو كذبها (١)

وتقوم الشبهة كذلك ولو كانت مجرد اشاعة بلا يذنة ولا اقرار لجواز  
 ان يكونا قد عدلا وتكثما أو لاحتمال كون الشهود هاجروا أو ماتوا ما لم  
 يتبين لبث الشرع ان الاشاعة لنط كاذب

اذا قلت أنا معقود على لفلان ثم نقضت قولها فلا نحل لغيره ما لم تطلق  
 ولو يذنت سبباً لقولها الاول فانه اقرار منها بمئة شاهد خلافاً لاقواتنا فانهم  
 يقبلون منها النقض اذا عللت اقرارها

(١) يعني ان اقاربه يحرمون عليها والحالة هذه دون قريباتها عليه

وهكذا كل صورة شابهت بالاجمال ماذكر كان عقدها ذا شبهة بقدر ما يراه أولو الفطنة من أهل الشرع في كل زمان وزمان

### المرتد زوجها

المرتد زوجها حلٌ للكل بلا طلاق كالارملة لقوله « فاتبع الصنم فأت »<sup>(١)</sup> ولم يعفها اخواننا من الطلاق<sup>(٢)</sup> فاذا كان هذا مذهبهم فما معنى تجديدهم عقده عليها اذا رجع اليها من رده . والمرتد هو الكافر بالايان كمن يحدد شريعة النبي ونبوته عليه السلام أو يتبع غيرها أو يتخطى القرائض لا تبعاً لهوى النفس فانما هو يسمى والحال هذه مرتكباً « رشاع » لا مرتداً ولو كان ماتخطاه أمراً عظيماً وزوجية امرأته تبقى كما هي لا تحل لغيره الا بالطلاق كذلك من كان في رده مرغماً لم يجد له مندوحة للخلاص ولا يتخلص فانه اذا كان أرغم في الاول فهو قد استسلم في الثاني وتغير قلبه وهو مناط الامور ومع ذلك فالعلماء قالوا بالزوجة للاجنبي فهي تجرم على الغير من هذه الوجهة غير حرمتها من وجهه كونها أجنبية ولذا فالداخل بها آثم من الوجهتين ومصدر الحرمة من وجهه الزوجية قوله « ومن زنى بامرأة رجل أو امرأة رفيقه » فان الشق الاول يصدق على امرأة أى رجل حتى الاجنبى والثانى يفيد امرأة الاسرائيلي خلافاً لما اذا كانت الآية قاصرة على الشق الاول فربما كان يقصر منها على مادون الاجنبى ولذا اضطر العلماء ان يعتبروا المسيية أرملة لقوله « فتندب أباهما وأمه » أى دون ان يذكر بلها . أما اخواننا فنقوا الزوجية عن الاجنبى لقوله « امرأة حسنة » أى لعدم الاضافة الى الرجل فلم يقل امرأة



رجل حسناء وهو مردود لما ورد أيضاً من قوله « سقط امرأة » أى بلا  
 اضافة كذلك ومعلوم كونها امرأة رجل  
 والخلاصة ان للاجنبي زوجة ولكنها بطل باليهود كبطلان عقد  
 الاجنبى على اليهودية ومن هذا رأى أيضاً صاحب المختار قال فمن دخل  
 بامرأة الرجل أياً كان جزاؤه القتل . كذلك المرأة اذا لم تكن مكرهة لقوله  
 « الزانى والزانية »

### الاجنبية

قدمنا ان ليس العقد على الاجنبية نافذاً فخذ الداخل بها لا القطع السماوى  
 « كريت » ولا القتل وانما يكفر عن معصيته لقوله « فيكفرون عن سيئتهم  
 بضئين » والحرمة هى لقوله « لا تصاهرهم » ولذا فالمقد لا ينفذ والمولود منها  
 أجنبي مثلاً كابن الجارية لا ينسب له ولو تهود لقوله « عصوا الله وجاؤا  
 بنسل غريب » واقتصار الكتاب على بعض الشعوب فى ذكر حرمة المصاهرة  
 هو لانهم كانوا الى زوج اليهود بهم أقرب من غيرهم والا فالهوى عام لاتحاد  
 المانع . واذا تهودت الاجنبية فخل هو للتزوج كالاسرائيلية فى كل شئ  
 ولا يجوز يميها ولا المعاوضة عليها بعد السخول بها ضرورة كونه حررها من  
 قبل . كذلك اذا حررها ولو لم يدخل بها قياساً على المسبية كما هو وارد فى  
 الكتاب والتهود يكون كما رأينا بخلق الشعر وتقليم الاظافر وتبديل ثيابها  
 واغتسالها وورش ماء الطهارة لقوله « أنتم وسبيكم » . كذلك يكون تهود الذكور  
 وأحل أخواتنا السخول بها أول مرة ولا معنى للفرقة بين الأولى وغيرها  
 مع انهم لا ينكرون تأييم الداخل بالاجنبية وقد رد عليهم علماؤنا . هذا وليس

تطهير عبيد واماء الملك كتطهير غيرهم من اليهودين يحردهم بل انهم يقولون مع ذلك ملكاً لقوله « هي وأولادها لمولاهها » ولا يجوز ان نكون أجنبية ضرورة عدم جواز دخول العبد العبري بها شرعاً والحال هذه . كذلك قال اخواننا ان تطهير الامة هو تطهير رق لا حرية وعلى هذا فهود عبيد واماء الملك لا يوجب عتقهم كالعبد العبري بعد الست سنين بل يقولون ملكاً كما كانوا قبل التهود

### الجارية

واذ سوى الكتاب الجارية بالاجنبية بوحدة تأنيث الداخل بهما فكما ان عقد الاجنبية لا ينفذ فكذلك عقد الجارية . كذلك عقد العبد على الحرية خلافاً له على الامة مثله . ولهذا المقارنة عينها فابن الجارية كابن الاجنبية لا ينسب ليعب اسرانيته تبعاً لحزمة أصله ولكنه قبل في الزمرة غير انه لا يصاهر ما لم يهود . والامة أمة مالم تحرر والافتداء دون العتق لا يكفي . وقسمها العلماء الى ثلاث

اسرائيلية يبيعها أبوها كقوله « اذا باع امرؤ بنته أمة » وهي المنصوص عليها بقوله « ومن واقع جارية مسماة لغيره لم تفتد نفسها » فان الداخل بها حده الكتاب بالقتل ضرورة كونها مؤهلة لصاحبها . كذلك غير صحيح ما قالوه من انه لا عقد للعبد على الجارية والا كان الجمع بينهما زنى وحاشا ان يكون لمثل هذا في الكتاب محل فضلاً عن تسميته اياها بالزوجة في قوله « الزوجة وأولادها لمولاهها » فلو لا انها صاحبة عقد ماسماها كذلك والواقع كما أثبت علماءنا ان عقد العبد على الجارية نافذ صحيح والثانية هي المنوه عنها في قوله « اذا بيع اليك أخوك العبري أو العبرية »

وخدمك ست سنين ، وانما يكون البيع للفاقة أو لسرقة وإذا لم يرد ذكرها صريحاً فقد ورد ضمناً في قوله « ان كان متأهلاً خرجت معه امرأته » أعني انها تكون مبيعة والا كان لا معنى لقوله تخرج معه لا غير مبيعة يعطيها اليه مولاه كقوله « اذا أعطاه مولاه امرأة » وذهب اخواننا انها عين المذكورة في قوله « اذا باع امرؤ بنته أمة » وهو خطأ فانه متعلق بهذا النص قوله أيضاً « فاذا لم تحظ في عين مولاه الذي خطبها وافتدت نفسها . . . » وظاهر انها باقتدائها نفسها تحرر وتعتق فكأنه لا معنى لقوله « وخدمك ست سنين » لو كانت هي عينها . واذن فالجارية التي نحن بصدددها هي كالأولى اسرائيلية اذا باعها أبوها لزوجها بمولاه أو بابنه صغيرة كانت أم بالناً انما لا بد من رضاها والحال هذه أو يبيعها ليستعين على زواجها بشمها أى ان يعيها يكون على كل حال لزواجها اما لمولاه واما لابنه واما لاخر ثم هي قد تبيع نفسها للفاقة أو قد يبيعها الشرع لسرقة وانما يكون هذا البيع للخدمة لا غير وبشرط ان تكون بالناً . ولم يبيح الكتاب بيع الولد اباحت بيع البنت لزواجها ولا عبرة بما ورد في سفر عزرا من قوله « وها نحن مملكون أبناءنا وبناتنا عبيداً » فقد كان هذا خارجاً عن الشرع ثم لعله كان ارهاقاً ولهذا استغاثوا كما ورد « وكانت استغاثة القوم » والخلاصة انه يحرم بيع البنت ما قدر أبوها ان يزوجه . والا الزم الشرع باقتدائها ولا سيما اذا كانت مخطوبة ولا نقول متزوجة كذلك هي لا تملك بيع نفسها ان كانت متزوجة وانما قد يبيعها الشرع للسرقه كما تقدم واذا بيعت فلا تكن خدمتها هي أو الولد خدمة عبيد الملك بل كالاجير أو النزيل تعمل نهاراً وتنصرف الى بيتها مساء ان شاءت فقد ورد

« كالنزير كالاجير يكون عندك »

والثالثة مستوطنة مملوكة تعطى الى العبد العبرى بعد ان تهود كما ورد  
« اذا اعطاه مولاه امرأة » فهى ليست اسرايلىة والا كانت تخرج معه أو  
بعد زمن ما والحال انها تبقى هي وأولادها عند مولاه فقد ورد « أحببت  
مولاي وامرائى وأولادي فيثقب مولاه اذنه بالثقب ويخدمه الى الأبد »  
ولا تنافى بين قولنا أو تخرج بعد زمن وقول الكتاب ويخدمه الى الابد فالمنى  
انه يتربص الى ان تعتق ان كانت اسرايلىة

والخلاصة ان من شاء ان يعقد على واحدة من الاماء الثلاث المذكورات  
فان كانت اجنبية هوؤها أولاً وحررها معطياً اليها كتاب عتقها وتجب له  
عليها قيمة افدائها ان شاءت أى انه تبرأ ذمته من مهرها بقدر قيمة القدى والا  
عجل لها بالمهر اذا لم تقبل واذا كان بعد كالاسرايلىات في كل شئ وذريتها  
جلال . وان كانت بنت عبرى حررها واذا لم يتزوجها بعد ذلك لعدم  
حظوتها في نظره فلا يملك بيعها بحجة كونه حررها للزواج فان التحرير  
لا يقيد بل يسرخها لا عليها ولا لها . كذلك من تهودت للزوج . واذا كانت  
عدم الخطوة قبل التحرير فلا يجوز لمولاها بيعها كمسيد الملك بل تستوفى عنده  
مدة الست سنين فانما أبوها هو الذى له ان يبيعها أولاً وثانياً لا هو فقد ورد  
« فاذا لم تحظ في عين مولاه الذى خطبها وافدت فليس له بيعها لقوم أجنبى »  
وقوله « وافدت » معناه أبرأه ايأها من ثمنها تحريراً لها والضمير راجع الى  
صاحبها لا الى أبيها وقوله « لقوم أجنبى » معناه لرجل أجنبى . واذا سماها  
لابنه وجب عليه مايجب على كل اسرايلى لبنته ولا يقول انها مدينة له بقيمة

القدى واذا تزوج عليها لا يبخسها قفقها وكسوتها واحصانها والا سرحها غير مدينة له بالقدى ولا هى دائنة له : رجل كما هو معنى قوله « مجاناً بلا فضة » والا كان كأنه تكرر قاله العلامة لثبتي لله دره

واعلم ان للتسمية على الجارية طرفين أحدهما قبل استيفاء المدة الشرعية ويقال له القدى وقد ورد ذكره فى قوله « سماها لنفسه وأقادت » والثانى بعد استيفائها ويقال له أجل العتق وقد ذكر مع الاول أيضاً فى قوله « ومن واقع جارية مسممة لغيره ولم تهد نفسها ولا أعطى اليها كتاب عتقها . » والقدى والعتق واحد فمناهما التحرير وانما القدى بموضع والعتق بوفاء الاجل وما دامت بلا فدى ولا عتق فالداخل بها يكفر عن معصيته بضحية لا انه يقتص منه بالقتل وليس التأثيم لعله الزوجية فان الفعل لا يجرمها على صاحبها اللهم الا اذا وقع الفعل وهى مفتادة أو ممتقة فى الحال هذه امرأة رجل والفعل يجرمها عليه وحد الفاعل والحال هذه القتل واذا كان الفعل احتيالا أو اكرهاً فقيمة الغرم لأبيها واذا كان مولاها هو من احتال أو أكره فقد أوجب عليه العلماء مع الغرم عتقها

### مرصدة الزوج الشرعى (١)

قلنا فيما مضى ان ليس العقد على مرصدة الزوج الشرعى نافذاً (٢) لقوله

(١) قدمنا انها من يموت زوجها غير معقب فيكلف الشرع اخاه بزواجها احياء لذكره فى الميراث بين الاسباط ما لم يتصل شرعاً من هذا التكليف وقد انفق على نسخه عندنا لزوال موجب وهو ملك الارض شرعاً وتوارثها بين الاسباط فقد زال الملك وزال التوارث بزواله مع اعتبار كونه الأخ الصحيح لا الأخ فى العشرة خلافاً لآخواتنا فانهم لم ينسخوه

(٢) قدمنا أيضاً أن العقد ينفذ لثلاثى الارصاد كما ذكرنا

« لا تكن امرأة الميت لغريب بل أخوزوجها يأخذها » أى ان عقد الغريب عليها لا يصح والا كان مخالفاً للشرع وكانت ثورته معية بسبب النهي المذكور والمقصود به الاخ في العشيرة لا الاخ الصحيح لقوله « ان أقلم اخوة ممّا » فان اقتضاء وحدة الاقامة اليق به الاقرباء لا الاخوة لان هؤلاء أهل في الغالب لوحدها خلافاً للاقارب فان الغالب فيهم التفرق . وارصاها للاخ في العشيرة كما ذكرنا هو لمنع الارث عن الغريب ولهذا تلاشى الارصاد المذكور بعد زوال الملك . ولو كان الغرض الاخوة الصحيحة كان عبر بمثل قوله « ان غواك أخوك ابن أمك » كذلك كلمة « غريب » تعارض الاخوة الصحيحة . والغريب الى الاقرباء أقرب منه الى الاخوة . ولا يحتاج بابناء يهودا فانه شئ قبل التوراة كبعض المحارم كانت مباحة قبلها . والكلام في روت على الاخوة في العشيرة لا الاخوة الصحيحة كما أثبت العلماء فضلاً عن عدم ذكر الارصاد أو التصل وعبارة نعمى لكتبتها وهى « أو بقي لى بنون فى أحشائى فيكونوا لك ارجالاً » هو استفهام انكارى يائناً لاستحالة الامر وامتناعه كما هو الواقع وهو ان يكون لها أولاد آخرون فتزوجها منهم وقد ورد مثل هذا الاستفهام أيضاً فى الكتاب كقوله « أحمل بكرى خيطتى » وقوله « أفسجد لك أرضاً أنا وأمك واخوتك » . كذلك لا يؤخذ من قول نعمى لاحدى كتيها « رجعت سلفتك » انها كانت تزوجت أخوين صحيحين لجواز ان يكون الكلام مجازاً لاحقيقة كما سميت غير الاخت أختاً فى بعض المحارم . وبالجملة فلا تعارض أو تناقض فى الكتاب قد نهى عن امرأة الاخ كما نهى عن امرأة الأب فكما ان هذه م بنص الكتاب فذلك أيضاً محرم مثلها ولا يعقل كون الكتاب يحللها بعد ذلك فاذا قيل ان التحريم

كان عامماً ثم استثنيت منه حالة ما اذا لم يكن للمتوفى عقب كنهيه عن العمل يوم السبت حالة كون النهى لا يشمل العبادة قلنا ان الاستثناء لا بد له من النص شأن الكتاب كلما أراده كقوله « لا يعمل بها أى عمل الا ما يؤكل » أما عدم الحجر على فروض العبادة يوم السبت فمرجه كون النصوص خصت المنع بالعمل الشخصى دون غيره كقوله « ستة أيام تعمل عملك واليوم السابع تسبت » وقوله هذا هو وغيره من نونه سابق على آية اطلاق المنع أعنى ان المقصود بهذا الاطلاق مع ذلك هو العمل الشخصى دون غيره من فروض العبادة وواجباتها واذن فلا استثناء فى المسئلة ولهذا قضى العلماء بالمجازية فى الاخوة دون الحقيقة كما سميت ما ليست باختاً ولا سيما ان للمجازية فى الكتاب شواهد كثيرة وهو شئ لا يقبل المكابرة فمن ذلك قوله « اذا بيع اليك أخوك » وقوله « للاجنى لا لآخيك ترى » وقوله « اذا عز أخوك » وقوله « اذا صادفت دابة أخيك » الى غير ذلك مما هو مشهور ومضافاً عن أن قوله « ان أقام اخوة معاً » مسبوق بقوله « فهان أخول من نظرك » وملحق بقوله « اذا تشاجر رجل وأخاه » وظاهر ان الاخوة هنا مجازية أيضاً فهى فى المسئلة التى نحن بصددھا كذلك والذين رأوا فيها الحقيقة دون المجاز وهم اخواننا وبعض علمائنا لم يستندوا الى شئ من الكتاب فهو لا نصير لهم فيه وانما هم أجهلوا أنفسهم واستدلوا بكون الميراث هو للاخ الصحيح فكيف يستفيد غيرہ ولهذا هم منعو الاخ لأم من الميراث ضرورة كونه من عشيرة أخرى غير عشيرة الأب فرداً عليهم علماً واثباته لاجدال فى ان الميراث للاخ الصحيح ولكن الارملة مع ذلك تكون للاخ فى العشيرة الاقرب فالاقرب احياءً لذكر الرجل ضرورة كونه لم يعقب نسلاً وليس

المعنى ان يسمى المولود باسمه وانما الغرض ان يذكر الناس كونه ابن فلانة  
 أرملة فلان من مرصدها الشرعى كما تسمى ابن روت عابداً لا محلون اسم  
 الزوج الاول . ثم انه مذكور هناك أيضاً قوله « لاطلاق اسم المتوفى على  
 تركته » وهي الارض التى أخذها بوعز حين عقده على روت ليرثها عابد كما  
 لو أنه ابن محلون زوجها الاول . ولم يكن أخذ بوعز للارض المذكورة الا  
 شراءً من نعى حماته وروت امرأته لان نعى ورثت عن ابنها محلون كمثل  
 أم ثرث في ابنها كما سيجى وروت استحققت عنه أيضاً ما استحقته مقابل  
 مؤجل صداقتها وباقي مالها من الحقوق فأيلولة الارض الى بوعز انما هى بطريق  
 الشراء المعلوم ومصدافاً لذلك قوله « فباع نعى كل ما كان لا ليلبخ  
 ومحلون » وقوله أيضاً خطاباً لبوعز « اشتراأت لنفسك » وقول بوعز  
 « اشتريت » فمقده على روت شئ وشراؤه الارض شئ آخر وكونه يشتري  
 ويعقد فى وقت واحد علىه العلماء ان الغرض منه كون التركة بطلق عليها اسم  
 المتوفى احياءً لذكره كما تقدم ويبان ذلك انها كانت تؤل لابن الزوج الاول  
 لو أعقب فحيث انه لم يعقب فهى تؤل الآن لابن امرأته كما لو انه ابنه وهكذا  
 كان يتم الارصاد الشرعى كل مرة ما لم يكن الاخ المرصد محرماً فهو يرث  
 ان كان مستحقاً ولكنه لا يعقد على المرأة وظاهر انه لا يلزمه التنصل فان  
 الارصاد والتنصل منه شرعاً محله غير المحرم . وقوله « ولا ولده » مقصود  
 به الذرية مطلقاً فاذا لم يكن له الأ بنت فهو معقب فلا ارصاد

### اناث وذكور آخر

يوجد بمض اناث وذكور آخر غير ما مر علينا ممنوعون من العقد شرعاً  
 ولكن عقدهم مع ذلك ينفذ وهو ابن الحرام وبنت الحرام سواء أكان عن



يقين أم عن شك . ومولود العقد الفاسد أو الطلاق الفاسد . ومجهول الأب أو الأبوين . والعموني والمؤاني ذكوراً وإناثاً . والموجوء . والمحجوب والمولود بخفية واحدة . والخفي بنوعيه . والعنين . والادوي والمصري أول وثاني جيل ذكوراً وإناثاً . والسامرة فظهم كالأجانب مالم يهودوا . والمطلقة يرجع إليها زوجها بعد عقد غيره عليها . وزوجة المتعة . والزانية . كل هؤلاء يحرم الدخول بهن أو منهم ولو أن العقد ينفذ شرعاً ويحتاج إلى الطلاق كذلك ممنوعات الكاهن الأعظم ومن دونه وهن الزانية والمبتذلة والارملة ولو أنه مختلف بشأنها بالنسبة إلى الكاهن الثانوي

### ابن الحرام

ابن الحرام هو المولود من محرم حيث الجزاء القطع السماوي « كريت » دون مولود الحائض . ذلك لذكر ابن الحرام وذكر جزائه هذا على أثر ذكر المحارم في الكتاب بقوله « لا يدخل ابن الحرام في زمرة الله » ومن هنا عرفنا كون ابن الحرام هو مولود المحرم « ممزير » . كذلك مولود المختلف بشأنها بين العلماء الأعلام كالاستاذ وتلميذه . كذلك مولود امرأة الرجل فانها محرم لاستحقاق الداخل بها جزاء القطع . كذلك مولود العقد الفاسد أو الطلاق الفاسد . كذلك مجهول الأب أو الابوين لجواز ان تكون أمه محرماً لآييه

أما مولود الحائض فليس ابن حرام لصحة العقد ولو أن الجزاء القطع ولا مولود الاجنية ولو أن عقدها باطل فان حكمها لا أن يقتص بالقتل وانما التضحية تكفيراً للسيئة . ولا مولود الجارية وانما هو رقيق مثلها كما ان

ابن الاجنبية أجنبيٌ مثلها ما لم يحرر ابن الجارية ويهود ابن الاجنبية فيكون كل منهما حينئذٍ ككل اسرائيلي ولكنه مع ذلك لا ينسب الى أبيه ولا يرثه . ولا مولود الحائض والزوجة على الزوجة اضراراً بها والمرصدة الشرعية ومن رجع اليها مطلقاً بعد عقد غيره عليها وانما يعدُّ المولود معيماً كمولود كل منهي عنها

والخلاصة أن لا يعدُّ ابن حرام الا حيث العقد باطل والجزاء القطع فاذا كان العقد نافذاً ولو مع جزاء القطع كمولود الحائض أو غير نافذ ولو أن الجزاء غير القطع كمولود الاجنبية والجارية والزوجة على الزوجة ظلاً لها والمرصدة فليس ابن حرام . ذلك لان الكتاب رده الى المحارم حيث الجزاء القطع وحيث العقد باطل . وقيل له « ممزير » من « موزار » بمعنى مُقَصِّى أو مُبْعَد عن الأُمَّة لا تقبله الى الأبد فان قوله الى عاشر جيل هو بمعنى ولو تماقت الازمان لانه اذا انقضى الجيل العاشر يقبل ويصاهر كلاً فانما هو تعبير عدديٌّ لا غير

وابن الحرام شكاً هو مولود المختلف بشأنها دون محرمات المكيين لقساد طريقتهم من قديم كما أسلفنا

ومولود العقد الفاسد كأن كان ذا شبهة ولم تطلق وعقد عليها آخر ورزق منها . أو من كان في طلاقها شبهة وتزوجت بآخر وولدت . أو من جهل أبواه أو أبوه لجواز ان يكون من محرم يقيناً أو شكاً أو عن عقد فاسد فكل أولئك ابن حرام

### العموني والمؤابي

العموني والمؤابي ذكرّا كان أم أنثى اذا تهود فقد العقد ولزم الطلاق

والا كان المقد باطلاً لقوله « لا يدخل العموني والمؤابي في زمرة الله »  
 وذهب اخواتنا ان المنع خاص بالذكور دون الاناث لتعبير الكتاب  
 بصيغة المذكر دون المؤنث وهذا خطأ فان المنع التحريمي كله يشمل النوعين  
 فضلاً عن قول سليمان عليه السلام « الشعوب الذين نهى الله عن ان يدخلوا  
 بكم أو تدخلوا بهم » وقوله أيضاً « أشدوديات وعمونيات وموآبيات  
 وصديونيات وحشيات » وظاهر من كلام عزرا عليه السلام ان تلسم النسوة  
 مارددن الى أصلهن أجنبيات كما هو مذكور الا لانهن كن لم يزلن كذلك  
 لعدم تمام تهودهن وهنا يظهر الفرق بين تهود العمونية وغيرها فان الداخل  
 بالعمونية حده القضاص دون الداخل بغيرها ولو لم يكمل تهودها . ومحلون  
 وخليون اذا كانوا قد تأهلاً بموآبيات فلضرورة العزلة والغربة ولم يكن التهود  
 تماماً بدليل قول نعي « هاهي سلفتك رجعت الى قومها وما يعبدون » فلو  
 لم يكن هناك تهود ما كان لردتها معنى كما هو مذكور بخلاف روت فانها ثبتت  
 على تهودها واعتصمت بالدين ولذا فهي لم تترك حمايتها بل لازمتها حتى تزوج  
 بها بوعز . وقوله « اذ لم يزودوكم بالخبز والماء » يدل على ما كان في صدر  
 هاتين الاءتين من القتل لبني اسرائيل وانها ليستا كسائر الامم في الثبات  
 على الايمان ومن الشواهد على ذلك عرفة

والخلاصة ان دخول جنس العموني والمؤابي في الزمرة حرام الى الأبد  
 لقوله « الى الأبد » ومن هنا عرفنا أيضاً ابدية حرمة ابن الحرام لقوله بشأنه  
 « الى عاشر جيل » ثم قوله بعد نظيره هذه الجملة تماماً بشأن العموني والمؤابي  
 « الى الأبد » كما تقدم فكأن هنا ابدية بعد تلك الاجيال فهي في ابن  
 الحرام كذلك فانها تفسير للاجيال المذكورة

وحرمة دخول العمونى والمؤابى فى الزمرة معناه عدم جواز التهود منهما  
قصداً للتزوج بهما ولكن اذا صادف وحصل التهود لسبب من الاسباب  
أو من بادئ الرأى وكان هناك ثبات على الايمان كمرأة بوعر فلا مانع من  
التزوج بهما وعلى هذا فاذا هودت المسيية منهما بقصد التزوج بها غللاً  
لسائر الامم عقدها باطل وذريتها تنزع الى الأبد اللهم ما لم تكن قد تزلت  
وثبتت على الايمان فان زواجها وذريتها بعد ذلك حلال كروت

### الأدوى والمصرى

كذلك الادوى والمصرى ممنوع تهويده من أول وثانى جيل بقصد  
المصاهرة فخرج بذلك الجيل الثالث كما هو ظاهر لقوله «أبناؤهم من الجيل  
الثالث يقبلون» وسواء الذكور منهم والاناث . ولا يمنع اليوم من تهويدهم  
جواز ان يكون بهم من جنس العمونى أو المؤابى فقد امتزج هذا الجنس  
بسائر الامم من وقت ان أغار على البلاد سنحريب ملك بغداد وأجلى أهلها  
منها وخطط الامم ببعضها بحيث لم يبق اليوم لذلك الجنس وجود ذاتى وعلى  
هذا فلا تتجاشى من التهويد . كذلك قبل تهود كل من يقبل على الايمان  
ونصاهره

### الجمعونيون

اذا كان هوشع النبي عليه السلام منع الجمعونيين فانما كان ذلك ايام  
بيت المقدس ليملوا خدمته كقوله «يحتطبوا ويستقوا ابيت الله» كما ناط  
بهم داود عليه السلام خدمة اللاويين ولذا سموا مخصصين لتخصيصهم لخدمة  
البيت الكريم

### السامرة

ليسوا السامرة يهوداً ولو عملوا ببعض الدين لعبادتهم العجل ولا يقبلون ما لم يهودوا وإنما عقدهم ينفذ ويلزم له الطلاق لعلمهم ببعض الدين فهم ليسوا أجنباً بالمعنى التام

### الزانية وزواج المتعة

عُرفت الزانية بالقديسة <sup>(١)</sup> كما ورد بشأن تمار وقوله « أهن القديسة » وقوله « زنت تمار كنتك . وهي على نوعين مبتذلة للكافة وحرمتها من قبل الكتاب أبدية لما ينشأ عنها من الفساد كالقتل وجعل النسب فقد يقع الرجل على بنته أو أمه وهو لا يدري

والثانية الزوجة لأجل ولدها يعرف وكانت قبل الكتاب مباحة بدليل يهودا مع تمار وسؤال خادمه عنها جهاراً من أهل الحي بقوله اين القديسة فلو كان الامر غير مباح يومئذ كان أُوخذ عليه كما أُوخذ ولدها بما كان منها وبالجملة فقد نهى الكتاب عن الزانية بنوعها لانه لا يليق ان يكون الاقتران لأجل تبعاً لهوى النفس ثم يفارقها أو يطلقها بلا مسوغ شرعى بل الواجب ان تكون حليلة عهد لا لأجل ما غير أن المقدم مع ذلك ينفذ ويحتاج الى الطلاق <sup>(٢)</sup>

---

(١) من اسماء الاضداد كالصير للضرير والملاّن للفارغ والايبس للزنجي  
(٢) قلنا زواج المتعة ولم أرد ان افصله الى متعة ومؤقت لان المؤقت هو أيضاً كالمتعة في الحقيقة بقصد الاستمتاع بالزوجة زمناً مائلاً أم قصر ولست من رأى المصنف رحمه الله من ان العقد ينفذ بل أرى انه باطل لمخالفته أصلاً للقصد الشرعي من الزواج وهو ان لا يكون لأجل والا شبه الزنا أو المحالة وما كان صورته هذه

## المطالبة بعد عقد الغير عليها

المطلقة بعد عقد الغير عليها نوه عنها بقوله « لا يجوز لزوجها الاول ان يرجع اليها بعد مسّها (١) . وتمتدّ مسّت ولو لم ينسخل بها فقد شدّد العلماء فجعلوا المعقود عليها كالانسخل بها فاذا عقد عليها ولو خطبةً وطلقت ثم عقد عليها آخر خطبةً أيضاً وطلقها فلا يجوز لصاحب العقد الاول ان يرجع اليها قياساً على تسوية الكتاب المخطوبة بالمزوجة بوحدة جزاء الداخل بهما كما هو قوله « اذا دخل امرؤ بمخطوبة جوزى جزاء الداخل بالمزوجة (٢) » نعم ان العلامة بنيامين ينكر المخطوبة ولكن النصوص تعارضه وعلى هذا فما يمنع المرأة من التزوج بأخر ليس هو قيام الزوجة دون الخطبة بل الخطبة أيضاً لانها مبنى الزواج فهو يصح بصحتها لهذا قطع العلماء بعدم جواز رجوع الماقد الاول ولو كانت خطبة اذا عقد عليها آخر ولو كانت خطبةً أيضاً . وقوله « بعد ان مسّت » فولو أن المخطوبة لم تمسّ غير أن الفرض مع ذلك هو

فلا يلحق ان يعطى له حكم ولا اقول ان شرط الأجل يطل والعقد يبقى ولا سيما لتوقف الفسخ دائماً على الطلاق ولو انقضى الأجل مادام العقد في صورة عقود الزواج وانما اريد ان اقول انه باطل شرعاً من اصله قطعاً ومنعاً لتوعدة ولو انه ينسدر ان يقع لاشراف أولى الامر من أهل الشرع دائماً على كل عقد زواج فهم لا يسمحون طبياً باشتراط أجل ما من الآجال ولو كان لا اقل من الحياة المنتظرة عادة . والممول عليه في الشرع الاسلامي عدم الانعقاد — انظر المادة ١٣ من اللائحة الشرعية

(١) كناية عن تنجسها كما هي اللفظة العبرية

(٢) لان المخطوبة بالمعنى الشرعي معقود عليها تماماً لا ينقصها غير العلانية الشرعية ولا ينقض عقدها الا بالطلاق فهي امرأة رجل

التجنب كما صور ما ليست بالاخت اختاً تفتيراً منها (١)  
وكما ان عقد النير يمنعها عن صاحبها الاول فالزنا كذلك يحرمها عليه  
ولو كان الامر منها عن اشتباه كحرمة المزنى بها على اقارب الزانى تأثراً بالفعل  
واذا فرق الكتاب بين المشتبه وغيرها فتما هو بالنظر اليها وحدها أمّا  
بالنظر الى زوجها فالحكم هو هو اذ بمسّ غيره ايهاا تجسّست عليه على كل  
حال كما ورد « قد نجس ديناه أختهم » . والاستدلال على حلية المفصولة  
والمشتبه بنسوة داود عليه السلام استدلال في غير محله فانه قد شهد  
لبعضهنّ بالغفاف وكما نصدهنّ في طهرهنّ وأنتمن في المأكل والمشرب  
ففي هنا أيضاً فضلاً عن استبعاد مساسهنّ فان من هو في الحرب لا يلوى الى  
شئ من هذا خلافاً لمن كان في حاله الطبيعية ثم فضلاً أيضاً عن ان داود مع  
ذلك تجنبن بعد ما كان من ابشالوم فبقين كما هو مذكور « مبهجرات الى  
يوم وفاتهن أيامي في الحياة »

كذلك المزنى بها تحرم على صاحبها اذا تزوجها آخر أو زنى بها ولا

(١) منع شرع الكلم رجوع الرجل الى امرأته اذا عقد عليها آخر ومنع الشرع  
الاسلامى الرجوع مالم يعقد عليها آخر ويسخل بها أى انها على طرفى نقبض ولكن  
لهذا التعارض سبباً وحكمة في كل من الشريعتين فالطلاق عندنا يقع مرة مجردة  
لا أكثر وهو كتابي ولا بدّ ولكنه في الشرع الاسلامى نظراً الى تعدد مراته وتنوعه  
وجب ان يكون له حدّ وهي الينونة الكبرى فتى حصات منعت المرأة عن الرجل  
لفاد جمة الطلاق ولكن اذا تزوجها آخر ودخل بها جاز للأول ان يعقد عليها  
كما لو انها امرأة جديدة والحكمة ان لا يسرف الرجل في الطلاق منعاً من استحالة  
رجوعه اليها اذا شاء مالم يتزوجها آخر ويدخل بها بما قد لا يرضاه اولاً يضمن الرجوع  
معه كما ان الحكمة في شريعتنا هو انه اذا طلق فقد يندم فيعجل بالرجوع اليها بعقد  
جديد والا استحال عليه الا مران عقد عليها آخر ولو خطبة

يحتج بما كان من داود مع بنت شمع من دخوله بها وهي امرأة رجل ثم عقده عليها بعداً فقد أخرج العلماء الأمر عن ظاهره بإشارتهم الى ما كان معتاده بنو اسرائيل في ذلك الوقت من انهم عند قيامهم الى القتال كانوا يدفعون بوثائق الطلاق الى نساءهم مضافاً الى ما اذا جهلت وفاتهم فالرجوع الى المرأة بعد عقد الغير عليها ممضية ولو انقضت العدة وهي الثلاثة أشهر والذرية تعاب ولو انها شرعية تنسب وتقبل

### المسيية

اذا شهدت المسييات لبعضهن بالعفاف أو تمن كنسوة داود . وقال اخواننا اذا أقرت بالسبي وزكت نفسها صدقت ولو وجد شاهد على سببها فافقارها لا يتجزأ أمّا اذا وجد شاهدان فلا تصدق مالم يشهد لها شاهد بالعفاف واذا كان واحد لها وآخر عليها أخذ بقول الاول واذا اعترفت بالسبي وزمت نفسها وأذن لها الشرع بالزواج ثم ظهر شهود على سببها فلا عبرة بهم واذا أدركها السابي وهي أمام الشرع حفوظ عليها حتى تمضي ولكن اذا كان الشهود على كونها مستت قد حرمت ولو كانت قد تزوجت وولدت وشاهد واحد لا يكفي أما عندنا فيكفي ومجرد تزكيتها نفسها لا يكفي بل لا بد لها من الاثبات وجاهر العلامة الميموني انهم تساهلوا ولم العذر فانا في جلاء وقلما نجونا من السبي

وشهادة الرجل لامرأته لا يوثق بها لجواز محاباته لها تعلقاً بها . كذلك شهادة جاريتها لكونها تحت تصرفها خلافاً لجارية زوجها فان شهادتها تقبل وشاهد واحد ولو كان عبداً أو جارية أو قريباً غير الابوين يكفي اثباتاً للسبي . كذلك الصغير يتعلق بسلامة الفطرة .



## ممنوعات الكاهن

كذلك ممنوعات الكاهن ينفذ عقدهن وهن الزانية والمبتذلة والمطلقة والارملة ولكن أرملة الكاهن غير ممنوعة على الكاهن الثانوي كما هو رأي بعض العلماء وكما يتنا نحن أيضاً لقوله « ايحت لم أرملة الكاهن » والزانية هي بنوعها وقد مر ذكرها وفي حكمها المكروهة والمحتال عليها وقال اخواننا لا تعد الخالية زانية ما لم يكن وقع عليها محرم أو ممنوع ولو ابتذلت للامة فيئذ يحرم الزوج بها ولكنه يرد عليهم قوله « أو كزانية يصنع باختنا » فاذا اعتلوا بان من استحيها كان أغلف فاذا يقولون في قوله « زنت تماركتتك وحملت سفاحاً » وقد كانت خالية فاذا احتجوا بأن مضاجعها كان محرماً عليها لانه حوها قلنا لم ان الحادثة أولاً كانت قبل الشرع وثانياً ان نازل الخبر ليهودا لم يكن يعلم انه هو صاحب القمل بدليل عبارته له وهي « زنت تماركتتك وحملت سفاحاً »

والمبتذلة هي من عرضت نفسها في الاسواق والطرق في الاخذ والمطاء كذلك الخادمة المنفردة بالرجال . وقال اخواننا ومولودة ممنوعات الكهنوت أيضاً وقد أصابوا لقوله « ولا يتنذل ذريته » . أمّا ما قالوه من ان ابتذال من يمسه الكاهن من ممنوعاته يقصر عليها دونه فقير مقبول عقلاً اذ كيف يكون الشيء نجساً ولا ينجس ومن المعلوم ان نضح الاناء هو مما فيه

وبالجملة فكل زانية مبتذلة وليس كل مبتذلة زانية . والمبتذلة هي كما قدمنا مولودة ممنوعات الكهنوت ومعرضة نفسها في الطرق والاسواق وخادمة الاقراذ بالرجال

والمطلقة هي من أعطيت اليها وثيقة طلاقها وسواء أكانت مطلقة منه أم من غيره لقوله « وبمطلقة من زوجها لا يتزوجوا » فإذا كان هو المطلق فظاهر كونه زوجها كما هي الآية . أمّا مطلقة العقد غير النافذ فغير ممنوعة لا تنفاه الزوجية فيها شرعاً كذلك المطلقة لسبب أولوية المرصدة الشرعية عنها ولو حصل التنصل من الزوج بها

### الموجوء والمحبوب (١)

الموجوء والمحبوب ممنوعان شرعاً ضرورة أن لا نسل لهما فإن الأول كالخصي لا ماء له ولو انمظ والثاني مجرد من العضو المعلوم أو من سبيل النسل فإن النسل يتمتع أمّا بالعضو وأمّا بالالتئين وأمّا بسبيل البذر التناسلي المروفين بالجلين فإذا وجئا أو قطعاً صار الرجل عنيئاً ولهذا إذا كان الرجل مصاباً بشيء من ذلك وأثبت الطب تأثيره على التناسل مُنْع

وفصل اخواننا وفرقوا فقالوا . مصاب العضو المعلوم أو مقطوع الحشفة أو الكمرة (٢) ممنوع . وإذا تبقى من الحشفة ولو قدر الشعرة حولها فمقبول . مبرئ الكمرة كالقلم أو الميزاب مقبول . مثقوب ماتحت الحشفة مقبول . مثقوب مادون الحشفة مقبول . مثقوبها هي ذاتها وانبتق البذر من الثقب ممنوع وإذا التحم الثقب والتأم قبل . مثقوب ماتحت الحشفة الى ما فوقها في وسطها ممنوع لتفساد الحشفة كلها . مسدود فوهة طريق البذر

(١) الموجوء هو مدقوق أو مرضوض الانثيين اعنى الحصينين « بصوت دكاه »  
والمحبوب هو مقطوع العضو المعلوم « خروت شفخاه »  
(٢) الحشفة رأس العضو والكمرة طرفها

ومتحول إلى طريق الماء ممنوع . مخصى الاثنين أو مصاب أو مثقوب  
أحدهما ممنوع . مقطوع أو مصاب الجبلين أو أحدهما ممنوع . مثقوب أحدهما  
إلى سبيل الماء جفري من موضعين سبيل الماء وسبيل البذر مقبول . وقالوا  
إذا كانت العاهة طارئة عن فعل إنسان أو بسبب حيوان أو شيء من الأشياء  
فالمنع حاصل وإذا كانت خلقة أو عن مرض فلا منع وعندنا لا فرق فإن  
الغرض هو منع مصاهرة العقيم والنص مطلق لا تخصيص فيه فشمّل الخلق  
وغيره لهذا أفتى علماؤنا بتعميم المنع لعلّة العقم كيفما كان

ونهى الشرع عن اتلاف أداة التنازل إبقاءً للنوع من إنسان وحيوان  
وطائر حتى ما لا يؤكل ولا فرق بين أن يكون المتلف بادئاً أو متمماً كما  
لا فرق بين أن يكون مباشراً أو آمراً ولو كان الأمر لاجنبى غير أن اتلاف  
الاجنبى لا يمنع من حلية الحيوان أو الطائر . وقال اخواننا إذا احتال  
الاسرائيلى آخذه الشرع وبيع الحيوان إلى آخر ولولولده الارشد ولا يحرم  
ويمنع البيع للصغير لانه في ولاية أبيه . قلنا فإذا كان الغرض من هذا النهى  
أيضاً هو حفظ البقاء النوعى تنمية له واكثرأفا بهم يستثنون العقيم  
خلقة أو مرضاً ولا يمنعون عقده

## الزواج

ولو أن الخطبة عقد مستوفى لاشتبهت على ما تملك به المرأة شرعاً من  
الثلاثة أشياء وهي المهر والوثيقة والقبول غير أن الشرع نهى مع ذلك إلى ما  
للمعقد من المقصد المعلوم وهو الاقتران بقوله « ومن هو الذى خطب امرأة  
ولم يأخذها » . ولا بدّ للاقتران أو الاخذ المذكور من العلانية بعشرة رجال

على الأقل اقتداءً بيوعر فقد ورد « واستصحب بوعز عشرة رجال » ولهذا  
 فاذا ضرب الرجل صفحاً عن هذه العلانية ودخل بمخطوبته بدون استيفائها  
 أولاً عدّ معيياً شرعاً ولوان وصيته لا تلحق ذريته وما اتبع بنو اسرائيل  
 طريقة الدعاء الشرعي بالسبع بركات المعلومه الا ابتغاء الجمع والعلانية  
 فالتبريك وحده بغير هذه العلانية لا عبرة به والا وجب استثنائه استيفاءً  
 للعلانية ضرورة كونها هي المقصودة أصلاً . ولا فرق بين ان تكون بكرة  
 أو ثيباً ومطلقة أو أرملة فاستبعاد الارملة في نظر صاحب الشجرة لا مفهوم  
 له فان من وقف على مغزى تلك البركات لا يستثنى منها واحدة . ولما كانت  
 النية هي دخول الرجل بالمرأة وكانت الحائض غير حيلة ما دامت كذلك  
 كان الاحتفال الشرعي والحال هذه ممنوعاً حتى تظهر كذلك هو يمنع يوم  
 الجمعة اكراماً للسبت . وكانوا يجعلون الاربعاء للبكر حياً في زيادة تفرجها<sup>(١)</sup>  
 والارملة والمطلقة الخميس عادتهم أيام الملك ثم انتهوا أخيراً بجعل الخميس لمن  
 عموماً . وأيضاً كان من أسباب جعل الاربعاء للبكر أن كان بيت الشرع  
 يجلس الاثنين والخميس فربما رماها بالثيوبة فيرفع الامر اليه ولم يجملوه يوم  
 الاحد لانه تلو السبت فلا تظهر البهجة . أمّا في أيامنا هذه فجعلوه الخميس  
 كما تقدم اذ لم يبق لبيت الشرع ما كان له من النظام . كذلك منعه أيام  
 الحداد وأيام يوجد مانع من الدخول وغنى عن البيان الايام المقدسة للنهي عن  
 العمل بها

وينبغي قبيل الاحتفال المذكور اثبات ما تدخل به المرأة من الحلّ

(١) لانه وسط في الاسبوع فلا تضيق بهجته يبهجة السبت قبلاً أو بعداً

ونحوها كتابة نوعاً وقيمة وتضمن الرجل هلاكه أو سرقة مع بيان المهر  
مبجلاً ومؤجلاً والاشهاد عليه مما يعرف بكلمة «كتوباه» . وانما وجب  
هذا الاثبات قبل الزواج والا كان المؤجل غير حجة ومن دخل بامرأته بلا  
مؤجل كان كالداخل بمخطوبته<sup>(١)</sup> ولعل ارجاء بعضهم الاثبات الى ما بعده  
سببه قلة الميسرة وعدم قدرتهم على الجواز كالمرة واحدة فيترقبون استيفاءه  
ثم يثبتونه وربما أشهدوا على قيمة المؤجل قبل الزواج بل قد لا يثبت بعضهم  
شيئاً أبداً ويكتفون بالاشهاد ولكن اثبات المؤجل كتابة قبل الزواج لا بد  
منه لانه وقاية من كون الرجل يستهين فيطلق فضلاً عن انه يكون لها ذخراً  
اذا طلق أو مات فوجب اثباته منذ البدء ويحسن أيضاً ان يكون من ضمن  
الاثبات بيان باقي الاشياء مما هو غير مسؤول الزوج عنه كالملابس ونحوها  
وانما يكون هذا استيفاءً للبيان تفرقة بين ما هو مسؤول عنه وما هو غير  
مسؤول وبين ما تملكه هي وما يملكه هو واحتياطاً للمستقبل . وينبغي أيضاً  
ذكر كون المؤجل لا يورث اذا توفيت نظراً الى ان اخواننا يورثونه بعدها<sup>(٢)</sup>  
وظاهر وجوب كون الزوج يقع هو والشهود وهم حجة في كل جهة شرعية  
واذا توفي أحدهم أشهد شرعاً على صحة توقيعه وبهذا يعتبر كأنه لم يميت

ويتبدى الاحتفال بأن يتقدم العروس وعلى رأسه المعطف « طليت »  
على نشيد ما يناسب من المزامير بين يدي أحد العلماء ينقده بمض المهر فيعطيه

(١) يعنى بغير العلانية الشرعية فيعاب

(٢) بل بالعكس يجب ان لا يذكر ذلك أبداً لما فيه من التطهير والشرع لدينا  
معلوماً وهو عدم التورث ضرورة كون العلة فيه أعنى المؤجل هي منع الطلاق بقدر  
الامكان وان يكون لها ذخراً اذا طلقت أو ترمات

الى العروس أو وكيلها ويحلف العروس بيمين المهد كما حلقها أول مرة وقت عقد القنوان ثم يواجهونه بها فيعطونها أيضاً بعض المهر مخاطباً إياها بقوله وعقدت عليك الى ما شاء الله ثم يعودون به الى الجماعة ويجيئون بالعروس ويقف الاثنان مواجهين بعضاً وتقرأ وثيقة الزواج أو هي ووثيقة الجهاز والحقوق أيضاً كالمتبع في مصر ودمشق وهو منهج حسن<sup>(١)</sup> ثم يوقع العلماء وغيرهم من كبار الحاضرين أسماءهم ويقدم لها العروس ما يكون متبقياً من المهر أو ختاماً أو شيئاً آخر مما أشبه مكرراً لها قوله عقدت عليك الى الأبد وفي رأى صاحب الشجرة انها أربعة أيمان والحال انها اثنان فقط وهما التي وقت عقد القنوان والثانية التي وقت الزواج أمّا عبارة « عقدت عليك الى الأبد » مرتين متفرقتين كما رأيت فليست بقسم في الحقيقة وانما هي على سبيل التيسير والبركة في ان يكون القران بفضل الله الى الأبد على النحو من قول الموثق « بارك الله فيكما » والرأى الغالب الاكتفاء بالمرة الواحدة وتليها السبع بركات مبدوءة بقول الموثق كما تقدم بارك الله فيكما باسم الله نبارككما ليفدق الله عليكما من فيض السموات الى آخر العبارة ويجاوبه الجمع بقولهم ويكون يتنكحيت فارص الى آخر العبارة . ثم يبدأ الموثق بالسبع بركات وهي الأولى بركة عصير العنب ضرورة كونه أول خلق النباتات وأكرمها فضلاً عما له من مزية ادخال السرور على القلوب مقر الحياة . والثانية بركة خلق الكائنات واذا كان الكرم من ضمنها كما هو ظاهر غير انه اعتيد تقديم برسته قبل غيره . ومنزى هذه البركة أعنى بركة خلق الكائنات هو أن كل

(١) في مصر لا تقرأ غير وثيقة الزواج كما انها يقفان محاذين لبعضهما لهما وجهين ولا يحصل اعطاء شيء من المهر لاعتباد الاتفاق والوفاء به من قبل وهو الغالب

صانع انما يصنع لحاجته الى العمل خلا الله سبحانه وتعالى فانما خلقه لمحض القدرة لا غير . والثالثة بركة خلق الانسان خاتم الخلق وأول المشيئة ومن لأجله خلق كل شيء . والرابعة بركة خلق حواء أم البشر أحدث شطرنج الانسانية . والخامسة بركة كون الغرض من خلقها التوالد ومعرفة الذات العلية . والسادسة والسابعة بركة العروسين والختم ذكر اورشليم أسفا ورجاء (١) ومن هذا الوقت تم حلية الدخول للمرأة . وتكرار هذه البركات كل ليلة على الخوان أسبوعاً عادة قديمة لا لزوم لها بعد اجرائها المرة اللازمة وقت الزواج على انه لا بأس بها مرة أخرى اذا كان من المدعوين آخرون لم يشهدوه ولا صلة بين هذه البركات السبع وما ورد في سورة « وأرى » من الوعود السبعة وهي قوله اخرجكم واخلصكم واتقذكم وآخذكم وأكون لكم وآتى بكم وأهب اليكم فما ظنه صاحب الشجرة في ذلك غير صواب فان في غير هذه السورة أيضاً وهي سورة ان قتم بفرائضي سبعة وعود أخر فالسبع بركات مستقلة بذاتها وضعت لمناسبتها بحسب ما يتناه

## ما للمرأة على الرجل

للرأة على الرجل فقها وكسوتها واحصانها لما نص بشأن الجارية « لا ينقص من فقها وكسوتها واحصانها » فن باب أولى زوجته (٢) واذا تملت ولها ولد (٣) عاشت من ماله مادامت أرملة لما نص بشأن بنت الكاهن

(١) كانوا هنا يضعون قليلاً من الرماد على رأسى العروسين علامة الحزن والأتسى على زوال الملك أما اليوم فازاحة المعطف عن رأسيهما ثم رده ثانياً وعند اخواتنا تحطيم كأس التبيد

(٣) يعنى الفرية مطلقاً ولداً أم بنتاً

(٢) يعنى غير الجارية

« اذا تزلمت أو طلقت ولا ذرية لها رجعت الى بيت أبيها فكما كانت أيام صباها تأكل من خبزها » فانه يفهم من هذا المنطوق انه اذا كان لها ذرية بقيت في معيشة رجلها لا انها تعيش عند أبيها . على انه في حالة ما اذا لم يكن لها ذرية فهي تبقى مع ذلك في معيشة رجلها مدة المدة وهي الثلاثة أشهر لجواز ان تكون حاملاً فان الحمل في هذه المدة يظهر كما ورد « وكان من نحو ثلاثة أشهر » . واذا كان لها مرصد شرعى فما دامت غير طالبة له فلا تلزمه فققتها فاذا طلبته لزمته من وقت الطلب ولو هاجر أو مرض ما لم يتصل شرعاً واذا كان قاصراً فلا تلزمه ما لم يكبر . وظاهر من قوله « ورجعت الى بيت أبيها » انها اذا لم ترجع ولولا ذرية لها فهي تبقى في معيشة رجلها فرجوعها وعدم الذرية شرطان تتعلق بهما المعيشة في بيت الوالد . ولها مع ذلك ان لا ترجع ما بقي لها مؤجل الصداق وغيره من الحقوق . ويترفع من ذلك انها ما بقيت مرتبطة شرعاً بمرصدها فلا تكون معيشتها على أبيها بل على مرصدها هذا

وقفتها إطماعها مما كانت معتادته قبل الزواج مع مراعاة صحتها فاذا لم يوافقها المأكل فلها ما يوافق . واذا تركها فارغة باعت من امتعته وعاشت<sup>(١)</sup>

وكسونها كسوة النهار والليل والسبوت والاعياد وأيام حيضها وغير ذلك بحسب درجتها وميسرته . واذا تركها بلا كفاية باعت كذلك وعاشت واحسانها أن لا يقلل من عادته . وضرب له اخواتنا كية بحسب حالة

(١) أي بواسطة الشرع لا بمحض تصرفها كما هو المفهوم



الرجل فيومياً إذا كان لا يعمل له<sup>(١)</sup>. أما ما أوثنا فتركوه للقوة وإن لا يكون الاعراض مقصوداً. وإذا تزوج باخرى فكما قال صاحب الشجرة لا وجه للحفاظة على المادة فإنه بالاثنتين أقل منه مقدرة وهكذا فمضى قوله «لا ينقص من نفقتها وكسوتها واحصائها» كونه لا يقبل على الثانية ويمرض عن الأولى بل يعدل هذا هو المقصود وهو عين المقصود أيضاً من قوله «لا تأخذ امرأة على أختها ظملاً لها» وللشرع نهى الرجل عن الاعراض وإذا طلبت الطلاق الزموه به كذلك إذا كان عتيماً أو مريضاً ومنعه المرض عنها ستة أشهر وعليه كل ما لها في ذمته ما لم تنف<sup>(٢)</sup> كما ورد «حسبنا منك سد الرمي وستر الجسد وإن نستظل بظلك» أعني أنهم لم يشرن الى شيء غير ذلك مما هو مفهوم تعففاً وقناعةً

ومحصل الامر وجوب النفقة والكسوة والاحصان والا فالطلاق اذا قصر ما لم تنف

وجوب نفقتها من وقت ترميها في حال النسل وجوب من الكتاب ومن العلماء عملاً بالسنة ولو كانت لا نسل لها اذا لم تطلب حقوقها كوجوبها على المرصد من يوم طلبها له. كذلك مدة العدة وهي الثلاثة أشهر. وإذا سكنت عن طلب الوارث بالنفقة فلا تلزمه الا من وقت الطلب. وإذا كانت في غير بيت رجلها فلا تلزمه ما لم يكن ابنها فإنها حينئذ تلزمه أينما كانت وتشمل الكسوة والمسكن وما ينبغي له كما كانت في حياة زوجها. ومن وقت

(١) إنهم اختاروا أخيراً ما هو الاوفق فقد ورد بالسادة ١٢٤ للامامة حاشى مانعه «للرأة على الرجل حق مباشرتها مع مراعاة قوته وصحته وعمله»  
(٢) يبقى عن طلب الطلاق تعففاً وتادياً

ان تطلب حقوقها ولو لم تستول عليها تمنع عنها النفقة ولهذا فاذا لم تقدم المرأة سند حقوقها فلا نفقة لها على الورثة لجواز كونها أبرأت منها زوجها أو تصرفت فيها فاذا قدمته وطلبت النفقة فليها الميم ان لا ابراء واذا ذلك تفرض لها واذا كان من العرف ان لا يعطى لها سند فلا تمنع النفقة من وقت الطلب كذلك اذا فقد السند وأثبتته اليئنة . وتصرفها في بعض حقوقها من بيع أو رهن لا يمنع نفقتها عند اخواننا<sup>(١)</sup> وعندنا يمنع . كذلك تسقط نفقتها من وقت ان تحطب ولو لم تطلب حقوقها

وأوجب عليه أيضاً أهل الشرع علاجها اذا مرضت حتى تشفى واذا أزمّن المرض واستوجب كثرة الاتفاق فله أن يعطيها ما لها عنده من الحقوق تنفق منها ولكنه مكروه

كذلك أوجبوا عليه اfdاءها اذا سببت بقدر ما يلزم للقدي عادةً من المال وزيادةً عليه السدس ولو اعتدي على عفافها فسدلها الى أيها أو أمها أو أحد أقاربها . وليس له ان يطلق هرباً من القدي ولو أدى ما في ذمته لها من الحقوق بل عليه ان يفديها ولو لم يكن عنده سوى قيمة ما يلزم للقدي واذا شاء الطلاق أفدى أولاً ثم طلق وعليه ما لها من الحقوق ولو بلغ مال القدي عشرة أمثالها . ولم يلزمه اخواننا بالafداء الا مرةً فله عندهم اذا سببت مرةً أخرى ان يطلق ويؤدى ما لها في ذمته من الحقوق وهي وشأنها أمّا عندنا فلزم دائماً مادام قادراً . واذا كان مهاجراً فللشرع ان يستعين بما له

(١) مادة ٢٤٣ للعلامة حاي « اذا تصرفت الزوجة في حقوقها في حال حياة زوجها أو بعد وفاته سقطت نفقتها قبل الورثة » ومادة ٢٤٤ « اذا كان تصرفها قاصراً على البعض دون الكل حق للورثة ان يردوا اليها باقى مالها ليسقطوا نفقتها »

فكما كلاً لها . واذا كانت محرماً أو ممنوعةً شرعاً ولم يكن زوجها يعلم فلا يلزمه القدى وإنما يطلق بما عليه من الحقوق عدا المؤجل . كذلك المطلقة طلاقاً فاسداً ومن صادف سببها السنة العاشرة من عقمها ومن أنذرهما بالطلاق اذا ارتكبت كذا وفعلت

كذلك أو صوابها كنفه وتوقيرها جهده واذا كان في سعة من الرزق زاد لها من الثياب الفاخرة . وان لا يفاظ لها القول بل ينصح لها وينبه بالحسنى . واذا أتلفت أو نجست آنية أو شيئاً من المأكول عن غير قصد فلا يؤلم احساسها . وان لا يمنحها من الاعارة والاستعارة بينها وبين الجيران ضرورة حسن المعاملة . وان لا يمنحها عن أقربائها ما لم يكن لموجب ولكن له منعه عن داره

كذلك أوجبوا عليه دفنها واقامة المأتم حسب العادة والعرف بقدر ما يليق فلا يحط من قدرها اذا لم يرفعه فهي تعلم برقيته لا ان تنزل درجتها حية أم ميتة فاذا أهمل أو قصّر أو كان غائباً قام الشرع مقامه من ماله

### ما عليها له

عليها أن تليه كلما دعاها ما لم يمنحها الحيض أو ما لم يكن الوقت من الاوقات المقدسة الممنوع العمل بها شرعاً فاذا لم تأتمر بأمره فهي ناشز « موردت » ومتى ثبت نشوزها شرعاً جاز طلاقها بلا حقوق عدا ما يكون موجوداً لها من الجهاز

كذلك عليها ان تكون تحت طاعته واليه نزعها وهو يسودها كما هو نص الكتاب

ووجب ان تكون صناعاً عاملة الكفين غازلةً أو ناسجةً أو غير ذلك مما يلائم درجتها ومقامها كيلا تكون فارغةً فإن الفراغ مفسدة . قال سليمان عليه السلام « امرأة نشاط من يجتعلق بها قلب زوجها طلبت صوفاً وكتاناً » وله ان يستفيد من كدها كما له ان ينتفع بجهازها أمّا ما ترثه فلا حق له فيه ما لم تأذن ولها رسم الطريقة خلافاً لجهازها فان له ان ينتفع به على انه ان كان نهماً أو سكيراً أو متلاًفاً أو مضياًعاً جاز لها منه (١)

واذا توفيت فلا يرثها وانما له ما قمّشها به والمؤجل (٢) وما كسبته من كدها وبالجملة كل ما استفادته في معيشتها معه عدا ما تكون قد ورثته كما تقدم واذا مرض خدمته جهدها واذا كان ميسوراً أعانها بخادمة

وأوجبوا ان لا تكثر من الضحك والنزق بحضرة زوجها وان تكون حشمة في مشيتها وحديثها وان لا تلمس ما هو مفهوم ولا تنبس بما يستحي من سماعه بحضرة زوجها أو غيره من باب أولى وأن تحافظ دائماً على شرفها ولو كانت بعيدة عن الريّة

وعليها توقيره كما يوقر السيد والملك كذلك أقاربه ولا سيما حميها وحماتها واذا منعها من أقاربها أو من الخروج لولية أو ماتم بلا موجب أو سبب وتشبث بالطلاق لزمه بحقوقها ما لم يبد عنراً مقبولاً

واذا شاء النقلة بها الى غير المكان لعدم ملائمة السكان فليس لها منعه ولو كان البيت لها . واذا كان الاكثرث منها دونه فلها ان تتحول به فراراً من الأذى

(١) عند اخوات المرأة ممنوعة من التصرف في اموالها ما لم يأذن زوجها — مادة

٨٥ للامانة حتى أما عندنا فلا يتوقف التصرف على اذنه

(٢) يعني ان المؤجل يرفع عنه بوفاتها — وعند اخواتا يرثها ولا ترثه

واذا تزوج في غير بلده فله أخذها معه والا فلا<sup>(١)</sup> وإنما له النقلة من بيت الى آخر أو الى بلاد القدس ولو كانا كلاهما من غير أهلها وإذا لم تمثل فله طلاقها بلا حقوق وإذا شئت هي دونه فلها ان يطلق بحقوقها<sup>(٢)</sup>

### المحاصيات بينهما

إذا طالبت بنفقة وحلي أجبت الى الاول بالبيع من أثاثه ولا تجاب الى الثاني ضرورة كونه غائباً أو غير موجود معها ولكن اذا طرأ عليه عته أو فقد النطق أجبت لانه معها . والكسوة والمسكن وسائر ما يلزم للزوجة حكمه وحكم النفقة سواء

إذا نذر أن لا تزني بشيء من الحلي أو لا تتسل أو لا تعير شيئاً أو لا تزور أحداً لارتياحه فيها أبيع نذره وقتاً مائماً يحله وإذا امتنع طلق بالحقوق وإذا حلف بطلت يمينه شأن كل يمين لا توافق الشرع أمراً أم نهياً منطوقاً أم مفهوماً

إذا ادعت اعتزاله أيها أو هو ادعى امتناعها عنه تلاعننا شرعاً رجاء الاقرار بالحق فإذا لم يقرأ به استنفهم ممن هم معها في الدار أو من السكان والجيران وصرفها أهل الشرع مزوة دينن بالنصائح وإذا تكررت الشكوى ولم يتبين من هو الحق أو المبطل منها حكم بينهما من يمكن له الوقوف على الحقيقة فإذا اتضح صدق المرأة وأنه هاجر لها يقيناً أهلوه وأنذروه فإن بقي على حاله جاز طلاقها منه بحقوقها دون ما يكون قد أعطاه اليها وإذا اتضح صدقه

(١) قد يضطر الى الإقامة في غير الجهة فلا وجه لامتناعها ولا سيما اذا كان في الانتقال مصلحة أو منع ضرر

(٢) اذا كان طلب الانتقال الى بيت القدس منه أو منها اعتنائاً فلا يقبل كما هو نظام

وانها تمنع نفسها عنه يقيناً سألوها السبب فان قالت لبغضى اياه وجب عليه طلاقها بلا حقوق واذا كان السبب غير ذلك كقولها معذبي في كذا أو متعبي في كذا أو لانه يهيننى أو ما أشبه ذلك أمهلوها ونصحوا لها فإذا بقيت على حالها فهي ناشز وأنذروها بضيايع حقوقها فإذا تمادت في الأمر سقطت حقوقها فعلاً عدا ما قد يكون في حوزتها من الجهاز ولا تعطى اليها وثيقة الطلاق قبل سنة ولا تلزمه فيها النفقة (١)

اذا طالبت الورثة بما لها من الحقوق فليها تقديم الوثيقة الدالة عليها فتأخذ ما يكون موجوداً لها من جهازها ولو قدم أو بلي أو نزلت قيمته كذلك تأخذ قيمة ما هلك أو سرق من أشياءها الثابتة كالخلى والمصوغات بحسب قيمتها في الوثيقة وكذلك مؤجل الصداق واذا فقدت منها الوثيقة أثبتت حقوقها بالينة وعلى كل حال فلا بد مع ذلك من اليمين انها لم تصرف في شيء من حقوقها ولا أبرأت ذمة زوجها من شيء منها (٢)

واذا توفيت فليس لورثتها سوى ما يكون موجوداً لها من جهازها ولو قديماً أو بالياً واذا هلك أو سرق شيء من أشياءها الثابتة فلهم قيمته بحسب الوثيقة وليس لهم شيء من المؤجل وبالجملة لهم ما لها بحسب الوثيقة عدا المؤجل فهو لا يورث كما اسلفنا

اذا عمل على اكرامها لتبرأ مما لها في ذمته نهر وحذر فإذا لم يرتدع

(١) لعلها ترعوى رتمصاع والمعنى انها لا تقتص لنفسها بالامتناع عن زوجها وانما تمتثل واذا كان لها ظلامة فأمامها الشرع

(٢) الورثة ان يغفوها من اليمين اذا شاؤوا ولكن الاعفاء من البعض غير ملزم للبعض الاخر فلها البعض الآخر تحليفها اذا بقي على طلب اليمين

حرموه « ندوى » ما لم تشأ هي ان تصرف بمحض ارادتها ومع ذلك فلا يجوز لها التصرف في أكثر من الثلث والا بطل فيما زاد اذا لا يجوز حرمان الورثة من أكثر من ذلك كما سيجيء في باب الميراث

وهي مفضلة في أخذ ما يكون موجوداً لها من الجهاز قبل غيرها من الدائنين ومن باب أولى الورثة أمّا ما يكون لها في ذمة الرجل من قيمة ما قد يلزمه من باقي الاشياء فتقسمه هو ومؤجل الصداق مع باقي الدائنين بالسوية واذا كان لهم شيء عني ووجد أخذوه بعينه واذا عوض بأخر مثله أخذوه محله أمّا ما يختلط فيقسم بينهم جميعاً كل بنسبة ماله واما كونها تفضل عن غيرها في حقوقها جميعاً فلم يوافق عليه جمهور علما فانه كما أشهد الله على حقوقها أشهده على حقوق غيرها أيضاً خلافاً لاخواننا فقد فضلوا على غيرها<sup>(١)</sup> كما فضلوا الزوجة الأولى على من بعدها وهكذا

اذا طلبت منع زوجها من المهاجرة لما في ذلك من حرمانها منه فلا شرع اجابة طلبها . كذلك اذا أراد ان يحترف حرفة تدعو الى هذا الحرمان اللثم الا ان كانت هجرته لعلم الكتاب فانه يباح للعناء ما لا يباح لغيرهم ولو كان في الاباحة ما فيها من حرمان الزوجة أو الاقلال فان أولى العلم يفتون عن غيرهم

اذا ادعت العنة صدقت بلعانها فهي بالمعرفة أولى من غيرها<sup>(٢)</sup> ويطلب

(١) « ما يملكه الرجل يكون ضامناً شرعاً لما للزوجة من الحقوق » - مادة ١٤٥

للعلامة حاي

(٢) قد تكون كاذبة أو تهمم الكذب وتلاعن مع ذلك فاذا كابرها الرجل وطلب لاثبات طيباً أجيب الى طلبه

إليها مع ذلك ان تغفو ولا تُكره كما لا يكلف زوجها بالطلاق قبل عشر سنين<sup>(١)</sup>. وإذا ثبت عقمه فلها طلاقه بحقوقها كما له ان يطلقها اذا ثبت عقمها ولها حقوقها عدا المؤجل اذا كان قد مضى لعقمها عشر سنين لقوله « وكان منذ عشر سنين لمقام ابراهيم بارض كنعان<sup>(٢)</sup> » لا يحسب منها زمن غيابه أو مرضه أو اعتقاله واذا أجهضت فن وقت الاجهاض واذا ادعته وكذبها صدقت بلعانها واذا نوالى الاجهاض ثلاث مرات تلوم بعضها فهي ثكلى يطلقها بالحقوق عدا المؤجل

اذا نسب كلاهما العقم الى الآخر وادعت هي ان سببه العنة صدقت بلعانها وما عدا ذلك يحكم فيه الطب<sup>(٣)</sup>

ليس للزانية من حقوقها سوى ما يكون في حوزتها من الجهاز تأخذه وتطلق واذا كان الفعل اكراماً فلا مؤجل لها ويجبر الزوج شرعاً على الطلاق كذلك مرضة نفسها لا ابتذال في الطرق والاسواق بلا علم زوجها . كذلك المداعبة والمخالطة للادنياء والآتية ما يدعو الى الريية وسوء السمعة . كذلك المستهينة بشرع النبي عليه السلام كأن نذرن ذوراً حراماً وتعمل بها وقد نهرها زوجها ولم تمتثل أو تحلف باطلاً أو تطعمه النجس أو ما ليس بحلال أو تشارشه وهي حائض وبالجملة كل مارقة عن الدين شرعاً أو عرفاً تطلق بالحقوق عدا

(١) قياساً على المرأة اذا تعوقت لمامه يشفى من عنته كلاتظار على المرأة رجاء ان يزايلها تعوقها

(٢) ولكن قد يكون عقمها ثابتاً حالاً بصفة علمية قاطعة لا يرجي منه فامعنى الاظهار عليها والحال هذه ولو أن الزوج على الزوجة عبر بمنوع أصلاً اذا كان كفواً

(٣) قدمنا ان دعوى العنة لا ينبغي ان يكون القول الفصل فيها للمرأة بل لا مانع من تحكيم الطب هنا أيضاً



ما هو في حوزتها من الجواز . ولكن العلماء يرون ان تُنذر أولاً في آداب الدين بسقوط حقوقها لجواز جهل بعضهم بها أمّا فيما هو من الدين محضاً فلا ضرورة للانذار اذ انه أنذر من قبل وعندى ان يعم الانذار لان تعلمين الدين في زمننا هذا مهمل فيشفع لهنّ الجهل حتى يتنرن . واذا جحدت كونها انذرت أو أنكرت كونها فعلت ما ينسب لها ولا ثبوت عليها صدقت بلغاها والريبة كأن يوجد معاً مكان واحد أو بيت واحد أو في القراش أو كان الرجل يربط ملبسه المعلوم أو كانا خارجين من محل ظلام أو قبلاً بعضاً أو ما شابه ذلك مما يدل على مس العفاف فللرجل الطلاق ولا حقوق لها . هذا اذا كان صاحبها غير معروف بالفحش فان كان يعرف بذلك أو كان من أهل الريبة فلها ما هو في حوزتها من الجواز<sup>(١)</sup> ولا عمل لانذارها اذا بلغه من أقاربه أو غيرهم ان امرأته تركبت ولو لم يؤيد كلامهم الا شاهد واحد رجلاً كان أم امرأة فله الطلاق وعليه الحقوق ولو لم يشهدوا شرعاً فان الشاهد الواحد يكفى للتحريم واذا شاء فله ان يحلقها كونها لم تركب ولكن اليمين مع ذلك لا تزكيها فلا تمنع الطلاق والا كان لامعنى لماء الشطط « مي شوطاه »<sup>(٢)</sup> والحكمة في كون حقوقها لم تسقط مع ذلك كونه لم يشهد عليها الا شاهد واحد فاذا كانت الشهادة من اثنين فلا حقوق

(١) لانها في هذه الحالة اقرب الى الانخداع منها في الصورة الاولى

(٢) كان الرجل يأتي بأمراته الى الكاهن اذا ارتاب من أمرها فيسئرها الكاهن ماء الشطط أى مجاوزة الحد حد العقبة فاما ان تشرب واما ان تأبى فاذا أبى كان هذا ثبوتاً للثمة واذا شربت ولم يصبها شيء دل هذا على زناها والا افتضح بفسادها وسقط نكحها

لها وللشرع ان يحرم كل من رأى أو علم ولم يشهد . ولا ضرورة لان تكون الشهادة على مثل المروء في المسكحة بل يكفي ان يكونا متصلين اتصال اقتراش وبالجملة ان يعرف الشهود ويفهموا انه زناه

وقد ترى المرأة نفسها بالتمشاء ولو اغتصاباً تلقاً بآخر أو ابتغاء التخلص من زوجها فلا ينبغي ان يعتد الشرع بكلامها والحال هذه اللهم الا اذا ارتاب زوجها لشواهد عنده أو صدقها حينئذ يجب عليه طلاقها وليس لها سوى ما في حوزتها من الجباز فاذا لم ير الامر صحيحاً فهي امرأته ولكن حقوقها تسقط مع ذلك في الحال

اذا ادعى الثبوت فلا تقبل دعواه الا على أثر اختلائه بها فاذا كان قد اختل بها قبل الزواج أو كانت دعواه بعد الوقت اللازم فلا تقبل لجواز ان يكون قد أنفضها فيفترى عليها ولأنه من المتبع ان يكون للروس أولياء من أجل البكارة يستشهد بهم في الحال وهذا هو معنى ما ورد من قوله على سبيل التمثيل « فيسقطون التوب » أي انهم يدلون على البكارة ثم لا بد أيضاً من الشهادة عليها فالاستدلال وحده لا يكفي لما ورد من قوله « يجرى القضاء بشاهدين » فاذا ثبتت البكارة بعد ذلك عزّر المقرئ أربعين جلدة لا أكثر وغرم مائة فضة أعني الضعف جزاء اقترانه ومحاولته النش والتخلص من المؤجل وهو خمسون فكأنما هو سارق ولذا فهو يلزم بالضعف . وبالجملة اذا ادعى الثبوت على أثر دخوله بها ولم يكن اختل بها من قبل فلائبها ان يستشهد شرعاً بالاولياء فاذا شهدوا جلدوه وغرموه ويعطى الغرم الى أبيها فاذا كان لا أب لها فيسلم ليدها ويمنع من طلاقها عمره ولو وجد بها عيب اللهم الا ان كانت محرماً أو مشتبهاً في حليتها بين العلماء أو كان كاهناً وكانت

هي من ممنوعاته حسبما أسلفنا فان قوله « وتكون له زوجة » معناه ان  
 صلحت له شرعاً وبمضهم أجاز الطلاق اذا وجد سبب قوى كعدم الايمان  
 بالآخرة . واذا طلقها ولم يرجع اليها عزّر شرعاً واذا كان كاهناً فامتنعت عليه  
 شرعاً بكونها مطلقة أو عقد عليها آخر فلا يمنع ذلك هنا كونه يرجع اليها مع  
 ذلك تقسيم منه يتفق عليها وتكون في عصمته شرعاً ولكنه لا يقربها مالم  
 تطلب الطلاق فيطلق

فاذا لم يشهد لها الشهود ببكارتها وادعت كونه لم يباشرها وكل الشرع  
 فخصها الى بعض النساء أو أمره بالدخول بها فاذا ثبتت البكارة فهو مفتر واذ  
 أصر أن لا بكارة سئل السبب ألأنه لا دم لها كالغذاري وقد وجدها ضيقة  
 أم لانه وجدها غير ضيقة ولها دم فان قال ضيقة ولا دم لها استقصوا وبحشوا  
 فرجها كانت عشيرتها كلها هكذا فاذا كان هذا فلا عبرة بعدم ظهور الدم واذا  
 كان لا فرجها مرضت بالحمل الشديدة أو صادفها جوع فيعتى بما أكلها ومشربها  
 حتى تنتعش صحتها فله بعد ذلك يحد لها دماً ان كانت بكرًا فاذا لم يظهر لها  
 دم فهي ثيب من قبل وربما كان ضيقها طبعياً أو ناشئاً عن علاج قابض  
 واذا ظهر لها دم وكانت غير ضيقة فاماً ان تكون بالغاً أولاً فان كانت  
 فكثيراً ما يحصل الاسترخاء بالبلوغ بدليل الثدين فانهما يكونان أولاً  
 صليين ثم يبتدان في الاسترخاء بالبلوغ فاذا كانت قاصرة آسألوا الرجل فاذا  
 بين انها لم تكن بمختها فلا يمد مفترياً بل تسأل البنت عن بكارتها ولا بد لها  
 من البيان فاماً ان يكون افتضت مختارة أو مكرهة قبل أو بعد عقد الخطبة  
 وإما ان يكون الامر عرضاً بسبب شئ من الاشياء فان كان هذا فلماذا لم  
 تخبر بالامر وقت العقد ان كان الأمر قبله وان كان بعده فلم لم تخبر أيضاً فاذا

قامت اليئنة على الفعل بها مختارة أو مكرهة قبل الخطبة فلا تحبث بالقتل وإذا لم تثبت كون الفعل قبل الخطبة فقد انقسم العلماء قنهم وهم المظم أفنوا بدم القتل وان الرجل مخير فان شاء أمسك وان شاء طلق وأفتى البعض الآخر بالقتل مادامت لم تثبت كون الفعل قبل العقد ضرورة اعتبار كونه حصل بعده ومن اخواننا العلماء تان جليليل واليعاذر قالاهى مصدقة وقال العلماء يشوعاه لسنانحت نصر فها فهى ولا بد ضجيمة رجل حتى تثبت ما تدعيه وعندى ان لا تستحق القصاص الا اذا قام الالبات عليها ايجاباً ومن هذا الرأي أيضاً صاحب المختار

والخلاصة أن لا تستحق الرجم ولو لم تثبت كون الفعل قبل العقد وانما تمزّر والرجل مخير فان شاء أمسك وان شاء طلق بلا مؤجل كذلك اذا كان السبب عرضياً ولو بعد العقد ولكن اذا قامت اليئنة على كونها زنت بعد العقد أخرجت الى حيث باب الدار دار أبيها فيرجها أهل حياها بالحجارة حتى تموت وكون القصاص يحصل هكذا عند باب الدار هو لكما ييجع ويمير فيعرف الناس تهاونه فلو انه كان صائناً لها كسائر البكارى الكمل ما كانت افضت ولا كانت أعدمت حياتها فهو السبب ولهذا وجب ان يحافظ دائماً على البنات من البنين بقدر الامكان وبالاخص عند الخطبة كذلك وجب اخبار الرجل حالاً بالأمر ان عرض فاذا شاء الطلاق فلا ينير المؤجل

## محل الطلاق

محل الطلاق المخطوبة والمزوجة والمشتبه فى حليتها بين الفقهاء . أمّا ما ذهب اليه العلامة تان بنيامين الاوفندى ويهوذا الآسى من ان المخطوبة ليست

محل طلاق بدعوى كون وثيقة الطلاق متفرعة عن وثيقة الزواج وان لا وثيقة بالزواج بعدا للمخطوبة فردود يكون وثيقة الزواج هي بالعكس المقيسة على وثيقة الطلاق فهذه الاصل وتلك الفرع منها فلا يصح ان يقاس الطلاق على الزواج حالة كون هذا هو المقيس كما تقدم والا كان قياساً على قياس أو تمليلاً بالملول فضلاً عن ان للخطبة أيضاً وثيقة كما يتنا من قبل ثم فضلاً أيضاً عما أثبتته العلماء من ان قياس وثيقة الزواج على وثيقة الطلاق ليس قياساً مجرداً بل هو مبنى مع ذلك على وجوب ثبوت كون الرجل عقد فلاً على المرأة وكونه ملكها بما تملك به شرعاً . كذلك احتجاجهما بورود ذكر الطلاق مضافاً الى الزواج كما هو قوله « اذا أخذ رجل امرأة وتزوجها » فردود أيضاً ضرورة التمهيد للطلاق بذكر الزواج ولان المسوغ الشرعى وهو موجب الطلاق كما هو نص الكتاب محل العلم به الزواج عادة لا ما قبله على ان قوله وتزوجها معناه على الصحيح كونه ملك العصمة شرعاً ولا شك ان الخطبة ملك لها بالجملة . والغاية ان لا مساغ لاستثناء المخطوبة من لزوم الطلاق بل بالعكس الكتاب صريح في اعتبارها امرأة رجل فلا بد لها من الطلاق بدليل قوله « فتخرج وتكون لرجل آخر » فان تكون بمعنى تخطب كما جاء في قوله « واذا كانت امرأة مخطوبة لرجل » واذن حكم الطلاق يشملها ولكن ضبيعة الرجل احتيالا أو كرهاً ليست محل طلاق فان مجرد المضاجعة ليست زواجا بل لا بد من الاركان الثلاثة المتقدم ذكرها وهي المهر والوثيقة والقبول والا فلا زوجية شرعاً انما اذا وقع على المرأة شخص آخر حرم زواجها على الاول كما مر علينا

## شروط الطلاق

لا تطلق المرأة بمجرد ارادة الرجل بل لا بد من المسوغ فقد ورد ما نصه « فاذا لم تحظ في نظره بأن وجد بها عيباً » فليس مجرد عدم الحظوة كما ذهب اخواننا يكفي في طلقها ولو لاحراقها الطعام أو لرغبته في غيرها أجل منها كما هي عبارة الامة عقياه مؤلن حرف « كي » <sup>(١)</sup> بمعنى « أو » فقالوا أو وجد بها عيباً كلاً فان صراحة النص تارض ذلك فالمعنى هو أن تكون عدم الحظوة معلول العيب لا ان تكون هي العلة فان الكتاب لم يجرّد عدم الحظوة من التعليل بل نصّ عليه وهو المسوغ بقوله « بأن وجد بها عيباً » لمنع الرجل بذلك من ان يطلق بمجرد ارادته <sup>(٢)</sup> ولهذا عني الفقهاء ببيان ما هو

(١) من حروف العلة في اللغة العربية

(٢) أولاً أن حرف « كي » هو من حروف العلة أو الظرفية أو الاضراب ولم يرد قط بمعنى أو . ثانياً لو كان المعنى المقصود هو معنى « أو » كان الكتاب استعمل الحرف الخاص بهذا المعنى وهو كالحرف العربي تقريباً تماماً ألف وواو بضم الالف ضمّاً متوسطاً دون ظهور الواو وما كان يستعمل أبداً حرفاً غيره هو بمعنى آخر بالكلية وهو حرف « كي » فانه كما قدمنا حرف علة وهو الغالب أو ظرف أو اضراب . ثالثاً لو كان الفرض كون مجرد عدم الحظوة يكفي للطلاق كان الكتاب اكتفى بذلك فانه اهون الاسباب أو انه عبارة عن كون الطلاق لا يحتاج الى اكثر من كون الرجل يريده بقوله انها لم تحظ في عيني وما كان يبقى لزوم لباقي الآية وهو ما ذكر بخصوص المسوغ وهو العيب علة عدم الحظوة ، رابعاً لو كان المعنى كما ذهب اخواننا « أو وجد عيباً » كان الكتاب قدم هذه الجملة قبل غيرها لانها أشد وأحق بمحلية الطلاق فكان يقول « اذا وجد بها عيباً أو لم تحظ في عينه » لا انه يبدأ بالاهون او ما لا يستحق الذكر وهو عدم الحظوة ثم يقب بالاشد وهو العيب . انظر أيضاً المادة ٤٢٧ من كتاب المقارنات والمقابلات لحضرة الفاضل محمد حافظ بك فقلاً عن شرع اخواننا فانها صريحة في جواز العلاق عندهم ولو للزوج بلجل

العيب فقالوا هو ما لا يحتمل وقسموه الى قسمين  
الاول ما كان في النفس ماساً بالدين وهو على نوعين قاصر عليها  
كابتذالها الايام المقدسة وأكلها النجس أو ما لا يحل ومتعدٍ غيرها كاطعامها  
ذلك أو اخفائها الحيض

والثاني ما كان في الخلق أو الخلق وهو على ثلاثة أضرب الاول في  
الصفة والمنظر وهو على نوعين هين مقبول كالشمس وأثر الجدرى . وقصر النظر  
مع سلامة العينين . والسحابة غير المضرة بهما . وغير هين لا يقبل كالريح  
الخبيثة في الثم أو الالف . والعاء . والصم . والجنون . والحق . والخرس وبالجملة  
كل عاهة لا يرجى برؤها ولا يطاق احتمالها . كذلك سب الوالدين . والثاني  
سوء المعاملة ككثرة النزاع وشدة المعاندة والوقاحة . والثالث الابتذال في  
الطرق والاسواق بلا اطلاع زوجها . وايتان ما عيس الشرف . والتماسها منه  
صريحاً ما هو مفهوم بل ان طلاق هذه واجب شرعاً بلا حقوق سوى ما  
يكون في الحوزة من الجهاز لما تدعو اليه حالها من الرية في أمرها واليمين لا  
تركها فانما كان المزكى ماء الشطط أيام الكهنوت أمّا اليوم فالطلاق

ومحل الطلاق من هذه العيوب هو ما دون الهتين المحتمل حسبما يراه  
أولو الامر من أهل الشرع لا طالب الطلاق فهو قد يجسم التافه ويعظم  
اليسر وقد مرّ بنا ان مدعى الثبوت كذباً والمتعصب ممنوع شرعاً من الطلاق  
فهما كان المسوغ غير محتمل فهو لا يميزه ما لم يكن ماساً بالدين كالكفر  
بالآخرة

واذا كان المسوغ معلوماً للرجل قبل الزواج فلا بغير مؤجل يطلق  
وظاهر انه اذا لم يكن معلوماً فلا مؤجل . واذا كان المسوغ حادثاً بعد الزواج

كالامراض والمأهات فالزوج واجب .الم يكن شيئاً من فساد الاخلاق  
فالمؤجل لا يجب فان فساد الاخلاق نقص في الدين  
واذا أعطى المسوغ للرجل حق الطلاق فهو يعطيه ايضاً المرأة فطلب  
طالما منه شرعاً كما يطلب فكما تطلق المرأة مختارة ومكرهة يطلق الرجل  
كذلك مختاراً ومكرهاً لا كما يقول اخواتنا من ان الرجل يعقد مكرهاً  
ويطلق مختاراً والمرأة تقبل العقد عليها مختارة وتطلق مكرهة حالة كونهم مع  
ذلك يقولون باجبار الرجل شرعاً أو سياسة ليطلق ويمطى وثيقة الطلاق على  
انه ربما كان المعنى عندهم ان يكون الاجبار يرضى أمّا رضى المرأة فلم يخلوا  
به (١)

وحل تكليف الرجل بالطلاق ما اذا تزوج عليها غداً بها وقد ورد  
« ولم يندر بامرأة صباك » ولا سيما اذا كانت أجنبية فقد ورد « واتخذ  
من غير الدين » أو اذا قصر فيما عليه من الواجبات الشرعية او مرض  
وازم من المرض وقطع رجاء الشفاء او اذا كان عاقراً او كان به شيء لا يحتمل  
كبخر النمل او الالف او غير ذلك مما ذكرناه

واذا ابى الطلاق فبعضهم افتى بقيام الشرع مقامه فيه وتطبيق المرأة منه ولو  
بدون وثيقة والبعض يرى كونه يجبر شرعاً او سياسة حتى يطلق بالوثيقة وهو  
الاوفق لقوله « فيكتب لها وثيقة الطلاق ويسلمها ليدها » (٢) ولا غضاضة في

(١) يعقد الرجل مكرهاً في حالة ماذا اغتصب الفتاة فلها او لايتها شرعاً تزويجها  
به ملاقة الامر ولكنه قد لا يقبل فاذا قبل فبرضاه على كل حال نعم قد يتوقف اهل  
الشرع من تزويجه بغيرها أو يحرمونه الحرمان الشرعي حتى تزوج بتصويته أو راضيا  
ولكن زواجه بها على كل حال بعد في الحقيقة برضاه فان له ان لا يقبل كما قدمنا  
(٢) كون الطلاق يحصل بالوثيقة من الرجل يسلمها ليد المرأة محله كما هو سباق



كونه يجبر فقد تزوج الناصب بمصوبته مرغماً لقوله « وتكون له زوجة »  
فكما قد يعقد مرغماً يطلق مرغماً

والخلاصة أن لا طلاق الا على يد الشرع بقدر ما يكون هناك من  
المسوغات اللهم الا اذا كان هناك تراض بين الاثنين فان المسوغات لا  
يتوقف الا مر عليها والحال هذه بل يطلقها ولو بلا سبب أصلاً مادامت قابلة (١)

الآية ان يكون تصرفاً منه عندما لا تروق في نظره بسبب ما يكون هناك من المسوغات  
ولهذا قال الكتائب « فاذا لم تحظ في عينه بأن وجد بها عيباً فيكتب لها وثيقة الطلاق  
ويسلمها ليدها » اما كون المرأة تطلب الطلاق وهو يأتي فليس هذا محله كيف يحصل  
وانما هو ترك طبعاً لاهل الشرع فيطلقونها منه اذا بقي على عصيانه فان الطلاق لا يلزم  
ان يكون دائماً وابتداءً بالوثيقة من الرجل ما لم يكن هو الطالب أو راغباً فيه وأما وهو  
مكلف به شرعاً فظاهر انه مارق فالشرع يتولى العدالة وينصف المرأة ويطلقها أو يفرقها  
منه بعد أن ينذره بذلك اذا لم يمثل ولا ضرورة للاجبار فان الطلاق بالوثيقة من الرجل  
كما ذكرنا محله رغبته فيه أصلاً وحينئذ فلا يكون هناك خروج عن الشرع فاما ان  
تكون المرأة محقة أو غير محقة فان كان الاول وجب انصافها استمداً من الشرع  
لا من جانب الرجل مادام على عصيانه بغير حق والافان الاكراه لا يابق فضلاً عن انه  
لامساغ لشرعاً وفضلاً عن كونه ممنوعاً في جميع قوانين العالم ولهذا فلا يتأتى للحكومة  
ان تتدخل . كذلك لا يليق بالشرع استعمال الحيلة أو الفسح للحصول على الوثيقة  
من الرجل فان الشرع اجل من ان يحتاج الى شيء من ذلك فضلاً عن انه لا داعي الى  
هذا الاحتياج فان الامر هو كما قدمنا تطبيق المرأة من الرجل بقدر ما يكون لها من  
الحق في ذلك

(١) قيد الطلاق شرعاً بالمسوغ وبين الفقهاء ما هو ووكوه مع ذلك الى الفاعين  
بأمر الشرع منعاً من ظلم الرجل للمرأة وللعلم أولاً فاولاً بكل طلاق يحصل ولمدم  
جوازه أصلاً في بعض أحوال كدعى الثبوتية كذباً والمغتصب قلها ممنوعان منه شرعاً  
فاقضى هذا أن يكون الأمر دائماً على يد الشرع فضلاً عما لو ساطته من النفع فهو  
كثيراً ما أصح ذات البين ورد الزوجين موفقين مزودين بالنصح والارشاد والا

ولا بدّ للطلاق من الوثيقة والا فإدامت بدونها فهي مرتبطة بزواجها لم تزل ولا ضرورة للتقيد بالسلف في صورتها فيكتفى كونها قيد الطلاق بمعناه الشرعي وهو فقصم الرابطة الزوجية « كريتوت » ولذا وجب ان لا يكون به أى قيد من القيود المنافية للانقسام ولا ان يكون بشرط الرجوع خلافاً لاختوانا فقد

كان الأمر فوضى بين الناس وكان الطلاق أسهل من شربة الماء فكان كلُّ يطلق ويدعى ان للطلاق مسوغاً وقد لا يكون أو قد لا يكون الاتفاقاً لا يستحق الذكر وكان الممنوع اصلاً يطلق أيضاً وحينئذ يفقد الدين أحكامه والشرع نظامه، ومع كون اخواننا يبيعون الطلاق لجرد ارادة الرجل فهم مع ذلك لا يعتمدونه ما لم يكن على يد الشرع ولو تولته احدى السلطات النظامية كما هما المادتان ٣٣٦ و ٣٣٧ من كتاب أحكامهم الشرعية للعلامة حاي فن باب أولى نحن وهو كما علمت مقيد عندنا بالمسوخ بنص الكتاب « فاذا لم تحظ في عينه بان وجد بها عيباً » وحاول البعض منا ان يطلق بنفسه ففضى المجلس الشرعي مؤلفاً من جميع اعضائه اثني عشر بعدم قبول طلاقه للأسباب المذكورة بالايجام فلم يشذ منهم أحد - حكم ٢٥ فبراير سنة ١٩١٧

واذا كان الطلاق بلا مسوغ ممنوعاً أو معصية فكذلك هو ممنوع أو معصية اذا كان الموجب معلوماً للرجل من قبل المقد والا فامعنى كونه يطلق وهو لم يجد بها شيئاً كان يجمله أو طراً عليها بعداً اللهم الا اذا كان معذوراً في طلاقه والحنان قلبه لعذره هذا بأن لم يجد في نفسه قدرة على تحمل الحالة التي بها الزوجة وكان يظن أن يتحمل أو ان الحالة زادت نوعاً عن ذى قبل فتعتبر الزيادة والحال هذه مسوغاً جديداً يعتبر معه الرجل في الطلاق فلا يكون جانباً حسباً يراه القضاء الشرعى . وبالجملة اذا وكل أمر الطلاق الى الرجل بنص الكتاب فانما وكل الى ذمته وضميره فيجنى أو لا يجنى بقدر بعده أو قربه الى التقوى ولهذا وجب ان يزود الناس ايماناً بالله وعلماً بالكتاب وتقياً بأحكامه الشرعية فضلاً عن زاد المروءة والانسانية لينفعهم هذا فيما هم فيه يختلفون . واذا وكل الطلاق الى الرجل كما قلنا بنص الكتاب فهو في الحقيقة مملك الى المرأة فانها مرجع سخطه ورضاه فيقدر حسن معاملتها له وبعدها عن مناوراته فيما له عليها من السيادة شرعاً بقدر ما ينبغي وتادبها نحوه تواضعاً في الخلق وهشاشة في الوجه وحلاوة في اللسان خطاباً وجواباً تملك قياده وتقطع عليه الحجة . خلت بعض

أجازوا فيه التقييد والاشتراط كما أنهم قيدوه بصورة مخصوصة ووضع مخصوص (١)

وأوجب بعض الفقهاء أن يجهز الطلاق على كل علاقة حتى ما يكون للمرأة من مؤجل الصداق وغيره من الحقوق اعتماداً على ما يرونه من أن كلمة « كريتوت » « اقصام » يبلغ بها المعنى إلى هذا الحد ولكن الجمهور قصر المعنى على العلاقة الزوجية دون المالية وإن الطلاق شيء والحقوق شيء آخر فإذا سلم إليها الوثيقة وقع الطلاق ولو بقي لها ما بقي من الحقوق (٢) والنوا الشرط المؤخر فلا يعلقه فإذا قلت أنت من الآن طالق مني على شرط كذا فالشرط لغو لتأخره بعد الطلاق مثله مثل الزواج لا يعلقه الشرط المؤخر كما مر ذكر هذا أمّا الشرط المقدم كقولك إن أجاز أبي فأنت طالق فخافز

نساء العرب ينتهيا بعد زواجهما وقالت لها أي بنية أنك فارقت بينك الذي منه خرجت وعشك الذي فيه درجت إلى رجل لم تعرفيه وقرين لم تألفيه فكأنني له أمة يكن لك عبداً واحفظني له خصالاً عشراً يكن لك ذخراً أما الأولى والثانية فالخشوع له بالقناعة وحسن السمع والطاعة وأما الثالثة والرابعة فالتفقد لموضع عينه وأغضه فلا تقع عينه منك على قبيح ولا يشم منك إلا طيب ريح وأما الخامسة والسادسة فالتفقد لوقت منامه وطعامه فإن تواتر الجوع مبهمة وتنقص النوم مفضبة وأما السابعة والثامنة فالاحتباس بما له والارعاء إلى حشمه وعياله وملأك الأمر في المال حسن التقدير وفي العيال حسن التدبير وأما التاسعة والعاشر فلا تنصلي له أمراً ولا تنفسي له سرّاً فأنت إن خالفت أمره أو غرت صدره وأن أفشيت سره لم تأمنى غدوره ثم أيسأك والفرح بين يديه إذا كان مهتماً والكآبة بين يديه إذا كان فرحاً

(١) كأن لا يزيد ولا ينقص عن اثني عشر سطرّاً وإن يكون الفراغ بين الحرف والحرف يتنساً ونسبة واحدة - انظر المادة ٤٣٧ وجه ٤٠٩ من كتاب المقارنات والمقابلات والجزء الثالث وجه ٢٧٠ من قاموس « أوصار اسراييل »

(٢) علقه اخواتنا على أداثها في حال المبصرة - ٣٣٦ للعلامة حاي

فالطلاق يقع ان أجاز كما يتنا مثل هذا أيضاً في الزواج فهو والطلاق بمثابة واحدة ولذا وجب ان يكون الشرط مستقلاً خارجاً عن الوثيقة كالزواج كما تكون الوثيقة حرة في ذاتها . على ان القائمين بامر الشرع منعوا الشرط مع ذلك مقدماً ومؤخراً في الطلاق كالزواج لما يتفنته بعضهم من المكر والحيل ولما ينشأ عنه من الخلاف والنزاع

ووجب ان لا يكون معطى الوثيقة لا أخرس ولا مجنوناً ولا صغيراً ولا عبداً آخر . واستنتجوا من قوله يكتب ان تكون العبارة عبرية لفظاً ورسمياً<sup>(١)</sup> وأجازها اخواننا بكل لغة أخرى . واذا ان الكتابة عمل فهي في الايام المنهى عن العمل بها شرعاً ممنوعة . كذلك وجب ان تكون الوثيقة قائمة بذاتها لا ان يجمع بين طلاقين في واحدة ضرورة استقلال كل مطلقة بوثيقتها : كذلك وجب ان يكون البيان وافياً جامعاً مانعاً خوفاً من الابهام أو الالتباس والاشتباه فنكتب الاسماء والالقب بصراحة ووضوح . وان يكون الطلاق وكتابة الوثيقة وتسليمها في وقت واحد ضرورة اخراج المرأة من العصمة على أثر طلاقها كما هو نص الكتاب « فيكتب لها وثيقة الطلاق ويسلمها ليدها ويسرحها من داره » لا أن يقدم كتابة الوثيقة ويؤخر الطلاق بعدها أي تسليمها ليد المرأة لا فان التسريح من الدار كناية عن الاخراج من العصمة وهو انما يكون بتسليم وثيقة الطلاق اليها لا أن التسريح بمعناه

(١) علمنا ان لا بد من وساطة الشرع في الطلاق فاذا كان هذا فليس من اللائق ان تكون عبارة الوثيقة بغير لفته فهي كما هو ظاهر لغة الكتاب والعبادة والصلوات والشعائر ولكن اذا قضى بالطلاق أو أقره الشرع أو كتب الزوج عبارة وثيقته بغير اللغة في حال التراضي فلا بطلان كما هو ظاهر وانما تبديل الوثيقة والحال هذه بغيرها عبرية على يد الشرع ضرورة مرور الطلاق عليه حتى في حال التراضي

الحقيقي شرط في الطلاق . كذلك لا يجوز ان يكون الطلاق مضافاً الى زمن آجل بل وجب ان يكون فوراً والا فلا خلافاً لآخواتنا فقد أجازوا اضافته الى المستقبل . ولذا وجب بيان الزمان كالمكان في الوثيقة . وجرت العادة ان يذكر أيضاً تأريخ الخراب الثاني ليت المقدس للنسبة اذ انه هو أيضاً خراب (١) . ومنع كون الوثيقة نهياً ويترك فيها مؤقناً البيان اللازم وبالجملة منع تقديمها كلها أو بعضها

وقوله « فيكتب لها وثيقة الطلاق » دلّ على القرطاس والمداد كما ورد « واني كاتب على القرطاس بالمداد » فانه لو كان النص قاصراً على الكتابة دون الوثيقة أو الكتاب لاحتمل النعت بارزاً أو مجوفاً كما ورد « فكتبت على الاواح » . ووجب ان تكون الكتابة جلية واضحة . وما اصطلاح عليه اخواتنا من تسيدهم العبارة بصورة ووضع مخصوص تصميماً لامر الطلاق ليس بأقوى من أداء المؤجل

ولا يجوز ان يكون الشهود أقل من الاثنين ووجب ان يكونوا من الملة لقوله « وكتبت وأشهدت » ولقوله أيضاً « بشهادة الاثنين يقوم الامر » وبعد أن يوقع الشهود أسماءهم يسلمون الوثيقة الى المرأة ليدها مباشرة أو يضعونها لها بين عينيها وتحت تصرفها أو يسلمونها الى وكيلها المأذون منها بذلك فان معنى قوله ويسلمها ليدها كونها تصل اليها على كل حال

وكما وجب الاشهاد على الوثيقة وجب الاشهاد أيضاً على التسليم ولذا وجب ان يكون الامر على يد الشرع علمابه واثباتآله فان أكثرهن يمزقنها

(١) هجرت اليوم هذه العادة

(٢) ولا أقوى من التوقف على المسوغ كالنسخ عندنا عملاً بنص الكتاب

ويعقبنها أرضاً ضرورة كون الامر مكروهاً عندهن طبعاً  
 وخلاصة الامر تأريخ الوثيقة من واقع تأريخ الخراب الثاني لبيت المقدس  
 وهو عام ثلاثة آلاف وثمانمائة وثمانية وعشرين للخلقة <sup>(١)</sup>. ويان مكان التسليم  
 الى رسول الرجل أو رسولها هي أو وكيلها أو اليه ايدها مباشرة أو بواسطة  
 ترك الوثيقة لها بين عينيها وتحت تصرفها . وان يكون البيان جامعاً مانعاً . وان  
 لا يكون بها أى شرط من الشروط أو أى قيد من القيود . وان يكون  
 الشهود من الملة ولا أقل من الاثنين . وان تكون كتابة بالمداد واضحة  
 جلية بلا مزج فى التركيب أو وصل بين الحروف منعاً من الابهام أو الاشتباه  
 وان يكون التسليم اليها أو الوضع بين نظرها وتحت تصرفها مشهوداً عليه أيضاً  
 وأن يقرأ الشهود الوثيقة قبل تسليمها <sup>(٢)</sup> . واليك صورتها « فى يوم كذا من  
 الاسبوع من شهر كذا سنة كذا وكذا للخراب الثانى ببلدة كذا أنا فلان  
 ابن فلان طلقت وسرحت وتركت فلانة بنت فلان التى كانت لى زوجة  
 اذ انى وجدت بها عيياً <sup>(٣)</sup> والآن قد طلقها وسرحتها بهذه الوثيقة فلا هي

(١) أي منذ ١٨٤٩ سنة الى اليوم وقد قدمنا ان هذا البيان هجر

(٢) يفهم من هذا ان يكون الشهود من أولي المعرفة باغة الوثيقة قراءة وكتابة  
 حتى يمكن لهم ان يقرأوها كما هو مذكور منعاً من ان تكون شيئاً آخر غير الطلاق  
 أو تكون وثيقة رجل آخر أو امرأة أخرى كما يجب أيضاً ان يكونوا عارفين بالرجل  
 وبالمراة ذاتاً

(٣) بل بالعكس لا يجب أبداً ذكر كون الطلاق لعيب ما أو لما رآه بها الزوج  
 فكفى انه طلاق مفهوم مؤداه شرعاً وسواء أكان بالراضى بين الزوجين بدون وساطة  
 الشرع أم على يده فانه هو الذى ينظر طبعاً والحال هو فى المسوغ فيأذن بالطلاق  
 متى رآه كافياً فالواجب لا دخل له فى الوثيقة ولا يلىق أبداً ذكره بها حتى ولا اجمالاً  
 أو انماهاً فكفى كما قسمنا انه طلاق أعنى انه هدم وخراب فضلاً عن ان ذكر السبب

زوجتي ولا أنا زوجها ولا إلى زرعها ولا أنا أسودها بل هي طالق! منى  
فخرجت من عصمتي وصارت حلاً لمن تشاء! لا يارضها في ذلك من جنتي  
معارض وهذه حجة لها بانحلال الشرعي كشرعية موسى عليه السلام واسرائيل،

### إيقاع الطلاق

إذا سلم إليها الوثيقة على يد الشرع فطالق ولو لم ترض . وإذا تراضيا  
وسلمها إليها ولو على غير يد الشرع فطالق كذلك ما دامت الوثيقة صحيحة  
وإذا سلمها إليها بوصف كونها شيئاً آخر غير الطلاق ثم علمت وسكت فطالق  
وإذا رفضتها فلا طلاق (١)

إذا دفع بها إليها في منتصف الطريق بينه وبينها رأساً أو بين من هونحت  
أذنفا فطلاق فاسد وإذا كان اللقاء أقرب إليها منه فصحيح وإذا كان القرب  
إليه أكثر فلا طلاق

إذا القاهما فصادفت ناراً أو ماءً فاحتترقت أو محقت فلا طلاق . وإذا  
تحولت حين القائهما إلى مكان آخر ليس في تصرفها وأمكن لها أن تطولها

في الوثيقة يضر ويؤثر على المرأة ولو لم يتبين العيب ما هو أو ما هو الذي وآء الزوج  
بها فكفى أنه عيب اجمالاً وإذا تبين القضاء بالطلاق أو التفريق أسبابه فاضطرراً  
إليها توصلاً إلى النتيجة وهو شيء آخر غير ما يلزم من الوثيقة أو الشهادة الشرعية  
بالطلاق أو التفريق بلا ذكر أسباب وقد عثرت في قاموس «أوصار اسرائيل»  
بالجزء الثالث بالوجه ٢٧٠ على نسخة وثيقة طلاق لنا مضى لها إلى اليوم ٨٥٦ عاماً ولم  
أجد بها أثراً مطلقاً لسبب الطلاق حتى ولا اجمالاً أو تلميحاً وليس للمعنى أنه كان بلا  
سبب وإنما القصد أن المسوخ لم يكن يذكر حتى في ذلك الزمن القديم فن باب أولى  
زمننا هذا فأنما نحن نتقدم لا أننا نتقهقر حتى عن ذي قبل

(١) لعله لأنه غرر بها فإوهمها أنه شيء آخر مخفياً عليها كونها وثيقة طلاقها .

وهي وافقة بمكانها فطلاق والا فلا . وفي جميع هذه الصور وجود المرأة وقت  
اللقاء وفي مكانه شرط والا فلا طلاق ولكنه اذا ترك لها الوثيقة في الدار  
أو أعطها لمعبده وملكها الدار أو العبد وأخبرها بالامر وأشهد وقبلت فطلاق  
ولا خواتنا صور كثيرة غير هذه لم يأخذها قهاؤنا تباعداً عن التفنن والحيل  
ومنعاً للشك واهتماماً بأن يكون تسليم الوثيقة إليها أو الى وكيلها المأذون أو  
أن تترك لها بوجودها بين نظرها ونحت تصرفها والا كان طلاقاً فاسداً لا بد  
من تجديده بوثيقة أخرى

إذا أرسل إليها الوثيقة على يد رسوله أو رسولها وتلفت قبل توصيلها فضلاً  
فلا طلاق ولكن اذا كان التسليم هو على يد وكيل مأذون منها بذلك فطلاق  
من وقت هذا التسليم ولو لم يكن الوكيل المذكور سلمها إليها بعد  
اذا نقض طلاقه بعد تسلم الرسول الوثيقة وأشهد على النقض المذكور  
فاذا هو كان قبل ان تصل الوثيقة ليدها فلا طلاق والا فطلاق ولو وافق  
النقض وقت التوصيل <sup>(١)</sup>. كذلك اذا أشهد أن الوثيقة لاغية باطلة فلا طلاق <sup>(٢)</sup>  
ما لم يطلق من جديد بوثيقة أخرى . وعلى القائمين بأمر الشرع ان يحرصوا  
على أوقات ارسال أو تسليم الوثيقة فيثبتوها بالدقة والضبط بلا تقديم  
ولا تأخير

- (١) اذا كان وقت النقض هو عين وقت التوصيل فأرى ان لا طلاق فانه تناقض  
في وقت واحد طلاق وعدول عنه فهو كمن يقول لامرأته خذي وثيقة طلاقك وقبل  
ان يسلمها ليدها بالفعل قال لا بل عدلت فهو غير مطلق
- (٢) سواء أ كانت الوثيقة تسلمت ليد المرأة ام لم تكن تسلمت إليها بعد فان  
النقض هنا واقع على الوثيقة ذاتها باعتبارها لاغية باطلة رأساً وببغض تأويل الشك  
دائماً الى جانب المرأة ضرورة كراهة الطلاق



إذا مرض الرسول أو تكاسل فله ان يستأمن غيره عنه كما أن لهذا أيضاً ان يستأمن بشرط أن يكون أميناً يقيناً حرصاً على الوثيقة وتوصيلها الى المرأة بالفعل . كذلك الوكيل فله ان يوكل عن نفسه <sup>(١)</sup> . وحذالو تعددت الاماكن الشرعية في كل جهة اتولى هي الامر بنفسها في كل مكان ووجب الاشهاد على الرسالة والاستئمان والتوكيل أصلاً وفرعاً وان تكون التوقيعات معروفة لدى الجهة الشرعية الحاصل بها الطلاق ولو ان بعضهم لا يرى ضرورة الاشهاد على الاستئمان وانه يكفي وصول الوثيقة ليد المرأة . ولا ضرورة لان يصحب المرسل الرسول ولا هذا أيضاً من يستأمنه عن نفسه وانما المرسل أو الرسول يقع امضاءه في دار الشرع وينصرف كذلك يجب الاشهاد على التسليم الى المرأة . واذا مات الشهود أو هاجروا جازت شهادة السماع عنهم . كذلك تجوز شهادة التوار من ان فلانة طلقت وتسلمت وثيقة طلاقها اذا كانت الوثيقة فقدت أو هلكت أما اذا كانت موجودة بيد المرأة أو وكيلها فلا ضرورة لأن تسمع شهودها المحكمة التي بجرتها الطلاق وانما المحكمة الأولى التي حصل تسليم الوثيقة من الرجل على يدها تجربها وتعلمها بصحة ما جرى أمامها واذا كان ارسال الوثيقة الى المحكمة من المطلق رأساً لزم لها سماع شهود الوثيقة . ولا يجوز توكيل الرجل غيره بالطلاق وانما يجوز للمرأة ان توكل بقبوله

(١) أرى منع الوكيل من ائابة غيره عنه ما لم يكن مأذوناً بذلك لان التوكيل ثمة من الموكل بالوكيل ولان الطلاق يتم شرعاً من وقت تسليم الوثيقة الى الوكيل ولو لم يكن وصلتها بعد الى المرأة خلافاً للرسول فان الطلاق لا يتم معه الا من وقت تسليمه الوثيقة الى المرأة لا من وقت ان يتسلمها هو

ووجب ان لا يكون الرسول أو الوكيل وقت التسليم والتسليم لا أجنبياً ولا عبداً ولا آخر ولا أخرس ولا غير عاقل ولا صغيراً ولا ممنوعاً من الشهادة ولكن تجريح القرابة في الرسالة لا يمنع . وجزأ أن يكون امرأة لا معادية كالحمة وبنها والضررة ولو تزوجت بأخر وكبت الزوج فان هؤلاء لا يوثق بهن في الرسالة لجواز كونهن يختلن الطلاق كيداً للمرأة لتتزوج فتحرم على زوجها<sup>(١)</sup>

اذا وكلت بقبول الطلاق عنها والرجل اعتبره رسولاً لا وكيلاً وسلم اليه الوثيقة بهذا الوصف فلا يزار له الحق في عدوله عن الطلاق حتى آخر لحظة قبل وصول الوثيقة الى المرأة واذا اعتبره رسولاً عن نفسه لا عنها وأبت ان تقبل الوثيقة منه بهذا الوصف فلا طلاق . كذلك اذا ادعى رسولها الوكالة عنها كذباً وتسلم الوثيقة بهذا الوصف الكاذب فلها ان لا تقبل منه ولكنها اذا كانت وكلته بقبول وتسلم الوثيقة عنها بوصف كونه رسولها لا وكيلها وجاء بها اليها فهي طالق وليس لها أن تخرج . وعلى الرسول ان يشهد عليها عند تسليم الوثيقة اليها وعلى الشهود ان يقرأوها أولاً قبل التسليم فقد يجوز ان تكون شيئاً آخر غير وثيقة طلاقها أو لا تكون صحيحة شرعاً واذا أثلقت المرأة الوثيقة قبل قرائتها وتسليمها اليها فطلاق فاسد . كذلك اذا أخفتها حتى تظهر . كذلك اذا شهود التسليم توفوا . واذا ظهرت الوثيقة عندها زالت الشبهة<sup>(٢)</sup> . واذا تسلمت اليها بلا اشهاد أخذت منها وردت اليها

(١) يعني زوجها الاول فانه لا يجوز له الرجوع اليها اذا تيمم

(٢) الطلاق الفاسد معناه كونه يحتاج ولا بد الى التجديد . وكون وفاة شهود

مشهداً عليها

وأجاز اخواننا اضافة نفاذ الطلاق الى ما بعد أجل مسمي اذا أشهد على ذلك شهود الوثيقة ومنعه فقهاؤنا خشية التلاعب بل اذا ظهر حصول طلاق كهذا عزز صاحبه شرعاً لما ينشأ عنه من مساس حلية الذرية والله لا تخفى عليه خافية

اذا طعن على وثيقة الطلاق بدعوى عدم استيفائها وقد عقد على المطلقة آخر وكان الطلاق على يد الشرع فلا عبرة بالطعن تسليماً بصحة الاجراءات الشرعية في وقتها وكل من تمدى بالقذف من معنى الطعن المذكور والحال هذه يمتزل شرعاً اذا لم يتأدب ولكن اذا حصل الطعن قبل العقد على المرأة وتبينت صحته وجب استيفاء اللازم فاذا لم يكثرثوا وعقدوا مع ذلك دون الاستيفاء حرمت الذرية ونوه بذلك شرعاً بين الناس . كذلك كل عشيرة ثبت ان بها محرماً شرعاً بنوه بها اذا لم تمثل للتفريق الشرعي ما لم يكن المحرم حلاً من قبل وقت العقد ورزقت الذرية يومئذٍ وكل قاذف والحال هذه يمتزل كذلك اذا لم يتأدب

اذا أنكر الرجل الطلاق أو ادعى تزويره أو طعن بتشابه الاسماء والالقب فللمرأة تكذيبه بشهود الوثيقة والا فبشهود التسليم وإلا فبشهود الرسالة ان كان وقبل شهادة الناقل عن غيره ولو كانت امرأة فاذا لم تثبت صحة الطلاق وعقد عليها آخر مع ذلك حرمت على الاثنين فطلاق من الاول وأما عقد الثاني فلغو كأنه لم يكن . واذا أقر بالوثيقة وادعى قذفها منه وان

التسليم تفسد الطلاق محله كما هو ظاهر من عبارة المصنف كون المرأة تكرر وتختفي لوثيقة ولهذا قال انه اذا ظهرت عنها زالت الشبهة

الزوجة عثرت بها فلا يقبل طعنه ولا هي تكلف بالاثبات فكفي كونه كتبها باسمها ومن أجلها كما هو اقراره<sup>(١)</sup>

إذا قالت بطلاقها صدقت فإقرارها لها وعليها لا ينجزاً فلا يتوقف عقدها على تحقيق طلاقها شرعاً ولا سيما إذا قدمت وثيقتها ولكنها إذا كانت معروفة بالزوجية لزومها والحال هذه أولاً أن تثبت طلاقها إما بتقديم الوثيقة وإما بشهود الطلاق والا فلا يسمع منها<sup>(٢)</sup>. كذلك لا يقبل من الرجل كونه طلق ما لم يثبت<sup>(٣)</sup>

### الرضاة والحضانة<sup>(٤)</sup>

وليس للوالد أخذ المولود من مطلقة لارضاعه بظئر أى مرضع غيرها فان لبن الأم خير من لبن غيرها ولو كان غير جيد فهو مع ذلك أوفق

(١) غير واضح ما إذا كان الطاعن هو هو أو غيره ولعل المقصود مع ذلك هو ولذا منع المصنف قبول هذا الطعن منه بعد طعنه الأول والا فلست أرى مانعاً من قبول الاثبات فان الطلاق لا يكون بمجرد إعداد الوثيقة بل لابت من تسليمها الى المرأة بقصد الطلاق فعلاً ثم هي لها ان تنفى اذا هو أثبت

(٢) وإذا لم تكن معروفة بالزوجية في الجهة التي تريد التزوج بها وكانت أصلاً من جهة أخرى وجب سؤال هاته الجهة شرعاً لجواز أن تكون متزوجة أو أن يكون طلاقها باطلاً أو فاسداً ان كان على غير يد الشرع

(٣) لهذا جسيمه وجب ان يكون الطلاق على يد الشرع لجواز ان يدعيه احدها على الآخر كذباً وقد يجاريه بعض الشهود أو لجواز ان تنكره وتنفى أو هو ينكره وتكون الوثيقة فقدت من المرأة ويتعذر الاثبات فوقع الطلاق على يد الشرع ضمانة كبرى دينية ومدنية معاً بوجود اصل الوثيقة دائماً ثابتاً في السجل موقعاً عليها من الاثنين

(٤) اردنا ان يكون المؤلف جاكواً بقدر الامكان فقلنا هذه الشئرة ملخصة من شرح آخر هو سفر الوصايا للعلامة شموئيل موسى الحكيم لخلو الكتاب الذي نعرب

للمولود ضرورة كونه ربي في أحشائها وانطبع على التفدى منها وهو جنين كذلك لا يجوز للأُم أن تسكل أرضاعه الى غيرها سواء لتزوج أم لغير ذلك ثم انه ليس للوالد أخذ المولود بعد القطام بل الواجب ابقاؤه عندها حتى يكبر ثم اذا كان لا يطيق مفارقتها فلا يليق أخذه منها قهراً

### كونها أرملة

اذا قالت بوفاة زوجها صدقت ما لم يعرف عنها الكذب والعلة عدم تعقل تعرضها ذريتها للحرمان وحقوقها من أولى وثانية للضياع فالحقيقة لا بد أن تظهر ان كانت كاذبة . وشاهد واحد يكفي لثبوت الوفاة ولو كان غير حر أو امرأة أو ناقلاً عن غيره أياً كان أو قريباً للزوج أو أجنبياً أو غير أهل للشهادة ينطق بسلامة القطرة فكل من هؤلاء مقبولة شهادته في الوفاة ما لم يظهر انه كاذب أو مرتش . ولا تقبل شهادة غير العاقل ولا الصغير أصلاً أو منقولاً عنه وبحيث تكون المرأة أيضاً غير معروفة عنها الكذب أو قلة الايمان فقد تتعلق بأخر فتحال لنفسها لتزوج به فاذا كانت موضع ريبة هي أو أقرباؤها فلا بد من شاهدين عدلين من غير الاربعة اللاتي ذكرناهن بالعداء وهن حماتها وبنت حماتها والضررة وبنت الزوج وبالجملة كل ذى عداوة مع أقرباء الزوجة فان العداوة مدعاة الريبة وسوء الظن

اذا قالت بوفاة زوجها وشهد شاهد عدل بعدم وفاته امتنع العقد فاذا كان غير عدل فلا يمتنع . واذا شهد لها شاهد ثم كتبها آخر فلا يؤثر ما لم

منه من هذين الموضوعين ولم يمتنع من ايرادها كونها غاية في الإيجاز ولو كان علماً شرحاً أصلياً كننا وفيما الموضوعين حتهما من البيان والاشباع واسأل الله أن يوفق لي بعد هذا بغيره

تسكن قد استشهدت بهما في آن واحد اذ ان تعارضهما لبعض يمنع  
اذا كان لها ضرورة وكذبتهما في دعوى الوفاة فتكذيبها لا يمنع هتديكون  
من حقدھا عليها أمّا هي فيمتنع عقدها ما لم تثبت الوفاة  
وفرق اخواننا بين شهادة الاجنبي وغيره كما انهم اوجبوا تضمّن  
الشهادة رؤية الرجل وهو على نفسه أو وهو يصاب أو يقتل وفي الدار أم  
الطريق وفي السلم أم الحرب وفي وقت الشدة أم الرخاء وما شا كل ذلك  
مما لا يقع تحت حصر وهو افراط في التشديد والحال انه يكتفى ان يوكل  
الامر الى فراسة القاضي ومراعاة الزمان والمكان فله ان يرى رأيته في الشهادة  
بغير ان يقيد نفسه بما لا ضرورة له في مثل هذا المقام فان الموت على رؤس  
العباد اقرب من البياض للسواد وكثيراً ما يحلّ بلا توقع في كثير من الازمنة  
أو الامكنة فلا يتوفر دائماً نصاب الشهادة وشروطها فاذا شددنا مع ذلك  
وأوجبنا توفر شاهدي الرؤية وكونهما من الملة غير أجنبيين فربما عضلنا  
الكثيرات (١)

## ارتياب الرجل في امرأته

على من داخلته الرية في امرأته أن يفار عليها للتحقق مما اذا كان ارتيابه  
صحيحاً أو باطلاً لقوله « ففار على امرأته فجاء بها الى الكاهن » ولقوله أيضاً  
« فيبراً من الخطيئة » فانه اذا لم يفار ولم يعمل لتبرأة نفسه فهو ياتم بقبوله لها  
وقد مسّها آخر

ولا يليق ان يكون الارتياب عفواً بلا سبب أو لأقل سبب بل يلزم

ان يكون هناك ما يدعو اليه عادةً فاذا رأى منها ما لا يتفق مع الصيانة كالخلق بغير أخلاق المصونات ومصاحبة من تعهد فيه غير العفة والافراد بائٍ رجل كان والمعاقبة والتقييل والخروج ليلاً وحدها والابتدال في الطرق والاسواق بلا علم الرجل وكشف الساقين أو الهدين أو الزراعين والسفور والمادة غيره وما أشبه ذلك فله ان يغار ويأتى بها الى الكاهن والا فلا فاذا زكت نفسها وكان لا يتنة له عليها صدق بيمينه فاذا أبى أن يخلف فلا يقبل طلبه سقى المرأة ماء الشطط<sup>(١)</sup>. وحصر اخوانا الريه والسقى في حالتين هما الافراد أو التكلم مع من نهاها الزوج عن الافراد به أو التكلم معه كذلك لا تسقى اذا تحقق من أمرها بان أمسكها يده أو قوت شبهته بشاهد فانما السقى يكون في حال الشك لقوله « وخفى على زوجها » وقوله أيضاً « لا شاهد عليها ولا امسكت » وانما يوفىها المؤجل ويطلق مصداقاً بيمين اللعنة انه غير كاذب . واذا كان الشاهد غير أجنبي فلا موجب لليمين بل يطلق مباشرة مع المؤجل . كذلك لا تسقى اذا اعترفت بالارتكاب بل ترجم كما هو الحد الشرعي ولا حق لورثتها في شئ مما لها في ذمة زوجها من مؤجل الصداق أو غيره . كذلك لا تسقى اذا عرف الرجل بالقبحور لقوله « لا أذكر لبناتكم الزناة ولا لكنائكم الفحشاء فانكم قد سكنتم الى الزانيات » كذلك لا تسقى وأحدهما غير مطهر أو أبرص ضرورة وجودهما معا بالمقدس

(١) قدسنا بصحيفة ١٢١ ان الرجل كان اذا ارتاب في امرأته اتى بها الى الكاهن فيسقيها الماء المعروف بالعبرية بلقطة « شوطاه » ومعناها الشطط كناية عن مجاوزة الحد أي مجاوزة المرأة حد الصيانة والعفاف وكانت اذا شربت لا يصيبها اذى ان كانت بريئة والا انتفخ بطنها وسقط وركها

ودخوله والحال هذه حرام . كذلك لا يجوز اذا كانت خرساء أو طرشاء ضرورة مخاطبتها وتأمينها على اللعان ولا اذا كانت جنماء ضرورة تناولها الماء بكفيها أو كسقاء ضرورة كونها تقف . واذا أمرت شرعاً بالمثول وامتنعت فلا مؤجل لها واذا حضرت وأبت أن تشرب حقاً عليها القول ولا مؤجل لها . واذا كانت حاملاً روعي الجنين فهو لا ذنب له . واذا منع الرجل من تقديمه اياها حبه لها واشفاقه عليها فعليه ان يطلق بالمؤجل فاذا امتنع كلفه الشرع باحضارها والا فرق بينهما طلاقاً شأنه في كل من خرجت عن الحشمة وسكت زوجها عنها صيانة للنسل من الحرمة . ومن وقت أن تدخله الرية يحرم عليه ان يقرب منها حتى يختبرها شرعاً ولا يجوز اختبارها اذا اعتقد نزاهتها ولو لاحظ ما لاحظ . ولا تقدم الى الكاهن الا بعد معالجة ازالة الرية من فكر الرجل لجواز أن ما لوحظ كان عن طيش أو عن غير قصد سيء . واذا كانت معقوداً عليها بكرراً كشف عن بكايتها وأجاز صاحب الشجرة ان يفحصها الرجل بنفسه وعندى ان يمهّد بالامر الى القابلات فاذا ظهر انها اخضت فقد حق عليها القول . واستثناء اخواتنا اياها بدعوى ان الاختبار محله شرعاً المتزوجة لا المعقود عليها عقد الخطبة استثناء في غير محله فان قوله « ولم يضاجمك أحد غير زوجك » يصدق أيضاً على المعاقدين الزواج لجواز محله دخوله بها من قبل فضلاً عن كونها معدودة شرعاً زوجة رجل كما أوضحنا هذا في محله (١)

واختلف الفقهاء في الزاني ان كان صغيراً فبعضهم يمنع الاختبار لا قادة

(١) لان عقدها كالمتزوجة لا يرفع الا بالطلاق ولان مرتكب الفحشاء معها حده كمرتكبه مع المتزوجة النقطع السماوى غير الحد الشرعى وهو الرجم



النص الرجل والصغير ليس رجلاً ولا ماء له واللبعض لم يمنعه وهو الاصح  
فان الكتاب نظر الى الذائب فالممنوع هو المس مطلقاً ضرورة كونه نجاسة على  
كل حال والا خرج الا كسال<sup>(١)</sup> وهو ما لا يسلم به خلافاً لاخوانا فقد  
أخرجوا الصغير والحيوان وما اذا كان الفعل تعظيماً أو نحوه

ولا وجه للاختبار ان كانت المرأة لا تعمل أو كانت في غير صحوها  
أو اشتبه عليها أو أكرهت لقوله « وبنت عليه بغيًا » فلا بد من القصد ولا  
كذلك ان كان ارتكابها في عهد زوج سابق فان مشروعية الطريقة هي  
للزوج الحالي

وحاصل الامر أن يتقدم الرجل للمرأة الى الكاهن فان عذره في اربابه  
وثبت موجه باقرارها أو بالشهود أو كان لا اقرار ولا شهود وحلف يمين  
اللعنة انه ليس من الكاذبين أجريت طريقة الاختبار واذا أمسكها مرتكبة  
أو شهد بارتكابها شاهد فلا تعمل الطريقة فان محلها عند الشك لقوله كما قدمنا  
« وخفى على زوجها » وانما يطلق بالمؤجل مصداقاً بيمينه منعاً من ان يكون  
الطلاق على غير يد الشرع وهو ما يوده الاكثرون . واذا كان امتناعها عن  
الحضور هو بمنى كونها مرتكبة فأرى ان لا تجبر وانما يقطع مالها من  
الحقوق وأما اذا كان المنى انها شريفة طاهرة أجبرت واذا أثبت ان تشرب  
فقد حق عليها القول وسقطت حقوقها واختار صاحب الشجرة سقوط الحقوق  
دون القصاص . واذا أثير الاختبار فلا حقوق للمرأة ولو قضى الرجل نجمة  
على الاثر واذا لم يؤثر فلا سقوط لشيء من حقوقها وتبقى الحلية كما هي

وترجىء الحامل حتى تضع ولو أقرت بالقمل فلا بد أن تضع ثم تقاص ويحرم عليه القرب منها ما لم ترأيه الرية

وظاهر أن الطريقة اقضى عهدا بزوال الملك والكهنوت فاستعيض عنها باللعان وللشرع أن يحرم كل من يتكلم الشهادة وغنى عن البيان أنها إذا أبت اللعان أو أقرت من باب أولى فلا حقوق لها إلا ما كان في الحوزة من المتاع وإذا تلاعت وقد أمسك بها وهي ترتكب أو شهد له عليها شاهد جلف وطلق بما عليه (١) فإن امتنع الزمه الشرع بالطلاق

### المحتال عليها والمكرهه

الفرق بينهما أن المكرهه منسوبة الارادة والثانية لم تسلبها وحكم صاحبها أن يعبرها ويتزوجها اذا قبل والدها فان لم يقبل فهر المثل واجب لقوله «وإذا خدع رجل عذراء ليس خاطبها فضاها مهرها وتزوجها اذا قبل والدها فان لم يقبل فهر المثل» وعند اخواننا يفرم أيضاً (٢)

أما المكره فعلاوة على مهر المثل يفرم اذا لم يقبل والدها وتزوجها له ولا يجوز له طلاقها ولو مع المشورة ما لم يكن متسماً بالدين وغنى عن البيان أن لا تكون محرماً وعند اخواننا الجلد أو قرنه وغرم الالهاته والتلف فضلاً عن البرم الاصل

ولا خصوصية للبكر فهو يشمل الارملة أيضاً وانما ذكرت البكر للتألية فكما ان لها مهرأ فليهرها كذلك (٣) والمراد به المتقدم ضرورة كون

(١) ألمة في كون حقوقها لم تسقط مع ذلك كونه شاعداً واحداً لا اثنين

(٢) مادة ٤١١ للعلامة حلى

(٣) ومعنى المدخول بها ارملة كانت ام مطلقة

المؤجل محل وجوبه الطلاق أو الوفاة . وبالجمله فالفرق بين المسكره والخالفج ان المسكره معلوه على مهر للثل يفرم أيضا كان لم يشأ أو بها تزويجه بها واذا تزويجه فلا يولتي أبدا معها كان المسوغ إلا ان كان ماسكاً بالدين أو زفقه من باب نفولي خلافاً للخادع فإنه لا يفرم . كما ان طلاقه يدخل تحت الحكم للعام وسواء أ كانت المحتال عليها قاصراً أم بالغاً خلافاً لآخواتنا فقد أخلوه للفاعل اذا كانت البنت بالغاً أو لم تتجاوز الثلاث سنين<sup>(١)</sup>

### في الزنا اجمالاً

يبتأ المحارم ما هي ويبتأ ما حرم أو منع دونها والآن نبين متى يمد الزجل آتافاً فنقول

جاء الكتاب منكياً بكشف السوءة تارة وبالمصاحمة تارة أخرى وبالغنى واخذ فهو الفعل المستهجن أعنى الوطء ولكن المحققين مع ذلك الجواب به ما ذونه كالا كسأل<sup>(٢)</sup> وغيره للتزوي به بالأعم وهو كشف السوءة فإنه كما قال العلامة يشوعاه مقدمة العساذ . ورجع صاحب المختار في ذلك الى التنعي عن «فكرات القوم القاصقين» قال فكل ما كان مقدمه للنتيجة فهو في حكمها فالثقل والعناق والنس وبعض الايلاج والا كسأل وملا أشبه كل ذلك يأنم حية الرجل ولو كان خصيصاً من طبعه أو عتينا أو مزنيحاً أما آخواتنا فلم يرؤا جزاء القطع السماوى حتى ولا الجلد فيمن أ كسل ولو أوج مادام

(١) مادة ٤١٦ - العلامة حاشي «اذا كان الفعل اختيارياً والبنت بالغه فلا غرامة ولا عقوبه» ولعل القلة كوني البلوغ ينافي الانخداع اما على الاعضاء اذا لم تتجاوز البنت الثلاث سنين فهو لم ان بكارتها تتجدد وترجم كما كانت فلا ضرر  
(٢) نجد كنهنا أنه الخلفج ولا يؤول اليه

لم ينزل (١)

وكما يأنم الرجل فالمرأة أيضاً . كذلك الصغير اذا كان مميزاً قاصداً وعند اخواننا اذا تجاوز السبع سنين وتجاوزت البنت الثلاث وقد أصابوا فان الغلام من هذا السن ينغظ ويشتهي نوعاً ما . ولو أن لاء له كذلك الصبيته من السن المذكور تشتهي نوعاً ما . ولكن اذا وقع الكبير على الصبيته او اضطجعت الكبيرة لصغير فلانم عليه أو على الصبيته . وكفارة الانم عند الخطأ أو الغفلة ضحية . والخطأ أو الغفلة عذر قاصر . ولا يعني من الانم كون المنهك ميتاً خلافاً لـ اخواننا فقد أعفوا الفاعل . ولا يشترط القبل فانه على كل حال كشف سواء كما قال الكتاب ولو كان الدبر محلاً للإباحة كان النهي عم السوائين لمنع القبل والدبر فشذوذ اخواننا عن هذا خطأ ولا عبرة بكلمة « مضاجع » أى بصيغة الجمع فليس المعنى ان للمرأة أكثر من مضجع فقد وردت صيغة الجمع في كثير من المواضع والمعنى المفرد واذا كان للصيغة مفهوم فهو مع ذلك كناية عن غير الوطء مما هو دونه كالتفخيذ وما أشبه « حدودين » فانه من المعلوم لكل من عنده خردلة من العقل وكما هو واضح من الشرع ان المباشرة مع ما فيها من الحطة والحجل ما نوه بها الا ابتغاء التنازل ولذا حرم اللواط كما ورد « ولا تضاجع ذكراً مضاجع المرأة » (٢) . والفصول والفاعل واحد إنما فانه هو أيضاً يقال له اضطجع كما ورد « فاضطجع معه »

(١) رأيت للميموني من فطاحل علمائهم رضى الله عنه انه يأنم ولو اكسل اذا كان غير عنين أو غير مرتخ اما اذا كان غير ذلك فلا يأنم ولو دسه يده — الجزء الثاني الفصل الاول

(٢) قوله مضاجع المرأة يشبه وأنوا حرثكم اني شتم والمعنى كيف شتم لا ما ين شتم

و « اضطجعت أمس » (١)

كذلك حرم ما دون اللواط كما مرّ بشأن المرأة . كذلك مباشرة الخنثى سواء أ كان من سبيل الذكورة أم الاوثة خلافاً لاختوانا فقد أغفوا هذه وهو خطأ فإنها أيضاً سبيل عقيمة فتركهم الاهتمام بتلليل الامور خرج بهم في بعضها عن جادة الصواب ورضي الله عن ابن عزرا فن كلامه على اللواط « وحاشا ثم حاشا ان يتدف بالبذر الطاهر الى أقذر قاذورة وهو الاست » فما ألقى عبارة بالمرأة أيضاً (٢) . كذلك حرم سحاق الاناث مع بعضهن كذلك مسافدة الحيوانات ولو ابن يومه . كذلك التعشير من غير النوع

## التورث والوقف والهبة والوصية

ليس للمورث سواء أ كان في حال صحته أم في حال مرض الموت ان يفضل بعض الورثة على البعض لقوله « لا يكر ابن محبوبته لذكورة ابن المبغضة » بل عليه ان يعدل بينهم بعد أن يعزل للبنات ما يلزم لتأهيلهن فقد قدمه العلماء قبل غيره ولو لم يفضل شيء للذكور مع مراعاة منزلتهن في ذلك بين الناس . وانما له في حال الصحة ان يهب الى من يشاء سواء من الورثة أم غيرهم فقد ورد « واذا وهب الزعيم هبة » ومن باب أولى الوقف فانه لمثوبة ترجى أو لنعمة تقابل بالشكران وليس للوارث منعه من الهبة أو الوقف وانما ليس للمورث ان يتصرف في الكل منعاً من حرمانه وقدر العلماء حدّ

(١) المتكلمات اناث

(٢) يمرض المصنف بهذا الى حلية الامر عند اخواننا بين الرجل وزوجته ولهذا تقدم له تنفيذه ما ذهبوا اليه من تأويلهم كلمة « مضاجع المرأة » ولعله ليس برأي الكل عندهم

التصرف بالثلث وعند اخواتنا اذا لم يسبق للوارث بطلب الهبة فالحال بقي فناقذه (١)

أما وهو في حال مرض الموت فيشترط للهبة أن تكون مقابل منفعة من الموهوب له كذلك الوقف يشترط له أن يكون وفاء لذر من قبل أو تكفيرا عن سيئة فانه والحال هذه فرض واجب والا فلا يجوز الوقف أو الهبة ضرورة انتقال الارث الى الورثة ابتداء استحقاقهم فيه اللهم الا اذا انجزوا اكراما لوصية المورث

ومنع التوريث لغير وارث ما لم يكن الوارث قد خرج عن دينه فانه لا وراثه له والحال هذه لكفره فقد ورد « واذا لم يكن للرجل ولي » يعني اليهود والا فان لكل اسراييلي اقارب اذا لم يكن من جهة الاب فمن جهة الأم أما الداخل في الدين فنقطع وأيضا لقوله « لا يرث ابن هذه الامة مع ابني اسحاق » (٢) أما وراثه المؤمن للكافر فغير ممنوعة فقد ورث أبناء عبدة العجل ولا يرد علينا ما قلته بنات صلفجاذ من ان أباهن مات ولم يكن من المرتدين فانه قد يفهم من قولهن هذا انهن لا يرثنه لو كان كذلك ولكن لم يذكرن هذا الا جهلا منهن والا فان الشرع لا يمنع

والخلاصة ان الهبة أو الوقف في حال الصحة نافذ في الثلث أما في حال مرض الموت فالتصرف ممنوع ما لم يكن نظير منفعة من الموهوب له أو قياما

(١) مادة ٥٨٧ للامانة حاي « اذا اوصى بجميع امواله في مرض الموت تحت الوصية ولو لم يترك شيئا للورثة »

(٢) خروج الوارث عن الملة عند اخواتنا لا يمنع عنه الميراث شرعا والملة للسلطة الشرعية منه لقائمة اولاده مادة ٤٦٩ للامانة حاي

يُذَرُّ قَبْلَ الْمَرْضِ أَوْ تَكْفِيرًا لِسَيِّئَةٍ وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُؤْمِنَ أَمَّا هَذَا فِيرْتَه (١)

## الميراث

لاشك ان التوارث كان معروفاً قبل الشريعة ضرورة كونه مدنياً ولعذالته لم تتعرض له بغير المتبع بل ذكرته بالجملة كما هو مناسبة بنات صلفحاد بقوله « ومن مات ولا ولده فالتركة لبنته » ونظراً لاجاله اختان العلماء وأعمالوا المذكور لنير المذكور كما سيحى . والظاهر من هذه الآيات (٢) اجمالاً ثلاث طبقات هي ذرية المورث وذرية أبيه وذرية أبي أبيه . فأولاً الابن لتقدمه بالذكر ثم الاصول ولو لم يذكر . ذلك لان المتبع غالباً ان

(١) لم ار في كلام المصنف ذكراً للوصية سوى قوله « ما لم يحيزوا اكراما لوصية المورث » والكلام دأب كما هو ظاهر على الهبة والوقف ومعلوم ان الفرق بين الهبة والوصية ان الهبة منجزة والوصية مضافة الى ما بعد الموت فاذا كانت كلمة الوصية في عبارة المصنف لغوية لافقية فالفقيه مع ذلك جازة اعني انه يجوز للانسان ان يوصي بقدر الثلث ولكن اذا كان في حال مرض الموت فيشترط ان تكون الوصية مقابل منفعة من الموصى اليه قياساً على الهبة بل ان الوصية من باب أولى لانها أقل من الهبة فانها لا تنفذ شرعاً الا بعد الوفاة اما الهبة فتعجز من طبعها ولا يعارض هذا ما يقوله المصنف من منع توريث غير الوارث فان التوريث شيء آخر غير الوصية فهو اعتبار من ليس بوارث وارثاً اما الوصية فهي في الحقيقة ولكنها غير منجزة بل مضافة الى ما بعد الموت ثم هي مقيدة بالثلث ثم يشترط لها مقابل المنفعة من الموصى اليه اذا كانت في حال مرض الموت ولا تجوز لاحد الزوجة لما فيها والاحال هذه من تفصيل البعض على البعض وهو ممنوع كما مرّ بشافعي ليست على كل حال توريثاً نوبها كانت كلمة الهبة في قصد المصنف بمعناها العام من منجزة ومضافة

(٢) الآيات بتمامها هي « ومن مات ولا ولده فتركته لبنته فاذا لم يكن له بنت فلاخوة فاذا لم يكن له اخوة فلاخوة ابيه فاذا لم يكن لأبيه اخوة فلقريبه الاقرب من عشيرته »

يرث القروع الاصول ولانه ليس من المناسب تقديم الاخوة على الاصول  
وهم سبب قرابتهم . ثم الاخوة ثم اخوة الأب أى الاعمام ثم الاقرب بمد  
هؤلاء أعنى الاكثر قرابة من غيره بمدهم لقوله « فقرية الاقرب » وبالجملة  
فاحكام الميراث محلها هذه السورة نصاً وقياساً ولو أن العلماء اختلفوا فى بعضها  
كما سيجى . أما اخواننا فسلكوا فى البعض طريقة أخرى وزادوا أيضاً  
وراثه الرجل امرأته استناداً فى زعمهم الى قوله « فيرتها » (١)

### ميراث البنين

قوله « انسان » (٢) يشمل الذكر والانثى كقوله « اذامات آدمى »  
وكقوله « لا يقترب انسان ما الى قريب جسده » فانه يصدق على النوعين  
ولذا فالأب والأم واحد تركتهما للذكور . أمّا البنات فاختلف بشأنهن  
أيرثن أيضاً كالاولاد فالبعض حججهن بهم لتفضيلهم عليهن بقوله « ولا ولد  
له فتركت لبنته » فان المقوم انه اذا كان له ولد منعت البنت كبنات صلة حاد  
فانه لو كان لمن أخ ما كن ورثن والدليل قوله « ولا أولاد له » وانما استفتين  
الرسول عليه السلام لعلمهن من قبل ان البنت ترث عند عدم الولد ولرؤيتهن  
ان لا ذكر لمن فى التقسيم فرأين ان يسألنه أليس ما كان على ما كان ولو

(١) الضمير فى هذه الجملة تراجع الى التركة والفاعل هو القريب الاقرب أى انه  
اذالم يوجد من يحجبه عن ذكروا قبله ورث هو التركة كما هو ظاهر جلياً من سياق  
العبارة فضلاً عن انه كما ترى لا ذكر لزوج ولا لزوجة فينسب الضمير اليه أو اليها  
وفضلاً عن ان القريب المحكى عنه مشار اليه كما ترى بقوله « من عشرته » اي من  
عشيرة المورث وظاهر ان الزوج ليس منها

(٢) التعريب الحرفى هو « اذامات رجل » ولكن المعنى الانسان مطلقاً



أن التركة مآلها رجال العشيرة شرعاً أو لملهن كن يخشين ان يحرمين فاستتجدن وعلى هذا عول جمهور علمائنا أى أن الولد مقدم على البنت وقاسوا عليه أخا المورث فقدموه على الاخت تبعاً لتفضيل الذكر على الانثى . وسأواها بعضهم بالولد بحجة ان كليهما من صلب واحد فلا معنى لتفضيل الولد عليها . منهم العلامة البصير فقد قال رحمه الله ان الولد والبنت يستويان فكما سألوا بينهما في حياته تربية ورحمة وجب ان يتساويا كذلك في مماته قال ولا ينافى ذلك جملة « ولا ولد له » فان النفي لا يستلزم الاثبات كما لا يستلزم الاثبات النفي أو بعبارة ثانية لا يقتضى السلب ايجاباً ولا الايجاب سلباً ف قوله مثلاً « وكل اناء غير ذى غطاء يحكم بنجس » قال فهل اذا كان ذا غطاء يحكم بنجس بطهارته ؟ (١) وقوله أيضاً « وكل ضحية يؤتى من دمها الى مكان الاجتماع للتكفير بها لا يؤكل منها » فانه لا يؤخذ من ذلك ان ما لا يؤتى من دمها كالحمرقات تؤكل قال فكذلك قوله « ولا ولد له » لا يستفاد منه الايجاب فتقدم الابن على البنت أى فنجسها به فيرث دونها كلاً بل يستويان وانما المعنى هو أن البنت ترث عند عدم الولد لا أن وجوده يمنعها بتاتاً . ورد عليه بعضهم بقوله ان « ولا ولد له » بمنزلة « فاذا لم يكن له بنت فلاخوته » فكما تحجب البنت عنها يحجبها أخوها فاجاب ان آية « ولا ولد له » ما هي الا تخصيص للبنت بالتركة كما خصتها الآية الثانية بالعم أمّا الابن فلم يخصه بها

(١) استفهام انكاري كما هو ظاهر والمعنى انه مع ذلك يند نجساً ولكن البعض الآخر أفتى بالطهارة والآية الواردة مناسبة ذكر من يموت ووجوب تطهير من يسه أو يوجد حيث هو فالجملة ذكر ما قد يوجد في المكان من الآنية وكونها تنجس اذا كانت معرضة عنابة بالنظافة والطهارة ومحافظة على الصحة العامة

والا كان النظم هكذا « من مات فتركته لابنه فاذا لم يكن له ابن فلينته فاذا لم يكن له بنت فلاخوته » . وبالمجمل فالعلامة البصير فرق بين الآية الاولى والثانية بتخصيص البنت بالتركة في الثانية دون الابن بها في الاولى والا كان ابتداء قوله كما تقدم « ومن مات فتركته لابنه » أمّا ما ردّ به عليه صاحب الشجرة من ان السلب قد يفيد الايجاب مع انكاره هذه القاعدة بدليل سياق عبارته من قبل وذكره كون الكثيرين اتبعوا تورث البنت مع الولد تصديقاً لقول العلامة داود الرئيس فما استغلق على فهمه

ومن القائلين أيضاً بمشاركة البنت للولد العلامة دانييل القمسي قال رحمه الله - ومنهم من جعل للبنت الثلث ضرورة ان لا معنى لاستثثار الولد بالتركة دونها وهما من صلب واحد لكليهما ما للآخر من العطف الابوي ولو امتاز الولد والا فما تتأهل البنت كما اتنا اذا قلنا بجرمان الولد تزويجاً لها فما لم يقل به الشرع أيضاً فمن العدل والانصاف ان يخصص لها الثلث أعني ان الولد يأخذ سهمين وهي واحداً

خلافًا للعلامة يافت وولده وكثيرين غيرها فقد منعوا البنت ولكنهم مع ذلك أوجبوا على الذكور تأهيلها بقدر منزلتهم ولو استفد كل ما ورثوه ولا بأس ولكن من يكفل لنا الوفاء بهذا الوجوب وان لا يهمل الاخوة أخواتهم يترامين على الابواب ونحن اليوم لا حاكم لنا متى فعندى ان يفرض لها الثلث تتأهل به أو تستفده مطلقاً كما اتبع ذلك العلماء فعلاً على ما رواه لنا العلامة داود الرئيس فضلاً عن تسوية العلامة البصير البنت بالولد وهذا أيوب عليه السلام شمل بناته بالعتاء مع الذكور كما شملت عكساء من أبيها ولو انه كما يقولون ايهاب لا ميراث . والخلاصة ان لا خلاف بين الآية

الأولى والثانية بالنسبة الى غير المتزوجات أما المتزوجات فلك ان تجهد بشأنهن كما اجتهد صاحب الشجرة في ايجابه على الاخوة تزويج اخواتهم من مال أبيهن كما كان يزوجهن لو عاش فانه اجتهد منه لا انه من نص الكتاب واذ كان من رأى جمهور علما تقديم الابن على البنت فنقول اذا مات المورث وله ولد بالغ فله التركة وحده واذا كان له اخوات فعليه تريتهن الى ان يكبرن ثم يزوجهن بقدر ما يكفي من مال التركة<sup>(١)</sup> واذا كان له ورث قاصر وقاصرات فخير له وهو في مرضه أن يوصى عليهم فاذا فاته الا ثم اقام لهم الشرع الوصى يستغل التركة ويربهم الى ان يكبروا فيزوج البنات ولو لم يفض لآخيهن شيء . واذا كان له بنات بالغات وأولاد قصر نربي هؤلاء من مال التركة أما البنات فيستزقن من كدهن الى ان يتزوجن<sup>(٢)</sup> واذا لم يفض للذكور شيء فعلى الله رزقهم واذا كان لا ضرر على القصر من زواجهن قبل بلوغهم لكفاية مال التركة فلا وجه لتأخيرهم . واذا كان له أولاد بعضهم بالغ والبعض قصر وكان نصيب هؤلاء يكفي لتريتهن الى ان يبلغوا فلا مانع من القسمة بينهم بالتساوي والا فلا قسمة قبل البلوغ وليس للصغار محاسبة الكبار بما قد يكون أعطى اليهم من المورث أى انهم ليس لهم طلب عزل نظيره لاقسهم قبل التقسيم . كذلك اذا كان له بنات متزوجات وأخر قاصرات فهؤلاء يترين أولاً ثم يقسم المال بينهما واذا كان نصيبهن لا يكفي

(١) قدم المصنف رأيه وهو ان يفرض للبنت الثلث تزوج به أو تستفده مطلقاً كذلك سترى له رأى عنه في خلاصته العامة في الميراث

(٢) لهذا وجبت العناية بتعليم البنات وتأهيلهن للارتزاق بقدر الامكان ولا سيما اذا دعت الحاجة والا فها يرتزقن فيزوجن

لزواجهن كل عليه من نصيب المتزوجات وليس للقاصرات تأخير القسمة الى ما بعد الزواج ولا أن تكون ثقته بنسبة ما أثق على اخواتهن في حياة أبيهن من قبل بل يراعى كونهن يتيمات . واذا لم يكن له الابنت ابن ولا لزوم لان قول ابن ابن فحكمها مع عماتها كأبيها فان بنت الابن مقدمة على البنت . واذا مات عن ذكور وخشي لا عضو له يعرف « طمطوم » فكما قال العلماء : تعدُّ ضلوعه فان قصت واحداً حسب منهم لقوله « وأخذ ضلعاً من ضلوعه » واذا كان له ما للذكر والانثى « اندروجينوس » وكان الماء من مجرى الانوثة فأنثى وعدّها بعضهم بقسميها كذلك . والاول عند اخواننا لا يحسب شيئاً قالوا ولكن اذا شق وظهر له ما للرجال فلا ميزة له في البكورة ان كان بكرآ . قلنا بل ان كان الى الذكورة فذكر أو الى الانوثة فأنثى وفي حال الذكورة له ميزة البكورة ان كان بكرآ

### ميراث الآباء

قال سبحانه « فاذا لم يكن له بنت فلاخوته » فكأنما الاخوة عند عدم البنين هم الذين يرثون لا الابوان ولكن الواقع غير ذلك فان الكتاب لم يضر ذكرهما الا كيلا يزعم الابناء بموتهم قبل الآباء والطبيعة العكس فامساكه عن ذكر الابوين ما هو الا لذلك السبب الحكيم لانها ممنوعان والا فهاأحق من الاخوة ضرورة كون قرابة هؤلاء ما هي الا بهما وقد قال سبحانه « فلقربه الاقرب » وظهر ان الأب الى الابن أقرب من الأخ اليه والغاية انه اذا وجدت الآباء أعنى الاصول حجبا الاخوة وانما اختلف العلماء مع ذلك في مساواتهما ببعض فمنهم من منع الأم بحجة انها مورثة لاغير

وهم اخواننا<sup>(١)</sup> وجاراهم العلامة ليفي مستدلاً بان تقديم الذكر على الانثى قاعدة في الميراث قال فكيف يستويان قال واذا ورثناها بعد الأب فكأننا منعنا بها أولاده أعني اخوة المتوفى حالة كونهم أحق لحولهم محل أبيهم قال ولا قول ان يعدم المتوفى من يرثه فنوزها فانه لا يعدم الوارث غير الداخل في الدين فهو لا وارث له وبالجمله قد منها اصالة . وورثها صاحب المختار بعد الأب قياساً على الابن والبنت أى تبعاً لتقديم الذكر على الانثى . وخصتها العلامة دانيشيل بالثلث كالبنت ولكن جمهور علمائنا ساووا بينهما قالوا انهما واحد في نشء المولود فلا معنى لتقديم أحدهما ولو فضل الذكر لنوعيته قالوا بل ان ما تقاسيه الام وتكابده هو أشد مما يكابده الاب ويعانيه . وتبعهم العلامة البصير . واستدلوا أيضاً بان الام مورثة فوجب أن تكون وارثة كذلك . واعترض البعض بان في وراثته الام ولدها تحويلاً للارث الى غير العشيرة وهو ما يخالف قوله « فلا يتحول الارث من عشيرة الى أخرى » وعشيرة الام غير عشيرة ابنها . ودفع بعضهم هذا الاعتراض ببيع نعي ما كان لولديها محلون وخليون قال فاذا كانت باعت ما كان لزوجها نظير ما كان لها في ذمته من مؤجل الصداق فيبيعها ما كان لولديها ما هو الا ميراث عنهما وهو ما يؤكد أحقية الام في الارث . ورد صاحب الشجرة على هذا بان يبيع التركة انما كان لحفظ المال للولد انتظاراً له من المرصد الشرعي وهذا خطأ فان ولد المرصد لا يصيب من التركة شيئاً كما سلف يان ذلك في محله التسم ما لم يكن ميراثاً عن أمه وكانت استفادته مقابل مؤجل صداقها : وبالجمله فقد قطع العلماء بالمساواة بين الابوين في ميراث البنين وانما اختلفوا اذا توفى

أحدهما فن المتقدمين يافت وسهل والبصير اتفقوا أن يرث الموجود منهما النصف وورثة المتوفى النصف من أبناء فأباه فأخوة فاعمام أو خالات المقدم منهم يجب من دونه . وقسمها صاحب الشجرة بين الموجود وفرع الآخر دون سائر الورثة كالاصول والاخوة ومن هو أبعد طبعاً وانتقد أهل زمانه كيف يورثون أحد الابوين ويتركون فرع الآخر ولكنه انتقاد في غير محله فان تورينهم كل ورثة الآخر معقول أما توريته هو الفرع خاصة فلم ير له وجهاً وأرى رأى المتقدمين أن يجب المقدم من دونه من فرع فأصل فأخوة لا متحول عن ذلك فهو ما أجمع عليه جمهور العلماء فاذا كان له اخوة أو أعمام من أيه ثلاثة ومن أمه واحد أو العكس أخذ الواحد النصف والآخر النصف الثاني فان كل مقدم يجب من دونه كبنات صلفحاد فقد قن مقام أبين بين أعمامهن ضرورة كون فرع الفرع كالقرع كما ان أصل الاصل كالاصل كما أسلفنا في المحارم لا لان المتوفى يرث فيورث فهو كما أثبت المحققون لا يرث وعلى القاعدة المارذ كرها وهي كون المقدم يجب من دونه تفضل بنت الابن على البنت وعلى بنت بنت الابن أيضاً والولد مقدم على الكل . كذلك أصل الاصل كالاصل كأصل أصل الاصل وفروع الاصل أي الاخوة أحق من أصل الاصل فان المقدم يمنع من دونه ومن ثم فكما قال العلماء فرغ المتوفى يقوم مقامه

والغاية ان محور الميراث هو أن يمنع المقدم من دونه وأصل الاصل كالاصل فما فوق وفرع الفرع كالقرع فما تحت فتنبه

### امتياز البكر

للبكر مثل حظ أخويه لقوله « يميز البكر ولو ابن مفضضة ليعطيه

الضعف « فإذا كان له ولدان قسم المال ثلاثة أقسام للبكر منها اثنان والواحد لآخره وإذا كان له ثلاثة فللبكر قسمان ولكل من أخويه واحد كولد سيدنا يوسف عليه السلام امتازاً بالنسبة إلى باقى الأسباط بسبب البكورة. وذهب البعض أن الامتياز يشمل تركة الأم أيضاً استناداً إلى أن قوله « ومن مات » يصدق على النوعين الرجل والمرأة وهو خطأ فإن مسند الامتياز إنما هو قوله « يميز البكر » أعنى الآية المتقدم ذكرها فضلاً عن أن الضمير في علة الامتياز وهي كون البكر كما هو قوله « عفوان قوته » راجع كما هو ظاهر إلى الأب فلا يقال للبكر بالنسبة إلى الأم بكراً وإنما يقال له فاطر الرحم <sup>(١)</sup> ولذا فامتياز البكر خاص بتركة الأب دون الأم كما قد عول العلماء ثم إن الامتياز يشمل الثمرة أعنى أنه يتناول أيضاً ما أنتجته الأصل من وقت الوفاة وليس معنى قوله « في كل ما يوجد له » أن يقتصر الامتياز على الأصل بحجة أن الثمرة هي غير ما كان موجوداً فهذان ولدا يوسف أصابا في الأصل وغيره ثم هاته أيضاً بنات صلفجاء أخذن على قول بعضهم الضعف وفيما جدد أيضاً ولو أن البعض الآخر يرى أن ميراث الأرض كان أمراً شرعياً وإن ما أخذه منها كان كذلك كما أوحى على النبي عليه السلام <sup>(٢)</sup>. كذلك بنت البكر تمتاز في الأصل

(١) فاطر من قطر بمعنى شق كما هي الكلمة العبرية لفظاً ومعنى

(٢) عند اخواتنا لالتحق الثمرة بالأصل في الامتياز ما لم تكن فرعاً متصلاً به وقت الوفاة كما هما المادتان ٤١٧ و ٥١٨ للعلامة حاي وهو ما ينبغي أن يكون المعمول عليه عندما نحن أيضاً فهماً من عبارة المصنف أو ترجيحاً والا فإن كان قصده استمرار الامتياز في كل ما يجدد من الثمرة إلى وقت القسمة فالأولى له وجهاً فإن التركة تنتقل عن المورث من وقت الوفاة فإيجدة عليها فهو ملك الورثة إنشاء وبعد شركة بينهم جميعاً ماداموا على الشيوع أما ما قال به اخواتنا من أنه لا امتياز إذا كانت التركة ديناً

والثمرة . وقاس عليها بمضمم البنت ذاتها قالوا فاذا كانت بنت البكر امتازت فالبنت ذاتها من باب أولى فضلاً عن كونها عنفوان قوة أيها كما هو تعليل الكتاب<sup>(١)</sup> . هذا ولا يزال البكر يمتاز سواء في حياة أبيه أم بعد مماته فان قوله يميز ويعطى ليس مفاده تعليق الامتياز بالحياة وانما المعنى كونه لا يعمل على مناقضته بل يتوخى تحقيقه فانه أمر له يجب تحقيقه حتى بعد الوفاة ولذا فاذا ولد البكر بعد وفاة أبيه<sup>(٢)</sup> كأن كان أحد توأمين أو كان له امرأتان فوضعتا<sup>(٣)</sup> فالمولود الاول هو البكر يمتاز في الاصل وتمرته فان البكر بكر حتى وهو جنين فقد ورد « وازدحم البنون في أحشائها » كما أنه اذا مات البكر في حياة أبيه قام أولاده مقامه من ذكور واثبات كبنات صلفحاد فضلاً عن ان فرع القرع شرعاً كالقرع وأصل الاصل كالاصل لا ان العلة ان المتوفى ورث قورث ولو ذهب اليه بمضمم

والخلاصة ان للبكر مثل حظ أخويه وفي تركة أبيه لا في تركة أمه

ولو كانت ثابتة بسند أو استعمال الدين الى عقار كما هي المادة ٥٢٣ فلا ارى له معنى فان الدين تركة على كل حال والكتاب لم يستثنه ولا معنى لاشتراط ان تكون القرصة برهن عقاري حتى يمتاز البكر كما هي المادة ٥٢٤

(١) قياس في غير محله ولو انه لم يعمل به كما هو ظاهر فان بنت الابن لم يمتاز بنفسها وانما هي قامت مقام ايها البكر الممتاز اصلاً فاستفادت ما كان يستفيد تبعاً له فضلاً عن ان التمييز محله البكر اعني الولد الذكر كما هي عبارة النص وهو تخصيص من المودوم ليجوز اطلاقه ولو شاءها الكتاب لشمها

(٢) عدد اخواتها بالمعكس ما لم تكن هلت جيبته قبل الوفاة كما هي المادتان ٤٩٢ و ٤٩٣ للعلامة حاي

(٣) تمثيل لا بد منه فانه اذا كان ولداً واحداً فهو صاحب الحق في الميراث كله بطبيعة الحال



وفی الثمرة أيضاً فضلاً عن الاصل وبعد وفاة أبيه أيضاً لا فی حیاته فقط وإذا توفی فی حیاة أبيه قلم أولاده مقامه ذكوراً واناثاً یمتازون امتیازة والبكر بكر الأب لا الام ولا یقال للسقط عنفوان القوة فیمنع البكورة بعده فلیس المعنی كون البكر أثر أول دخول بالمرأة فان هذا من النواذر فضلاً عن عدم التحقق شرعاً ولذا اضطر المتقدمون ان یمتروا عنفوان القوة أول ولد جاء معیناً لایه ولو تقدمته بنات ولكن الاعتبار الصحيح هو أول مولود ذكرآ ابن حیاة كبن السبعة أشهر ولو مات یومه وما یلیه لا یمدُّ بكراً خلافاً لابن الثمانية فإنه لیس ابن حیاة ولو لم یمت یومه فضلاً عن ان السقط لیس محل میراث خلافاً للبنت فإنها ترث

### وراثۃ الزوجین

ورث اخواننا الرجل امرأته استناداً الى قوله « فیرثها » والحال ان الضمیر راجع الى التركة<sup>(۱)</sup> وقد سلم بهذا علادهم المتأخرون بقولهم انه استدلال علی غیر هدی ولكنهم مع ذلك قالوا ان وراثۃ الرجل امرأته عادة عندهم . ورجع منهم الملامه اسماعیل الى قوله « وكل بنت ترث نصیباً » الى آخر ما هناك من باقی الآیات قال فیهما عن ان تزوج من غیر سبطها هو للتوقي من ان یرثها زوجها فیتحول الارث الى سبط آخر یعنی سبط الزوج وهو ما لا یوده الكتاب بقوله « فلا یتحول الارث من سبط الى آخر » قال فهذا یدل علی محلیة وراثۃ الرجل امرأته كما یرث الابن امه أيضاً فیتحول

(۱) والفاعل هو القرب الاقرب فضلاً عن انه لا ذکر للزوج ولا للزوجة كما

الارث بذلك من سبطها الى سبط آخر هو سبط الاب باقتساب ابنه اليه دونها قال فهذا وردت آية « فلا تحول الارث من سبط الى آخر » مرتين احدهما من أجل الابن والثانية من أجل الزوج ولكنه تفسير غير صحيح فان المرأة الاولى كانت لمناسبة بنات صلح خاصّة والثانية تامة مطلقة أو انها لمنع المعاوضة أو البيع الى سبط آخر . قالوا لا بل ان نهي عن تحويل الارث من سبط الى سبط هو نهي<sup>١</sup> وقتي لزمته والا كان قال كما قال في غير هذا الموضع « فريضة أبدية لأجيالكم » وهي مغالطة منهم<sup>(١)</sup> . وأيضاً استدلوا بما روى عن يثير وانه كان له عدة بلاد قالوا فلا بد ان يكون ورثها عن اراثته لانها آلت اليه عن أبيه شغوب والا كان ذكر هذا بان يقول « وولدت لشغوب وكان له ثلاثة وعشرون بلداً » ثم يقول « وشغوب خلف يثير » واجبوا على هذا بجواز ان يكون شغوب مات في حياة أمه والبلاد كانت لها من أبيها ثم آلت عنها ميراثاً الى ابن ابنها يثير فنسبت اليه والا فليعلم ان يأتوا بالدليل

(١) الشرع لا يتقيد به زمن دون آخر ما لم يكن يظهر ذلك صريحاً من الامر أو النهي أو كانت تدل عليه قرينة الحال أو كان الشيء المقصود من أجله الامر أو النهي انقضى أو تلاشى بحكم الزمن وما نصه في بعض المواضع على أبدية الاتباع الا تأكيداً لا بغية الوقتية في غيره والا لزم من ذلك ان كل أمر أو نهى يقرن ولا بدّ بذكر الأبدية والحال ان أكثر الاوامر والنواهي غير مقرون بها ومع ذلك هي مشبعة بمعول بها أو في حكم الواجب العمل بها شرعاً على الأقل وكل هذا اذا صح ما يقولونه من ان أحد التبيين عن تحويل الارث مقصود به الزوج وكون هذا يدل على محبة وراثته لها يومئذ . على اتنا اذا سلمنا بهذا فماذا يقولون في ان الكذب بدّ ذلك ورث الابن أمه ولم يرث الرجل امرأته ولو شاء لورثته مثل الابن فتورث هذا دونه وهما مرجعا التبيين كما يقولون دليل ضمني على بقاء منع وراثته الرجل امرأته كما هو على الأقل

على وراثته شغوب لها من زوجته كما يزعمون فهي دعوى منهم يلزمهم اثباتها وحوار العلامة لبثي وراثته الرجل امرأته من طريق آخر هي ان تلده ويموت المولود فيرثها عنه باعتبار كونه ورث فيورث . وقد كان اتبع هذا قديماً عند بعضهم ولكن جمهور العلماء أنكروا كون المتوفى يرث لقوله « فتمطون تركته » قالوا فكيف وهو ميت يعطى اليه . أمّا قوله « ولاولده » فيشمل ابن الابن وبنت الابن كبنات صلاحاد ولو ان ما ذكر هو الابن ومن هنا جاء تقديم بنت الابن على البنت ضرورة كون فرع الفروع كالفرع وأصل الاصل كالاصل

والخلاصة ان لا يرث الرجل امرأته اصالةً انما مؤجل صداقتها لا يلزمه وله ثمرة كد يدها وما كان أعطاه اليها لاعتباره الشخصي . كذلك هي لآثرته انما لها مؤجل الصداق وما قد يكون لها غيره من الحقوق وتمضى الى حال - سبيلها . وثمره كد يدها لورثته واذا لم تطلب حقوقها عاشت مهم من مال التركة ما أمسكت عن الطلب

### وراثته من يرتد

المرتد لا يرث اذ هو يمدّ ميتاً لقوله « واتبع الصم فأت » ما لم يكن مرغماً ولم يجد سبيلاً للخلاص فانه والحال هذه لا يتمتع الميراث عنه . واذا كان له أولاد على دينهم فلا تضرهم ردة أبيهم بل يرثونه فهم همومون مقامه لا انهم يتلقون الميراث عنه فان الميت لا يرث فيورث عنه فالردة لا تمنع الميراث عمن يقوم مقام المرتد فيه أمّا المرتد نفسه فلا يرث غيره (١)

(١) قدسنا بصحيفة ١٥٠ ان الخروج عن الملة عند اخواتنا لا يتمتع الميراث شرعاً وانما لسلطة التشريع منعه لفائدة القرية - مادة ٤٦٩ للعلامة حاي

## خلاصة عامة في الميراث

إذا مات عن ولد وبنات فالتركة للولد وزواج البنات عليه ولكن نظراً إلى إهمال الاخوة اخواتهن في زمننا هذا وإن لسلطة شرعية لنا يفرض للبنت الثلث . فإذا كان لا ولد له قام أولاده مقامه <sup>(١)</sup> حكمه مع اخواته وعلى هذا فينت الابن مقدمة على البنت . وإذا كان الاولاد كلهم ذكوراً قسموا بينهم بالسوية وإذا مات أحدهم قام أولاده مقامه وإذا كان لا أولاد له فالولد أولاده وهكذا فابن الابن كالابن . وإذا مات المورث عن غير عقب وورثه أبوه وأمه سوية وإذا كان أحدهما ميتاً قام مقامه المحق من ورثته وإذا ماتا كلاهما فاليراث للاخوة الأشقاء . وإذا كان اثنان من الاب وواحد من الام فلاثنين النصف وللواحد النصف الآخر وهكذا بالمعكس <sup>(٢)</sup> والمقدم يجب من دونه . فإذا لم يكن له اخوة فاليراث للاخوات وإذا كان لا أخوات فللجددين والجدتين والافلامم والخالات والافلقريب الاقرب وبالجملة فالقروع مقدمون على الاصول وهؤلاء على الاجنحة أعنى الاخوة والمحق يجب من دونه علواً ونزولاً وهكذا في كل صورة وهو ما لا يمكن حصره وإنما الاجمال هو كما رأيت

## في الشهود

لم يفتح الشرع بالشاهد الواحد لقوله « لا يؤخذ الانسان بالشاهد الواحد » بل أوجب ان يكونوا على الأقل اثنين لقوله « بشهادة الاثنين أو الثلاثة يقوم

(١) يعني أولاد الابن اذا كان هذا توفي وله أولاد

(٢) يعني ان التركة في حال وفاة احد الابوين تقسم مناصفة بين ورثة كل منهما

القضاءُ» وأوجب عليهم أداء الشهادة متى طلبوا لها لقوله « فاذا رأى أو علم وتكتم فعليه الانتم » ووجب ان يكونوا عدولاً معروفين بالامانة حسنى الاخلاق ولا يحلقون فمدار الثقة بالشهادة التحقق من صحتها . ونهى عن مصاحبة الشرير للشهادة له زوراً لقوله « لا تضع يدك في يد الشرير لتشهد له زوراً » واذا كان لا شهادة لشرير فكذلك مزامله لا شهادة له والشرير من استوجب القصاص أو الجلد . واللصوص والظلة وشاهدوا الزور والمرابون والمقارون لا شهادة لهم<sup>(١)</sup> . كذلك كاتم الشهادة موضع ريبة الآ من تاب والافن أين لنا بالانبياء أو كما قال اخواننا كان لا معنى لبحث الشهادة وتمحيصها وقد أحصوا عشرة لا شهادة لهم هم الاعداء والمبغضون والمرأة لقوله شاهدين بصيغة المذكر ولكن هذا خطأ فانها صيغة الشرع تشمل الاناث لا لانه لم يقل رجلين كما ذهب الامة ليقى بل لان الاناث مكلفات يؤتمن في حيضهن وطهرهن فكفى ان يكون الشاهد من أولي التقوى . والرق لقوله « فاقصوا منه بمثل ما أضمره لاختيه » ولا اخوة بين الرق وغيره . والصغير لانه ليس محلاً للاقتصاص منه . والاصم والاعمى<sup>(٢)</sup> لقوله « اذا رأى أو علم » . وشاهد الزور ما لم يتب . والاقارب لقوله « لا يؤخذ الآباء بالابناء » ولكن هذا أيضاً خطأ فان المعنى ان لا يؤخذوا

(١) فكان ثلاثة أرباع العالم وفي طليعهم معظم اليهود تمتع شهادتهم فان من يأخذ بالربا يمد رايه أيضاً . هذا فضلاً عن المقامرين أيضاً فهم كثيرون كذلك في كل الدنيا من جميع العناصر

(٢) لعل المقصود الاصم الاعمى والا فان الاصم البصير يعرف بالنظر كما يعرف الكفيف بالسمع

بذنبهم لا بشهادتهم كما هو تأويلهم والدليل ما هو مأثور عن امصيا الملك وكونه لم يأخذ الابناء بذنب آباءهم فضلاً عما ورد بشأن الولد المارق ورفع ابويه اياه الى القضاء وشهادتهما عليه وما أحسن ما عول عليه فقهاؤنا من قبول شهادتهم في التائيم دون التزكية . والآكل في الطرقات . والمستجدي جهرة<sup>(١)</sup>

وكما قدمنا لا يحلف الشاهد لان الموئل عليه بحث الشهادة والتحقق منها لقوله « فابحث وتحقق وتأكد بامعان » وتعالى اخواننا في الاسئلة فحتى هم يسألون الشاهد في كم يويل نحن اليوم<sup>(٢)</sup> بل انهم يسألونه أيضاً بمض أسئلة لا علاقة لها بالمسئلة كقولهم له ماذا يكون من أمر روح المقتول وماذا يكون من أمر الصابئين<sup>(٣)</sup>

ووجوب الاثنين على الاقل هو لكيما يتيسر البحث والنظر فقد يسبك الواحد شهادته فلا يتناقض وهو كاذب<sup>(٤)</sup> ولهذا كان سؤال كل من الشهود على الافراد بعيداً عن الآخرين فاذا اتحدت كلمتهم صدقوا والا فلا<sup>(٥)</sup>

(١) في مؤلف العلامة حاي - القريب وآتى المحرمات عمداً والحائات أو الحائف كذباً والسارق والشاهد زوراً والمرابي والمنكف على القهار والقاهر والمجنون أو المعتوه والاخرس والاصم والكهيف والمرأة والخفي وذو المصاحبة - من المادة ٧٤٧ وفي كتاب المقارنات - الوثني والمرأة والمجنون والقاصر والمقامر والمعروف بمخالفة الدين والفاسق ومرتكب المعاصي - مادة ٥١

(٢) البويل عبارة عن كل خمسين سنة

(٣) عبدة الكواكب والكلمة عبرية الاصل

(٤) بل أصلاً لزيادة الثقة والتحويل فان الشاهد الواحد غير كفاية

(٥) وقد يتحدون مع الكذب ويختلفون مع الصدق كما هو العقل وكما هي المادة

ومن الشهود من هم شهود معاملة على أصحاب الشأن فيها احضارهم ومن هم شهود جرائم مكلفين شرعاً لقوله « فاذا تكلمتم فعليه الائم » ولا يزالون مكلفين ولو لم يستدعوا كالمحطوب يوم السبت أمسكوا به ورفعوه الى النبي عليه السلام ثم لقوله أيضاً « اردغ صاحبك ولا تحمل ذنبه » وسواء أكان موضوع الشهادة جريمة أم معاملة فالشاهدان على الاقل لا بد منهما قد شمل النص الامرين . واذا ثبت زور الشهود جوزوا بمثل ما كان يجازى به المشهود عليه لو صحت الشهادة لقوله « فاقصوا منه بمثل ما أضمره لآخيه » وانما ينبغي كما هو مفهوم الآية ان يكون الشاهد متعمداً . والاقرار بمئة شاهد كقتال شاول عليه السلام أوخذ باقراره

## في اليمين

اليمين نوعان يمين القسم ويمين اللعنة فالأولى معروفة وهي الحلف بالله العظيم أو بأحد أسمائه الحسنی أو بقوله حتى الله والثانية كأن يقول يفعل الله به كذا وكذا وعليه اللعنة ان كان كذا أو كذا ويؤمن الحامضون أو هم يقولون وهو يؤمن وهو واقف وكتاب التوراة في يمينه . ويرى اخواننا ان للشرع الخيار فان شاء حلف بيمين القسم وان شاء فيمين اللعنة وتبعهم بعض علمائنا ويرى البعض الآخر ان لا يكون التحليف الا بالنوع الثاني<sup>(١)</sup>

(١) المادة ٦ ٨ للامانة حاي هي ان المتبع اليوم عندهم النوع الثاني لا الأول وقد جشنا بهذه الشذرة من اليمين فليخيراً بقدر الضرورة والازوم الشرعى والا فان كلام المستفت مطوّل وربما رجعنا اليه بعد هذا المؤثف ان أراد الله ان يوفق لنا والى هنا انتهى ما أتينا على تعريه

## آخر اجتهاد

انقذ بالروسيا أى بابا توريا منذ سبع سنين مجتمع شرعي لنا نحن معشر القرائين للنظر والبحث فى بعض مسائل شرعية على سبيل الاجتهاد منها حرمة الاختين لاختوين وحرمة الاخت ولو بعد وفاة اختها فانقذ المجتمع من علماء البلاد وبعد الجدل بينهم قرأ رأى على ما هو آت

أولاً حلية الاختين لاختوين بناءً على أن لا نص في الكتاب بتحريمهما وعلى أن التحريم لا يمكن استنباطه من قياس الأولى لأنه ليس في الكتاب أخف ولا أهون في المحارم من الاختين لاختوين قرابة دم ومن ثم فلا ما يقاس عليه قياس أولوية فضلاً عن أن من قالوا بالتحريم لم يرجعوا فيه الى هذا القياس وفضلاً عن أنه اذا عولج القياس المذكور دلّ بالعكس على خطأ التحريم فان بنات العمومة والخولة حلال مع ما هناك من قرابة الدم فمن باب أولى الاختان لأخوين اذ لا أثر بينهما لقرابة الدم على الإطلاق . وعلى أن التحريم لا يمكن أيضاً استنباطه من قياس المساوى وهو مسند التحريم وتفصيل ذلك عند من حرّموا هو أنهم قاسوا على حرمة بنت امرأة الأب كل قريبين فقالوا ان الرجل وامرأته قريبان وابنه وبنتها قريبان فقاسوا وأطلقوا القياس على كل قريبين ازاء كل قريبين وبالجملة الاختين للاخوين وهو خطأ فان المقيس عليه وهو المرأة وبنتها والأب وابنه أصل وفرع وأصل وفرع بخلاف الاختين للاخوين فانهما جناحان وجناحان . ولأن التحريم كذلك لا يمكن أن يجى من طريق الاجماع فان الاجماع هو اجماع الامة بأسرها ومعلوم أن الاختين للاخوين حل عند اخواننا الى آخر ما ستراه من باقى أسانيد التحليل وسيأتى نصه بعد



ثانياً حلية أخت الزوجة اذا توفيت اعتماداً على ان الاخوة في الآية أخوة صحيحة لا دينية أى لا انها بمعنى الزوجة على الزوجة أياً كانت كما ذهب المحرمون وأن مفاد النص هو التفادي من أن تكون الأخت ضرة أختها في حياتها مما يقوض دعامة المحبة بينهما ويضر بما ينبغي ان يبقى لهما كذلك مع بعض من التوقير والاحترام الطيبى ولأنه لا قرابة دم أصلاً بين الرجل وأخت امرأته

وكان قد رتب العلماء ما رتبوه من الاحكام على آية منع الزوج باخت الزوجة في حياتها باعتبار كونها خاصة بالزوج على الزوجة مطلقاً فقالوا ان الآية تمنع الزوج على الزوجة ظلاً لها قول فلا ينبغي الآن ان يقال ان مثل هذا الحكم زال اليوم بزوال ما كان يراه العلماء في الآية من انها خاصة بالزوج على الزوجة مطلقاً واتضح كونها خاصة بالاخت في حياة أختها كما قرر المجتمع الشرعى كلاً فان العدل بين الزوجتين أصل شرعى واجب مراعاته دائماً وفي كل حال فهو يقتضى كفاءة الرجل ميسرة واحصاناً فضلاً عما ورد بشأن الجارية اذا تزوج بها مولاهما وتوصية الكتاب إياها وأن يساويها بغيرها فاذا كان هذا شأن الجارية من المنزلة في الكتاب فمن باب أولى غيرها وانما يمكن ان يقال كما مهدنا من قبل ان عقد المرأة على المرأة ينفذ ويحتاج الى الطلاق مهما كان فيه من الظلم على الأولى لا انه باطل فيستثنى عن الطلاق فان دليل بطلانه كان أن المنع وارد مع المحارم وكونه كما أسلفنا خاصاً بالزوجة على الزوجة مطلقاً ظلاً لها لا بالاخت في حياة أختها كما قطع به في هذا الاجتهاد. كذلك يمكن ان يقال قياساً على تحليل الاختين للاخوين ان

الاخت والأخ على الأخ والاخت حلال أيضاً أعني انى أتزوج أختك وتزوج أختي فانهما كذلك جناحان وجناحان كالأختين للأخوين وبالجملة كلما كانت القرابة في القريين على القريين قرابة أجنحة لا قرابة أصل وفرع وأصل وفرع كآية الرجل وابنه والمرأة وبنتها . وكنت أودُّ أن آتى على نص المنشور الذى كان قد ورد إلينا باللغة الروسية لانه جامع كل ما أقره المجتمع ولكن لسوء الصدف طلبت المنشور المذكور فقبل لى انه فاقد ولم يسعنى به أحد مع أن المسئلة عامة مهمة والوقت وقت حرب كما هو معلوم على ان الايام يمتلأ ان شاء الله فنطلب نسخة أخرى من الروسية واذا كان بها شئ آخر غير ما ذكرناه عربناها ونشرناها بين حضرات الاخوان

ونظراً الى انه لم يكن لمصر نصيب في هذا الاجتماع بسبب منع السياسة في روسيا ان يكون في مجتمعاتها أحد من غير البلاد ومعاينتها اياهم كيف يجتمعون ويقرون ما يقرونه بدون ان ينتظروا رأينا ولم نكن نعلم ذلك المنع السياسى فقد كتبوا إلينا يستمحو لنا العذر وبالجملة بينوا لنا أسانيد وبراهين ما أقروه طالين منا أن نرى رأينا نحن أيضاً وان لا تحاشى الحقيقة اذا كانت غير ما قرروه بمجاملة لهم اذ لا بمجاملة في الشرع راجين ان يوافق نظرنا نظرهم خشية ان تفرد عنهم وتسلخ منهم ونحن كما قالوا من الاصل أقلية لا تحتل الجزاء قلت فلم أرَ موجباً مطلقاً لان أعيد النظر على ما أقروه فاني لأتوخي تخطئه بل بالعكس أرى انه موافق وهذا هو أيضاً رأى حضرة الفاضل يشوعاه راصون فقد علم بالامر من قبلى وهو الذى كان عاتبهم ذلك العتاب فجاءنا جوابهم عليه من استمache للعذر وبيان للقرار بادله وبراهينه كما قدمنا وانما قد يكون لملأنا العذر في اطلاق قياس الزوجة وبنتها والرجل وابنه على

كل قريين قريين فقد قاس الشرع الاسلامي على الاختين في نهيه عن الجمع بينهما مع ما فيه من السهولة واليسر الاخت وعمتها والاخت وخالها والاخت وبنت أختها والاخت وبنت أخيها أعني انهم لم يقيّدوا بذات المقيس عليه وكونه جناحاً وجناحاً - انظر المادة ٢٦ من اللائحة الشرعية ووجهه ٤٨ من شرح حضرة الفاضل الشيخ زيد

وأرى ان نبدأ بصورة خطاب العتاب معرباً من العبرية ثم نردفه بصورة جوابهم عليه معرباً من العبرية كذلك خاتمين مقالنا بان التحليل بعد التحريم أرواح للنفس من التحريم بعد التحليل فانه فيد كوننا على شدة وافراط لاعلى تساهل أو تقريط

وهذا خطاب العتاب

مصر في ١٣ شباط سنة ١٣٧١ هـ

سماحة الخبر العلامة والسند القهامة الاستاذ شموئيل بن يولوف باياتوريا  
رئيس أخبار الاسرائيليين القرائين بالروسيا

وبعد فقد وصل الى دار الشرع عندنا بمصر كتابكم الكريم وفيه ان قد عرض على دار الشرع عندكم طلب تحليل الاختين لاختوين وهما كما هو معلوم محرمان لانهما قريتان على قريين ومنوه عنهما في المأخذ الخامس في بيان المحارم في كتب التفسير وطلبتم منا أن نرى رأينا في ذلك فالتمسنا من سماحتكم ان تفضلوا علينا أولاً ببيان ماهي أسانيد التحليل مع ان الامر محرم عندنا باجماع العلماء من زمن قديم لنكون على بينة من تلك الاسانيد ولكي يتيسر لنا النظر وابداء الرأي في هذه المسئلة المهمة وقد لبثنا ننظر الى يومنا هذا فلم نجيبونا الى ملتسنا بل فلجأتمونا بالعكس بما أرسلتموه

الينا من القرار الذي اتفقتم عليه ثم هو باللغة الروسية وقد علمنا منه انه يقضى بتحليل الاختين للاخوين وتحليل الاخت بعد وفاة اختها فجبنا كيف انكم لم تجربونا باجتماعكم والفرص منه فكأنما نحن أجنب عنكم والحال اننا كما هو معلوم فرقة واحدة ولو نزلت بنا البلاد وقامت بيننا البحار والجبال والوهاد وكل منا يشعر بما هو الواجب عليه من المحافظة على عروتنا الوثقى من الاقصام وعلى ما للشرعة من القواعد والاحكام والا فمن يدرنا بأجل أبنائنا ماذا يكون اذا نحن قاطعنا وتهاوينا واستهنا ومن الحكمة والحزم ان ينظر الانسان دائماً الى الندك كما ان الافراد يجب عليهم أيضاً ان يكونوا متضافرين متضامين في كل زمان ومكان

تعدون سماحتكم ان أركان الشرع عندنا ثلاثة الكتاب والقياس والاجماع وأكثر المحارم مرجعها القياس ومنه الاختان قياساً على المرأة وبنتها وأخت زوجة الأخ قياساً على بنت امرأة الاب فاذا تمض هذا التحريم جرّ معه نقض كثير غيره من المحارم واذذاك يدعى القياس وهو كما تقدم أحد أركان الشرع فتحليل أخت الزوجة بجرّ معه تحليل بنت أخت الزوجة وزوجة ابن أخيها وأم زوج أخيها وبنت زوج أخيها وزوجة أخيها وبنت أخيها وزوجة ابن أخيها وزوجة الاخ كما يتلأشى أيضاً المأخذ السادس لوضعه العلامة يشوعاه فاذا قلتم ان مرجع القياس على المرأة وبنتها والرجل وابنه هو الاصل والفرع دون الاجنحة قلنا ان القياس على الذات وقريب قريه يطل أيضاً بمنه في الاجنحة وحينئذ يشبه علينا هنا المحرم من غير المحرم وينشأ ما ينشأ من الاشكالات فضلاً عن تززع الضرورة والحاجة في الرجوع الى ما للفقهاء من الشروح

فري ان تسكروا علينا بيان ما هي أسانيد وبراهين التحليل فان  
مسئلة المحارم مسئلة خطيرة وخطرة فوجب شدة العناية بها حتى لا تقع فيما  
حذرنا الكتاب منه من العقاب الشديد وهو القطع « كريت » فاذا تبين لنا  
بعد ذلك صحة ما عولم عليه فلا يسعنا طبعاً الا الاذعان فرجو ان توافونا  
عاجلاً بالبيان مفصلاً بلغتنا العبرية وتفضلوا بقبول التحيات والدعوات  
الطيبات »

وهذا جوابهم عليه

« أبناءنا الاعزاء الاسرائيليين القرائين بمصر

تحية وبركة آمين وبعد فقد وصل الينا كتابكم المؤرخ ١٣ شباط الماضي  
ولكنني نظراً لنيابتي عن البلد ووجودي بالعاصمة اى بيطرسبورج لم أتناوله  
ولم أطلع عليه الا أخيراً بعد عودتنا ولذا تأخر جوابنا عليه فرجو قبول عذرنا  
في هذا التأخير كما نرجو أيضاً ان تعذرونا في عدم اخبارنا اياكم مقدماً بما  
ارتكن اليه طالبو التحليل من الاسانيد وعدم اعلامنا سيادتكم كذلك  
بالاجتماع والغاية منه وكوننا لم ندع منكم أحداً اليه فان أسانيد طالبي التحليل  
لم تكن علت لنا ولم نكن نعلم أيضاً مياد الاجتماع متى يكون فضلاً عن ان  
الحكومة لم تكن لترضى ان تأذن بوجود أحد من غير البلاد ومع ذلك فاننا  
عرضنا على الجمعية خطابكم السابق كما يدل على ذلك القرار الذى أرسلناه  
اليكم واعلموا على كل حال اننا أقررنا ما أقررناه لا عن تسرع أو قلة تبصر بل  
بالمكس كان النزوى رائدنا والتمعن هدايتنا فقد نظر المجتمع وبحث بكل دقة  
في كل ما عرضه عليه طالبو التحليل من الادلة والبراهين حتى اذا رأى انها  
قاطعة مفحمة لم يسهه الا الاذعان والتسليم بأغلبية الآراء ان لم أقل بالاجماع

واليكم الآن صورة الطلب بادلته وبراهينه وهو كما يأتي

« يجب علينا نحن معشر القرائين أن نجعل دائماً نصب أعيننا ان  
 ما سنَّه لنا علماؤنا ليس هو عندنا بمنزلة ما سنَّه لآخواننا الربانيين علماؤهم  
 فان هؤلاء يرون ان أقوال علمائهم الاقدمين توراثة ثانية أوحى بها أيضاً الى  
 النبي عليه السلام ونحن اذا اترقنا منهم وافصلنا عنهم فهذا السبب فانتا في  
 مسائلنا الشرعية لا نرجع الى شئ آخر غير التوراة المعروفة فالا مستند له  
 منها نصاً أو قياساً فلا نقول عليه واذن فلا يقال انه الحاد أو خروج عن الدين  
 اذا عُنَّ لنا اعتراض ما على شئ مما سنَّه لنا علماؤنا والا كان ماخطوه بأيديهم  
 بمنزلة اللوح المحفوظ المنزل من السماء وكان لا يتأتى أبداً قبول أى اجتهاد  
 ما من وقت عنان الرئيس الى يوم تقوم الساعة والحال اننا حورنا كثيراً  
 بالاجتهاد مما كان شدد فيه علماؤنا الاولون ولا سيما في المحارم فلو بقى  
 ما ذهب اليه المربكون أصحاب العمل بالقياس على القياس لكان قد ضاق  
 في وجهنا طريق الزواج لقلة ما كنا نجد من الحلال . ثم انه لا بد لكل  
 أمر في الكتاب من حكمة فاذا خفيت علينا في بعض الامور فانما هو لقصر  
 ادراكنا فالحمد لله سبحانه وتعالى بصير حكيم فلا بد له في كل شئ من حكمة  
 وبالجملة المحارم فمن أنعم النظر في الكتاب العزيز علم ان الغاية هي الابتعاد  
 من اختلاط الدم بالزواج بين الاقارب وبعضهم لما ينشأ عنه والحال هذه  
 ما ينشأ من الاضرار والامراض كما أثبت ذلك علم الطب فلا يزال الضرر  
 يظهر أثره في النسل من جيل الى آخر فضلاً عما للتحريم من مزية كونه يبين  
 لنا الحلال من غيره ويمنعنا من ارتكاب الفحشاء فعل مصر وكنعان قبل  
 الكتاب فنسلك طريق العفة والطهارة ونحفظ بذلك ما للاقارب علينا من

حق التوقير والاحترام ونمنع عنا جميعاً العار والشنار ولذا حرم الكتاب الزواج حتى بمن لا قرابة دم لها أصلاً وانما جمعنا واياها رابطة الأدب وصلة المشيرة في المحبة والاكرام

« اذا رجعنا الى شعار الخضر وهو آخر العلماء المجتهدين وجدنا منه في فصل المحارم في الجدول الثالث للأخذ الخامس حرمة الاختين لاختوين أو بعبارة ثانية القريين على القريين فلي أية دعامة بنى هذا التحريم ؟ أعلى نص من الكتاب ؟ كلاً فليس في الكتاب من أوله الى آخره في المحارم أثر مطلقاً للتحريم الاختين على الاختوين وكان يمكن ان يكون هذا الفراغ دليلاً قاطعاً على الحلية التامة لولا ان علماءنا شذوا عن علماء اخواننا ولجأوا دونهم الى القياس من أولى ومساو على اننا مع ذلك لباحثون أيمن ان يستفاد التحريم من القياس

« لا شك ان التحريم لا يمكن استفادته من قياس الأولى فانه لا يوجد في المحارم المنصوصة في الكتاب قرابة قريين أخف وأهون من التي نحن بشأنها الآن من جهة الدم وأعني بها قرابة الاختين للاختوين فكل الجانين من غير المشيرة ومن ثم فلا ما قيس عليه أو نقبس منه على ان العلماء رضى الله عنهم لم يرجعوا في التحريم الى هذا القياس وفضلاً عن اننا اذا رجعنا اليه فانما هو بالمعكس يدل على الخطأ فان بنات العمومة والخولة حلال كما هو معلوم لما ورد بشأن بنات صلفطاد من قوله « وكن لا بناء أعمامهن زوجات » ولولا قوله هذا كان قد حرمهن العلماء لما عرف عنهم من التشديد والاتجاه دائماً جهة التحريم فاذا كانت بنت العم حلالاً كما رأينا وهناك ما هناك من قرابة الدم فن باب أولى الاختان للاختوين فلا مشابهة هنا أبداً لتلك القرابة

من جهة الدم واذن قياس الاولى محل لا محرم ولو انه ليس مرجهم في التحريم وانما المرجع قياس المساوى وهو النهى عن بنت امرأة الأب قالوا ان الاب وابنه قريبان وامرأة الاب وبنتها قريبان وبذا حرموا كل قريين على كل قريين وبالجملة الاختين على الاخوين ولكننا لباحثون هنا أيضاً أصح هذا القياس فيد التحريم؟ يجب ان يكون المقيس عليه في قياس المساوى مشابهاً بالتام للمقيس حتى يمكن ان يكون القياس صحيحاً والا فلا فاذا شئنا مثلاً ان نقول ان رأوين يحرم بالقياس على مريم من حرمة شمعون على رحيل وجب ان يكون ما بين الاولين من النسب مثل ما بين الآخرين بالتام فاذا اختلف الشبه أو وجد فرق ما كان القياس غير صحيح وكان أساس التحريم والحال هذه فاسد فهل قياس العلماء هنا صحيح؟ كلا فانهم ساووا الاخوين من جهة والاختين من جهة أخرى بالاب وابنه من جهة والمرأة وبنتها من جهة أخرى كذلك أعني انهم لم يفرقوا بين قرابة الاصل والفرع وغيرها فمدم توفر أساس القياس يدل على بطلان ما ذهبوا اليه من اعتبارهم الاخ بالنسبة الى الاخ والاخت بالنسبة الى الاخت قريب القريب والحال ان قريب القريب انما هو قريب الدرجة الاولى أعني قرابة الدم نعم ان شعار الخضر يرى الاقارب ستة الاب والام والابن والبنت والاخ والاخت ولكنهم في رأى الاقدمين ومنهم صاحب المختار أربعة فقط الاب والام والابن والبنت أما الاخ والاخت فقد عدوها من أقارب الدرجة الثانية أى من أقارب الاقارب كما هو الواقع وكما هو اعتبار جميع أمم العالم وعلى هذا فلا ينبغي دخول الاختين لاختوين في الجدول الثالث للمأخذ الخامس فلهما كما قدمنا لپسا قريين على قريين بل هما ذات وقريب قريه على ذات



وقريب قريبه وهى صورة لا أثر لها من التحريم مطلقاً فى جميع جداول المحارم  
واذن فتحریم الاختين على الاخوين لا وجه له . وعلينا ان نلاحظ أيضاً ان  
الذين قالوا بهذا التحريم باعتبارهم الاقارب ستة قد فرقوا مع ذلك تفرقةً  
واضحة بين أقارب الاصول والفروع وأقارب الاجنحة وتظهر لك تفرقهم  
هذه فى المأخذ السادس حيث صورة القريين على الذات وقريب القريب فى  
الاصول والفروع دون الاجنحة فبنت امرأتى لحفيدى محرم ولكنها لاخى  
حلال ومعلوم قولهم كون أصل الاصل كالاصل الى آدم وفرع الفرع كالفرع  
الى يوم القيامة فلو كان الاخ والاخت فى درجة القرابة كالأب والام لقالوا  
أيضاً ان جناح الجناح كالجناح ولكنهم لم يستطيعوا ان يقولوا بذلك واذن  
ففرق بين قرابة الاصول والفروع وقرابة الاجنحة ومتى كان الامر كذلك  
فمن الضرورى هدم ما بنى على غير أساس . واذا قيل ان تحريم الاختين على  
الاخوين يرجع الى الاجماع قلنا ان الاجماع على ما أفاد العلم هو ما وافقت  
عليه الأمة بأسرها أى من ربانيين وقرائين موافقة تامة والحال ان الاختين  
للاخوين حلال بلا أدنى شبهة ولا خلاف عند اخواننا الربانيين

« فن جميع ذلك يرى ان علماءنا لم يصيبوا فى تحريم الاختين على  
الاخوين بل ربما عد خطأهم هذا من قبيل الاستزادة على الكتاب وحاشا لنا  
ان نخط من كرامتهم أو نضع من ذكرهم فانهم رأوا ما رأوه وهم متشبعون  
بالتقوى والصلاح حريصين على العناية بالامر والنهى وانما هو الانسان لا  
يكمل ولا يسلم من الزلل مهما كان فاذا وضع لنا منهم شئ من الخطأ وذنوبهم  
كما قدمنا شدة الخوف والتقوى فانما نحن بنبراسهم نستضيء وبمشاكلهم

نهتدي ولن يزال ذكرهم خيراً لنا وبركة ما تناقب الملوان وأشرق  
القمران « اه

هذا ونذ كر لسيادتكم أيضاً انه قد اشتد الجدل والخلاف بين المجتعيين  
في معنى قوله « ولا تأخذ امرأة على أختها لمضاربتها في حياتها » ولكنهم  
ما لبثوا ان تبينوا خطأ علمائنا في تأويل هذه الآية وفي الواقع هم مخطئون  
فان العبارة جلية واضحة وغير صحيح ما توهموه من ان المقصود منع مضارة  
الزوجة بأخرى فان كل متزوج على امرأته مضار لها طبعاً . كذلك ما توهموه  
في الاخوة من انها الاخوة الدينية لا الصحيحة توهم باطل كتوهمهم أيضاً  
في الاخوة المنوه عنها في قوله « اذا أقام اخوة معاً » فقد ذهبوا أيضاً ان  
الاخوة هنا اخوة المشيرة لا الاخوة الصحيحة كأنما ضاقت اللغة عن البيان  
وما قوله لمضاربتها في حياتها الا منع الزوج باختها في حياتها كما هو ظاهر اذ  
لا مضارة بعد الوفاة أما في الحياة فهي حاصلة ولو من بعيد فهو ما تحاشاه  
الكتاب حفظاً للوداد الاخائي وابقاءً للاحترام بينهما فاذا قيل ان حلية  
الاخت بعد وفاة الاخت ينافيها قاعدة حرمة الذات على قريبه (١) عملاً  
بالجدول الثاني من المسأخذ الثالث قلنا انها منافاة غير صحيحة فانه لا قرابة  
مطلقاً بين الرجل وأخت امرأته ولا اختلاط دم ولذا فالاخوة أيضاً في آية  
الارصاد اخوة صحيحة والدليل عبارة نسمى لكنتها ثم ان النص وجوبى  
لانه مجرد اباحة ولكنه وجوب لم يبق له اليوم محل لاقضاء زمنه أعنى زمن

(١) القاعدة هي حرمة الذات على القريين لا قريه قياساً على تحريم المرأة بنتها  
فنشأ عن ذلك حرمة المرأة وامرأة أبيها والمرأة وأما والمرأة وزوجة أخيها والمرأة  
واختها وهي ما نحن بصدها الآن والمرأة وزوجة ابنها

الملك وتوارث الارض بين الاسباط فاذا كان جائزاً بل واجباً ان يتزوج الاخ بامرأة أخيه اذا مات عن غير عقب . ألم يتصل فولو انه لم يبق لهذا الوجوب اليوم محل الا انه لا شك في كون الاخوين قريين وفي كون الزوجة واحدة هي هي وهذا يعزز حلية الاخت بعد وفاة أختها فكما ان الزوجين في الارصاد قريان والزوجة واحدة فكذلك الزوجتان قريان والزوج واحد

تلك هي الادلة والبراهين التي عول عليها المجتمع فيما قرّ رأيه عليه فليكم الآن ان تزوروا أيكم أتم أيضاً ولا تنقيدوا بنا أو لا نجاملونا كما لا ينبغي ان نجاملوا علمائنا من قبل فلا مجاملة في الشرع فاذا رأيتم ما رأيناه ولعله يكون كذلك فقد رفع عنا عبءٌ ثقيل هو عبءُ الخلاف فيما لا تقتضيه صراحة الآيات وبهنا على ما نحن عليه فرقة واحدة لا تجزأ ولا تنفرق فضلاً عن اننا كما هو معلوم قليلو العدد من الاصل لا نحتمل التجزأة

وتفضلوا بقبول التحيات والبركات الطيبات والدعوات الصالحات

اياتوريا تحريراً في ١٠ تموز سنة ٥٦٧١ شمويثيل بنبولوف

### لمعة من اجتهاد أسبق

سبق الاجتهاد الاخير المشار ذكره اجتهاد آخر قبله حصل كذلك باياتوريا منذ تسعة عشر عاماً ومن جملة ما فيه أن الخطبة اذا كانت على غير يد الشرع رفعت بالفسخ لا بالطلاق وأن لا مانع من زواج الكاهن بالارملة من سبط اسرائيل أخذاً بالقول الراجح وأن لا لزوم لذكر تأويخ خراب بيت المقدس في وثائق الطلاق

وأما الارصاد الشرعى وهو كون الاخ يعقد على امرأة أخيه اذا توفى عن غير عقب فنسخ من طبعه من وقت زوال الملك وزوال الميراث شرعاً فى الارض بين الاسباط فلم يعمل به عندنا من ذلك الوقت ولا يزال منسوخاً الى وقتنا هذا أما اخواننا فيعملون به فلا يزالون يلزمون الأخ بامرأة أخيه ما لم يتصل التنصل الشرعى المعروف

### آثار تاريخية

انتهينا مما أتينا على تعريه من شعار الخضر وقد تخللته كما مر بنا شذرة فى الرضاة والحضارة من سفر الوصايا وشذرة أخرى فى الشهود اقتطافاً من جنة عدن وانتهينا أيضاً من ايراد تفصيلات الاجتهاد بالنسبة الى ما كان متبعاً عندنا قبلاً فى بعض المحارم بحسب ما مر بنا وبعد هذا رأيت أن أضيف الى الكتاب ما قد كنت نقله منذ خمسة عشر سنة فى التهذيب مما كان قد بقى عندنا ولا يزال من الآثار التاريخية الكتابية من امراء مصر منذ التسعمائة وعشرين عاماً ومن القاضى الشرعى وشيخ الاسلام رحمهم الله جميعاً ورضى عنهم وهى تختص بما كانت عليه الحال بيننا وبين اخواننا الفرقة الأخرى فى ذلك الوقت من الجفاء والعداء الى آخر ما تراه من تلك الآثار مما لم أرَ بداً من ايراده لما فيه من الفائدة من كل وجه بل قد كان من الآثار عندنا أيضاً أوامر من عمر بن العاص فاتح مصر وكانت بطابع كف يده رضى الله عنه ولكن مما يؤسف له كونها فقدت أو عثت بها الايدى منذ خمسة وثلاثين سنة تقريباً

والآن نبداً بإيراد تلك الآثار

فأولاً أمر من القادر بالله أحمد أمير المؤمنين بمصر منذ التسمة  
وعشرين عاماً طوله ثمانية أمتار ومنزوع منه مع ذلك جزء كبير بدليل ما فيه  
من الكتابة وعرضه نصف متر تقريباً وبين السطر والسطر نحو الفتر والسطر  
خمس كلمات والرسم واضح جميل بالمداد الاسود لم يغيره القدم ولا أثر عليه  
تعايب الاجيال

فما وجد منه وهو كما يأتي نصاً ووضماً

« من جرى على عادتك والاستمرار على السنن الذي التقوه في  
ديانتكم من غير اعتراض يقع على فرقة ولا تحامل يتم من احدى الطائفتين  
على الأخرى في منجها وتمكينكم وإياهم المهن منها على ما جرت به في ملازمة  
البيع والشراء عادة اعتمادهم أو ترك ذلك بحسب ارادتهم واختيارهم في أيام  
أعيادهم وتحذير كافكم التعرض للتحامل الواقع من بعضكم على بعض أو  
الاقدام على تجاوز هذا الحكم بتعد له أو نقص والأمن لكم ولهم جميعاً بأن  
تكفوا كل مفسد منكم على التنافر العايد بالحدود والاتزاع عن التظاهر  
والاختلاف الداعي فيما بينكم الى اثاره الشرور واعلامكم جميعاً ان من تعدى  
منكم هذا المحدود بجمله ودعا الى التنشيط والاقدام على ما لا يجوز لمثله أو وقع به  
من وجيع التأديب وفطيع التكيل ما يكون له رادعاً ولكل من يجري مجراه  
في الجهل وازعاً مع عدم التعرض لطائفة القرائين في كنيتهم المختصة بهم  
دون غيرهم

الحمد لله كما هو

أهله

« فليعلم ذلك من أمر أمير المؤمنين ورسه وليعمل عليه بحسبه ولتنته  
الكافة الى ارتسامه واحتذائه وإبراع أمير الجيوش نصره الله وأظفروه وأحسن

عونه وجميع ولاية الاعمال طائفتى اليهود اللتين تكنفهما ذمة الملة وتحوطهما  
قضية المعدلة وتضمهما أعمال المملكة مراعاةً لتنظيمهم عن الشرور وتحميهم عن  
المخذور وتجريهم على المأثور وتحملهم على حكم هذا السجل المنشور وليوعزوا  
لصيانتهم وحياتهم والمنع من أذيتهم واستتضامتهم وليعزز بايدى من كتب  
لهم ان شاء الله وكتب يوم الاربعاء لاحدى عشرة ليلة خلت من جمادى  
الاولى سنة خمسة عشر واربعمائة

نسخ فى ديوان الانشاء

والحمد لله ولئى كل نعمة

« الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين  
وعلى آله الطاهرين الامناء - لم الله تسليما  
« حسبنا الله ونعم الوكيل »

ثانياً اشهاد شرعىّ بحكم به القاضى الشرعى يومئذ بمصر بين الفرقتين  
فى ٢٨ خلت من شهر القعدة الحرام سنة سبعمائة وثمانين أو تسعمائة وثمانى فان  
التاريخ غير ظاهر ولا سيما انه مهمل غير منقوط وكذا باقى كتابة الاشهاد  
وهو على رق النزال طوله نحو المتر ونصف وعرضه نحو الثلث متر وبقدر  
ما سهلت قراءة الأمر الذى ذكرناه لوضوح كتابته وجودتها تسرت  
قراءة هذا الرداء الخط وغرابة القاعدة وانطلاس كثير من كلماته وأحرفه  
وضياع كثير من ذلك فى طول الجانب اليسارى بانعدام هذه الجهة تقريباً  
ومحصل هذا الاشهاد أولاً أن الفرقتين حضر عنهما كل من رئيسيهما  
الدينى بين يدى القاضى الشرعى يومئذ بمصر وأشهد كلاهما على نفسه وعلى  
فرقة انه لا هو ولا واحد من فرقته يتعرض للفرقة الاخرى ولا يرغبها على

تغيير اعتقادها ولا يفري للعداء عليها ذا شوكة ولا يسقى في تقريرها شيئاً من المال والا لزمه غرم نظيره . ثانياً أن قد حضر أيضاً بين يديه من كل من الفرقتين جماعة وأشهدوا على أنفسهم مثل هذا الاشهاد والتزموا بأن كل من نقض عهده غرم الف دينار للحرمين الشريفين ويكون خارجاً عن دين اليهودية

تقرأ في هذا الاشهاد من أسماء اليهود في ذلك العهد أسماء عجيبة غريبة بينها وبين أسماء اليوم ما بينها من البعد الشاسع والفرق العظيم وسبحان طاوى الآجال ومغير الاحوال لا يتقدم له عهد ولا تتغير له حال . وهذا هو نص الاشهاد

« بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سائر الانبياء والمرسلين  
والحمد لله وحده »

« بعد أن أذن سيدنا ومولانا العبد الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العالم الفاضل العلامة الخبر القهامة الرحلة الحافظ المحدث الامة المجتهد القدوة السند الشريف الحسيب النسب فرع الشجرة الزكية قاضى القضاة رحلة المحدثين امام المفسرين قاضى المسلمين أبو عبد الله محمد الشيخ الحسينى المالكي الناظر فى الاحكام أطال الله أيامه وأحسن اليه وأسبغ نعمه عليه حضر بين يدي سيدنا الحاكم المثار اليه أحسن الله تعالى اليه كل من يوسف بن خفاف بن أشير اليهودى الربان رئيس طائفة اليهود الربيين وعبد الدائم بن فرج بن عبد الحق الشهير بابن فيروز الصيرفى اليهودى القراء وأشهد على كل منهما شهوده اشهاداً شرعياً أن كلا منهما لا يعارض أحداً من الطائفة الاخرى لسبب من تغيير اعتقاد من طائفة الربيين الى طائفة القرائين ومن

طائفة القرائن الى طائفة الربيين لموافقة كل طائفة للأخرى في الاصول دون الفروع ولا يعارض في تغيير اعتقاد ولا يفرى على العداء من له باب الشوكة ولا يسعى في تفرقه شيئاً من المال قليلاً كان أو كثيراً وان كلاً منهما لا يعارض أحداً من الطائفة الأخرى بنفسه ولا بوكيله الا بمسند شرعي من الشرع الشريف والتزم كل منهما في ذمته وماله انه متى قام هو أو أحد طائفته وتشكى أحد من الطائفة الأخرى تغيير اعتقاده كما شرح أعلاه من غير الشرع الشريف وغرم بسبب شكواه شيئاً من دينار واحد الى الف دينار أو ما يقوم مقامها يكون عليه القيام له من ماله وصاب حاله نظير الغرامة من ذلك حسبما التزم كل منهما لغيره بذلك الالتزام الشرعي وقبل كل منهما ذلك من الآن نفسه واطائفته القبول الشرعي

ثم بعد ذلك حضر بين يدي سيدنا الحاكم المشار اليه أحسن الله اليه تعالى كل من عبد الدائم بن يوسف بن شموال السكري عرف بابن التاجر وشقيقه يعقوب وسليمان بن شموال المهنذب بن صداقاه عرف بابن عبده وسعد بن داود بن سليمان عرف بالعدني وعبد المولى بن مجبور مهنذب عرف بالحكيم ويعقوب بن نصر الله بن يوسف عرف بابن الطويل ونصر الله بن يوسف بن شموال وهارون بن صفى بن يوسف عرف بمجده وعبد العزيز بن عبد الكريم بن منصور عرف بمجده وشموال بن يوسف بن شموال عرف بمجده وابراهيم بن يوسف بن سليمان عرف بابن أبو الناشي ويوسف بن ابراهيم عرف بالسكندري ونصر بن عبد الدائم بن ابراهيم وشموال بن مرسى سليمان السكندري عرف بابن فنا وشموال بن صداقاه عرف بابن الخشاع وعفيف بن يوسف بن عبد الله عرف بالنشادري وفرج الله



بن ابراهيم بن يعقوب عرف بالصغير ويعقوب بن شموال يوسف عرف  
 بابن الدباح وموسى بن مردخاي داود المغربي اليهودي الريون وجماعة من  
 القرائين هم شموال بن يعقوب بن محاسن عرف بالحكيم وموسى بن  
 ابراهيم بن نصر الله عرف بابن النشو وعبد الرحيم بن يوسف بن شموال  
 السكندري عرف بمجده وهارون بن عبد الكريم بن صداقاه عرف بالحكيم  
 وعبد الحق بن صداقاه بن عبد الحق عرف بأبيه وموسى بن نصر الله بن  
 شموال السكندري وهارون بن ابراهيم بن صداقاه عرف بالصغير من  
 طائفة اليهود القرائين وأشهد على كل من المذكورين شهوده اشهاداً شرعياً  
 وهو بحال الصحة والسلامة والطاعة ان لا يمارض أحد من طائفة الريين الى  
 طائفة القرائين ومن طائفة القرائين الى طائفة الريين تغييراً لاعتقاده لمواقة  
 كل طائفة الطائفة الأخرى في الاصول دون الفروع ولا يشكوه بسبب  
 ذلك ولا يرافمه ولا يغري به على العداء من له باب للشوكة ولا يسمى في  
 تفرقه مالا قليلاً أو كثيراً ولا يشكوه بنفسه ولا بوكيله الا بمستند شرعى  
 من الشرع الشريف ومن خالف ذلك أو شيئاً منه يكون عليه القيام من ماله  
 وصلب حاله لقراء الحرمين الشريفين شرفهما الله تعالى وعظمهما الف دينار  
 ذهباً بطريق الالتزام الشرعى حسبما ألزم كل من الطائفتين المذكورتين من  
 نفسه بذلك الالتزام الشرعى مقرين في ذلك بالملك والمقدرة وبمعرفة ذلك  
 وما يترتب عليه شرعاً والتزمت كل طائفة منهما انه متى تعرضت طائفة  
 الريين الى طائفة القرائين أو طائفة القرائين الى طائفة الريين في كنائسهم  
 أو أوقاف كنائسهم بوجه من الوجوه أو سبب من الاسباب يكون المتعرض

خارجاً عن دين اليهودية وثبت ذلك جميعه لدى سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى الامام العالم العلامة زين الدين شرف العفاء ونفر الفضلاء المكرمين المشار اليه اعلاه أدام الله تعالى علاه الثبوت الشرعى بالبينه الشرعية وحكم أعز الله تعالى نصره على كل من المذكورين بذلك بموجب ما قرأ به اعلاه حكماً صحيحاً شرعياً بأننا معتبراً مرضياً مستوفياً شرائطه الشرعية من دعوى واقامة بينة وغير ذلك مما يعتبر شرعاً

« في اليوم المبارك الثامن والعشرين من شهر القعدة الحرام سنة سبعمائة وثمانى » أو تسمائة

« ذلك صحيح معتد به في موضعه والحمد لله وحده وحسبنا الله ونعم

الوكيل

« حضر المجلسين المذكورين ويشهد عليه

التوقيعات » اهـ

ثالثاً حكم شرعى من شيخ الاسلام في ربيع الاول سنة ١٠٥٨ بتعزير جماعة من الفرقة الأخرى لتعديهم على جماعة من عندنا

وها هو نص الحكم

« الحمد لله

« سبب تحريره هو انه بين يدى حضرة مولانا شيخ الاسلام أشرف العفاء الاعلام حسن الديالى والايام محيى مذهب النجاشي الامام محرر القضايا والاحكام مميز الحلال عن الحرام الناظر فى الاحكام الشرعية بمصر المحمية قائم مقام الموقع خطه الشريف أعلاه أدام الله تعالى عليه جلائل الانعام آمين « حضر الذى قلسى ولا يعقوب والذى فرج الله ولد ابراهيم والذى

يعقوب ولد هارون من طائفة اليهود القرائين وحرر بينهم وبين الذي ابراهيم الاسكندراني والخاصام درخيا ولد سنيور والخاصام ظريفه خاصاسي طائفة اليهود الربانيين لسبب ما ادعاه اليهود القراؤون المذكورون أن الخاصامين الربانيين المذكورين أعلاه تعدوا عليهم وأغروا عليهم اليهود الربانيين وتعالوا وبغوا عليهم وأفسدوا عليهم عيدهم وجسومهم وضربوهم وأسألوا دمه وطلبوا منهم أن يمدوا بعيد الربانيين والحال أن ذلك مخالف لمعتقدهم وما يتسكون به من دينهم وهم ومن سبقهم من أكابرهم ممنوعون من معارضتهم في أعيادهم وأبرزوا من يدهم حجة شرعية من قبل . ولانا قاضي القضاة على افندي ابن يوسف القاضي بمصر سابقاً من مضمونها انه أحضر لديه فتاوى مشايخ الاسلام أئمة الهدى والدين مولانا شيخ الاسلام شمس الدين والدين العلامة محمد الرمي الشافعي وانه أفق بمنا لفظه ليس لاحدى الطائفتين بنى على الأخرى ويجب على ولى الأمر أيده الله تعالى اذا رفع له ذلك منع الطائفة الباغية وردعهم والزاهم بعدم تمرضهم وتابعه على ذلك مولانا شيخ الاسلام عالم السادة الحنفية نور الدين علي المقدسي الحنفي ومولانا شيخ الاسلام جمال الدين يوسف البهوتي الحنبلي ومولانا شيخ الاسلام العلامة عبدالقادر المرشدي المالكي وكتب كل منهم بقله جوابي كذلك وانه أحضر لديه أيضاً حكم شريف عالي متضمن للأمر بالعمل بالفتاوى ما داموا على غير الهداية وان من خالف في ذلك لا يلومن الا نفسه وانه يعرض أمره الى المسامحة العالية ليقابل على مخالفته بانواع الحفارات الرادعة لامثاله مؤرخة في أواخر رجب سنة سبعة وثمانين وتسماية وان مولانا قاضي القضاة المشار اليه اعلاه أجرى كلاماً من الطائفتين على عادته ومنع البنى من كل على الاخرى عملاً بالفتاوى

والحكم التالى مؤرخة الحجة المذكورة بتاسع عشر ربيع الاول سنة احدى وتسعين وتسماية وأنكر الخاخامون المذكورون كونهم تعدوا وأغروا عليهم وشهد عليهم بالاغراء والتعدى سليمان ولد شموال وعبد الواحد ولد نصر الله اليهوديان ثم أخبر السيد الشريف ابراهيم بن السيد عبدالقادر الحسنى والشيخ سليمان بن على الاحمدى ان الخاخامين المذكورين اغروا عليهم من ضربهم وجسهم وتعدى عليهم وعرف مولانا الحاكم الشرعى الموماليه الخاخامين المذكورين انه يلزمهم على بغيرهم وظلمهم هذا التعزير الشديد الزاجر لهم ولا مثالمهم من ظلم أهل الذمة ومنهم من معارضة طائفة القرائين فى أعيادهم ومواسمهم عملاً بفتاوى مشايخ المسلمين وأئمة الهدى والتقى والدين جرى ذلك وحرر فى ثانى عشر ربيع الأول سنة ثمان وخمسين وألف وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وآله وصحبه وحسبنا الله تعالى ونعم الوكيل اهـ

رابعاً حكم شرعى آخر تأريخه ١٩ ربيع الاول سنة ١٠٩١ بناءً على شكوى جماعة من فرقنا يومئذ هم اسحق عبد الكريم وعبد الكريم بن شموال بن عبد الكريم وعبد المنيث بن شموال بن يعقوب وصدافاه بن عبد المنعم بن عبد الرحيم وكان المشكو يدعى أصلان اسحاق من القرقة الثانية ولعله كان جبراً لها يومئذ وكانت الشكوى ان القرقة المذكورة تعالت وبفت وحاولت اكراه فرقنا على اتباع مشربها فقضى هذا الحكم بمنع هذا البنى والتعدى معزاً ذلك بما أفنى به كل من مشايخ المذاهب الارلئة ولا ضرورة لا يراد عبارة الحكم فى مفهومه من هذا البيان ومعروفة من نظائرها قبلاً

خامساً فرمان كما هو لفظه تأريخه ١٥ صفر سنة ١٢١٠ من الوزير صالح

باشا وهو مطبوع بطابع كبير فيه الاسم في الوسط عبد الفتاح صالح سنة ١٢٠٣  
 ثم في دائرة الطابع يتناشرها  
 رضيت بما قسم الله لي \* وفوضت أمري الى خالقي  
 لقد أحسن الله في ما مضى \* كذلك يحسن في ما بقى  
 وهو عبارة عن الأمر بحماية وتعزيز فرقنا نحن القرائين من كل اعتداء  
 وبني الى آخر ما جاء فيه  
 سادساً حكم شرعي تأريخه ٣ ربيع الاول من السنة المذكورة تأييداً  
 وتعزيزاً للفرمان المذكور



أحمد الله مبدأً وختاماً \* شاكرًا فضله على دوام  
 مستعيناً به فإلى معين \* غيره المرء مقصداً ومراماً  
 مستنداً منه الذي هو يرضى \* فلم أنبغ غيره لي قواماً  
 مستعزاً باننى مستعز \* بحماه وكونه لي الاماماً  
 تاركاً ما لدى من كل أمر \* ليديه تصرفاً واحتكاماً  
 فأنا البعد صنع مولاه لا أملاك حتى لولاه هذا الكلاما  
 راجياً أن يكون جهدى مفيداً \* كل علم كالضوء يجلو الظلاما  
 شرع موسى بل لمة منه صغرى \* وعليه السلام يتلو السلاما  
 شرع من آمنت به أمم الخلق ميناً حلاله والحراما  
 رمت اعرابه لمن شاء منا \* أو سوانا عساه يروي أواماً  
 لا لشكر وضعته أو لأجر \* أو لربح بل خدمة واهتماما  
 ولى الله ما حيت نصيراً \* حسبي الله مبدأً وختاماً

## الفهرس

صحيفة		صحيفة	
٤٤	» الخامس	٧	تمهيد
٤٨	» السادس	١١	المحارم اجمالاً
٥٩	كيف يبحث في الجداول	١٣	الاسماء الشرعية
٦١	حكمة الخليقة والزواج	١٦	المحارم المنصوص عليها
٦٣	المقدأعنى القنوان	١٦	الآيتين الأولى والثانية
٦٥	المهر	١٩	الآية الثالثة
٧٠	الوثيقة	٢٠	» الرابعة
٧٠	القبول » يشاء »	٢١	» الخامسة
٧٣	شروط المهر وأنواعه	٢٤	» السادسة والسابعة والثامنة
٧٥	إيقاع العقد	٢٨	» التاسعة والعاشر
٧٧	العقد بشرط	٢٩	» الحادية عشرة
٧٩	من لا ينفذ عقدهن	٢٩	اختلاف العلماء
٨١	المرأة وأختها	٣٢	اختلاف علماء أعنى القرائين
٨٤	امرأة الرجل	٣٤	مسالك التحريم
٨٨	المرتد زوجها	٣٧	ما أخذ التحريم
٨٩	الاجنبية	٣٧	المأخذ الأول
٩٠	الجارية	٣٨	» الثاني
٩٣	مرصدة الزوج الشرعى	٤٠	» الثالث
٩٦	إنفاذ وذكور أخر عقدهم نافذ	٤١	» الرابع

صحيفة	صحيفة
١٤١ كونها أرملة	٩٧ ابن الحرام
١٤٢ ارتياب الرجل في امرأته	٩٨ العموني والمؤاني
١٤٦ المحتال عليها والمكرهه	الادومي والمصري أول وثاني جيل ١٠٠
١٤٧ الزناء اجمالاً	١٠٠ الجبونيون
التوريث والوقف والهبة والوصية ١٤٩	١٠١ السامرة
١٥١ الميراث	١٠١ الزانية وزواج المتعة
١٥٢ ميراث البنين	الرجوع الى المطلقة بعد عقد النكاح عليها ١٠٢
١٥٦ ميراث الآباء	١٠٤ المسبية
١٥٨ امتياز البكر	١٠٥ ممنوعات الكاهن
١٦١ وراثه الزوجين	١٠٦ الموجوء والمحبوب
١٦٣ وراثه من يرتد	١٠٧ الزواج
١٦٤ خلاصة عامه في الميراث	١١١ ما للمرأة على الرجل
١٦٤ الشهود	١١٥ ما عليها له
١٦٧ الممين	١١٧ الخاصات بينها
١٦٨ آخر اجتهاد	١٢٤ محل الطلاق
١٧٩ لمعة من اجتهاد أسبق	١٢٦ شروط الطلاق
١٨٠ آثار تاريخية	١٣٥ ايقاع الطلاق
١٨٩ ختام الكتاب	١٤٠ الرضاة والحضانة

## المؤلفات

رسالة الاموال  
المجموع في شرح الشروع  
التهذيب  
نقلت نسخها

دعاوى وضع اليد - ثانی طبعه بحيث لا يستغنى عنها بالطبعة الأولى  
وثن النسخة ستة عشر قرشاً  
مقالات مراد سبعة قروش  
ديوان مراد خمسة قروش  
شعار الخضر هذا خمسة عشر قرشاً

القروق - في الاشياء القانونية بحيث يكاد يكون خلاصة القانون اصولاً  
وفروقاً وفيه كثير من الاحكام فرنسية ومصرية وثن النسخة خمسة قروش

تطلب منا ومن مكتبة هندية بالسكة الجديدة وأول شارع المغربي  
بميدان الاوبرا ومكتبة الهلال باول شارع الفجالة ومكتبة المؤيد بشارع ٤٤  
على عصر

با كورة شعرنا بالعبرية يظهر قريباً ان شاء الله











## المؤلفات

رسالة الأموال  
المجموع في شرح الشروع  
التهذيب  
تقدت نسخها

دعاوى وضع اليد - ثانی طبعه بحیث لا یستغنی عنها بالطبعة الأولى  
وثن النسخة ستة عشر قرشاً  
مقالات مراد سبعة قروش  
دیوان مراد خمسة قروش  
شعار الخضر هذا خمسة عشر قرشاً

الفروق - فی الاشیاء القانونية بحیث یکاد یکون خلاصة القانون اصولاً  
وفروقاً وفيه کثیر من الاحکام فرنسية ومصرية وثن النسخة خمسة قروش

---

تطلب منا ومن مكتبة هندية بالسكة الجديدة وأول شارع المغربي  
عیدان الاوبرا ومكتبة الهلال باول شارع القجالة ومكتبة المؤيد بشارع محمد  
على بمصر

با كورة شعرنا بالعبرية يظهر قريباً ان شاء الله